

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم  
التسيير  
فرع: العلوم الاقتصادية  
تخصص: اقتصاد دولي



كلية: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية  
وعلوم التسيير  
قسم: العلوم الاقتصادية  
رقم: .....

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

إعداد الطالب:  
إهاب مخيش  
تحت عنوان

أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري  
دراسة حالة - الجزائر -

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	الأستاذ: .....
مشرفا و مقررا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	الأستاذ: كمال زيتوني
مناقشا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	الأستاذ: .....

السنة الجامعية: 2019/2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
عَلَى مَا شَاءَ مِنْهُ

إلى اليد الطاهرة التي أزلت من أماننا أشواك الطريق -

ورسمت المستقبل بخطوط من الأمل والثقة

إلى الذي لا تقبه الكلمات والشكر والعرفان بالجميل أبي الحبيب

إلى من ربح العطاء أمام قدميها

وأعطتنا من دمها وروحها وعمرها حبا وتصميما ودفعنا لغد أجمل

إلى الغالية التي لا نرى الأمل إلا من عينها أمي الحبيبة

إلى أزهار الترجس التي تفيض حبا وطفولة ونقاء وعطرا

أختي وأخي إلياس

إلى من أخذ بيدي ورسم الأمل كل خطوة مشيتها .

إلى أصدقائي الذين تسكروهم وأصواتهم أجمل اللحظات والأيام التي عشتها

أيوب، نبيل، المهدي، حسين، صدام، ساعد، بلال، دحمان

إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل . . . شكري الجزيل وامتناني

إهاب-

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



# شُكْرٌ وَتَقْدِيرٌ

الشكر الجزيل والحمد لله العلي القدير الذي وفقنا وأعانني على إتمام هذا العمل المتواضع، كما أتقدم

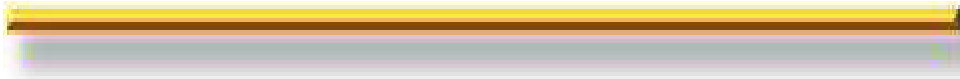
بالشكر الجزيل استاذ المشرف "كمال زيتوني"

على التوجيهات التي أمدني بها طيلة مجيئي فكان نعم المشرف حيث وجهنا حين الخطأ وشجعني

عند الصواب، كما أتشكر كل من قدم لي النصيحة من قريب أو من بعيد.



# فهرس المحتويات



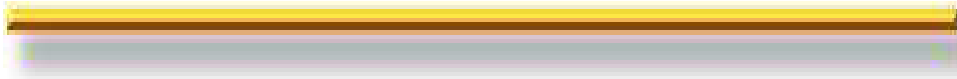
# فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
	الإهداء
	الشكر والعرفان
	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول والاشكال
أ- و	مقدمة
	الفصل الأول : مدخل لسعر الصرف والميزان التجاري
08	المبحث الأول: الدراسة النظرية لسعر الصرف
08	المطلب الأول: ماهية سعر الصرف
08	الفرع الأول: مفهوم سعر الصرف
09	الفرع الثاني: طريقة تسعير العملات
09	الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في أسعار الصرف
11	الفرع الرابع: أنواع سعر الصرف
14	المطلب الثاني: نظم ونظريات سعر الصرف
14	الفرع الأول: أنظمة الصرف
18	الفرع الثاني : بعض النظريات المفسرة لسعر الصرف :

22	المبحث الثاني : عموميات حول الميزان التجاري
22	المطلب الأول : ماهية الميزان التجاري
22	الفرع الأول : تعريف الميزان التجاري
24	الفرع الثاني : أقسام الميزان التجاري وأثره الاقتصادي:
27	المطلب الثاني : أهمية ميزان التجاري
28	المطلب الثالث : التوازن والاختلال في الميزان التجاري
28	الفرع الأول : التوازن في الميزان التجاري
29	الفرع الثاني : الاختلال في الميزان التجاري
30	المطلب الرابع : أسباب أنواع الاختلال في الميزان التجاري
30	الفرع الأول : أسباب الاختلال في الميزان التجاري
33	الفرع الثاني : أنواع الاختلال في الميزان التجاري
34	المطلب الخامس : العوامل المؤثرة على الميزان التجاري
35	المبحث الثالث : تأثير تقلبات سعر الصرف على حركة الصادرات والواردات
36	المطلب الأول : تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات
38	المطلب الثاني :تأثير سعر الصرف على الواردات
39	المطلب الثالث: علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري

41	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لآثار تقلبات سعر صرف الدينار على ميزان المدفوعات في الفترة 1990-2014
43	تمهيد
44	المبحث الأول: تطور نظام الصرف وميزان المدفوعات في الجزائر
44	المطلب الأول: تطور سياسة الصرف والوضع الاقتصادي في الجزائر
57	المطلب الثاني: تطور ميزان المدفوعات في الجزائر
68	المبحث الثاني: دراسة قياسية لآثار تقلبات سعر صرف الدينار على ميزان المدفوعات
68	المطلب الأول: عرض منهجية الدراسة والمتغيرات
80	المطلب الثاني: نتائج الدراسة القياسية باستعمال نموذج ال ARDL
90	خاتمة الفصل
93	الخاتمة.
96	المراجع.
	الملخص

فهرس  
الجد اول  
والأشكال



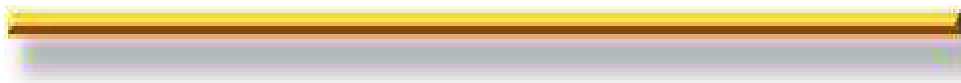
فهرس الجداول :

الصفحة	العنوان
46	الجدول (1) : تطور سعر صرف الدينار مقارنة مع الدولار في الفترة (1987-1991)
48	الجدول (2) : تطور سعر صرف الدينار مقارنة مع الدولار في الفترة (1992-1994)
49	الجدول (3) : اجراءات نظام الصرف بين 1994 و 1995
50	الجدول (4) : تطور سعر صرف الدينار مقارنة مع الدولار في الفترة (1995-2014)
52	الجدول (5) : تطور أسعار البترول في الفترة (1986-2014)
54	الجدول (6) : تطور عرض النقود ومؤشرا الاقتصاد في الفترة (1990-2014)
58	الجدول (7) : تطور رصيد الميزان التجاري في الفترة (1990-2014)
60	الجدول (8) : تطور صادرات المحروقات الى اجمالي الصادرات في الفترة (1990-2014)
64	الجدول (9) : تطور رصيد حساب رأس المال في الفترة (1990-2014)
78	الجدول (10) : نتائج استقرارية السلاسل الزمنية باستعمال اختبار ADF
79	الجدول (11) : نتائج استقرارية السلاسل الزمنية باستعمال اختبار PP
81	الجدول (12) : نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال اختبار الحدود لنموذج ARDL
82	الجدول (13) : نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل باستعمال نموذج الADN
83	الجدول (14) : نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل باستعمال نموذج الADN
85	الجدول (15) : اختبار النموذج المدروس
88	الجدول (16) : نتائج الاختبارات السببية ل (Granger non toda-yamamot causality test)

فهرس الاشكال

الصفحة	العنوان
53	الشكل (1) : تطور المديونية الخارجية في الفترة (1990-2014)
57	الشكل (2) : تطور معدلات التضخم في الفترة (1990-2014)
62	الشكل (3) : تطور مؤشرات الإنفتاح التجاري في الفترة (1990 - 2014 )
67	الشكل (4) : تطور رصيد ميزان المدفوعات في الفترة ( 2010-2014)الوحدة : مليار دولار
70	الشكل (5) : تطور السلاسل الزمنية للمتغيرات في فترة الدراسة
86	الشكل (6) : نتائج اختبار استقرار معادلة الميزان التجاري

# مقدمة



## مقدمة :

يعتبر التبادل الدولي المرآة العاكسة للتنمية الاقتصادية، باشماله على ميادين واسعة من تدفقات السلع والخدمات وكذا تدفقات وحركية رؤوس الأموال، وتتحدد العلاقات الاقتصادية الدولية عن طريق التدفقات الحقيقية والمالية بين الدول مما يستدعي في معظم الأحيان اللجوء إلى تحويل العملات بين هذه الأخيرة ذلك لعدم توفر عملة دولية موحدة يتم على أساسها التبادل، خاصة بعد أن تم التخلي عن قاعدة الذهب مما تطلب تأسيس عملات مختلفة يتم تحديد نسبها وفق متغيرة عرفت بسعر صرف العملة.

ويختلف التبادل الدولي عن التبادل الداخلي في أن الأول يتم بعملات أجنبية في حين أن التبادل الداخلي يتم تسويته بالعملة الوطنية، وبسبب هذا الاختلاف برزت مشكلة نقدية مصدرها تباين قيم العملات، أدت إلى ظهور سعر الصرف الذي يهتم بمسألة تحويل وصرف العملات بأسعار مختلفة والجزائر كغيرها من الدول النامية قامت بالعديد من التخفيضات في قيمة الدينار الجزائري محاولة في وا دفعة قوية للاقتصاد الوطني من خلال ذلك الخروج من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، عطاء إستراتيجية زيادة الصادرات والتخفيض من قيمة الواردات من أجل إعادة التوازن للميزان التجاري للدولة، إذ يقيس هذا الأخير الفجوة بين الصادرات والواردات، وهي فجوة تحتل ثلاث صور ممكنة الفائض، العجز والتوازن وتراجع الميزان التجاري يعكس إما تراجع التصدير أو زيادة الاستيراد، وفي حالة الجزائر زادت الواردات وتراجعت الصادرات في وقت واحد، حيث أن الجزائر وقعت في مصيدة هي سعر صرف العملة الوطنية لقاء العملات التي تقيم بها أسعار الواردات والصادرات، فالبلد المصدر يستفيد من عملة ضعيفة لأنه يبيع بسعر أرخص والبلد المستورد يستفيد من عملة قوية لأنه يشتري بسعر أرخص أما أن تتخفف

عملة دولة لا قدرات تصديرية لها بعملة الاستيراد فهذا يعكس خلا هيكليا في السياسة الاقتصادية.

وفي ظل هذا الواقع تبقى الجزائر رهينة تقلبات سعر صرف الدينار مقابل الدولار و الذي يتأثر برصيد الميزان التجاري وميزان المدفوعات بصورة عامة، كما أن تتبع سلوك السوق

الجزائرية يكشف أن موضوع التجارة الخارجية يتجاوز الظرف إلى الحالة، ويعني ذلك أن المشكلة كامنة في قدرات الإنتاج التي لا تسمح بتلبية الطلب المحلي دون اللجوء للاستيراد و تكمن أيضا في قدرات التصدير المرتبطة أساسا بمتغير خارجي هو سعر النفط ومتغير أساسي هو وضعية الحقول المشرفة على النضوب، ويترتب على هذه الصعوبة اختيار سياسة سعر الصرف الملائمة الواجب أن تتبعها الدولة حين تفكيرها في توسيع حجم تبادلها التجاري والتوجه نحو اقتصاد أكثر انفتاحا على الاقتصاديات الدولية.

### 1- إشكالية الدراسة:

وبناء على ما سبق يمكن صياغة الإشكالية على النحو التالي:

ما هو أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة من (2014-1990) ؟

و تندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع و اتجاهات سعر الصرف في الجزائر ؟
- ما هو أثر تخفيض سعر صرف الدينار على الميزان التجاري؟
- ما هي آليات معالجة تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري؟

### 2- فرضيات الدراسة:

تقضي النظرية الاقتصادية بأن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري من خلال زيادة حجم الصادرات و تخفيض حجم الواردات في المدى الطويل، و عليه تفترض الدراسة مايلي:

- يؤدي تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري في المدى الطويل إلى زيادة حجم الصادرات وانخفاض حجم الواردات ومنه تحسين وضعية الميزان التجاري أي توجد علاقة في المدى الطويل.

- بإمكان سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية لوحدها من إزالة اختلال الميزان التجاري دون اللجوء إلى إجراءات و سياسات تكميلية.

### 3- أهداف الدراسة :

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- محاولة دراسة و تحليل أثر سلوك سعر الصرف على توازن الميزان التجاري الجزائري من منظور

قياسي اقتصادي مع محاولة إبراز الأهمية المتغيرة لسعر الصرف كأحد العناصر المؤثرة على الميزان

التجاري الذي يمثل أحد مؤشرات التوازن الخارجي من جهة و ابرز العناصر المساهمة في التكامل

الاقتصادي الدولي.

- الوقوف على مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري بهيكل تصديري وحيد يجعل من الاقتصاد الوطني رهينا

للظروف الاقتصادية والسياسية التي تحدث في السوق العالمي.

### 4 - أسباب اختيار الموضوع :

يعود سبب اختيار الموضوع لعدة أسباب منها :

- الحرص على دراسة وفهم سعر الصرف العملة في الجزائر و أثره على الميزان التجاري وكذا معرفة

كيفية اتخاذ قرار سياسة تخفيض قيمة العملة كأداة لتسوية العجز في الميزان التجاري و أثره على

المستوى العام للأسعار.

- تنمية المعرفة الذاتية فيما يخص مواضيع الاقتصاد الكلي وعلاقته بموضوع الاقتصاد القياسي الكمي.

- الرغبة في دراسة و البحث في هذا الموضوع .

#### 5- الدراسات السابقة:

- الدراسة التي قامت بها الطالب : بغداد زيان، "تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها علىالمبادلات التجارية الخارجية الجزائرية "مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران 2012/2013.

- الدراسة التي قامت بها الطالب : كمال العقريب،"أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات - دراسة حالة الجزائر" - ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

فرع : نقود، مالية وبنوك، جامعة البليدة، 2006/2005.

- الدراسة التي قامت بها الطالب : برايس خليفة لنيل شهادة الماجستير تحت عنوان : دراسة تحليلية

و قياسية للميزان التجاري في الجزائر ( خلال الفترة 2015 -1970 ) .

#### 6- منهجية الدراسة:

لقد اقتضت طبيعة البحث وخصوصيته الاعتماد على المنهج التحليلي لدراسة وتحليل طبيعة العلاقة

بين متغيرات الدراسة والاعتماد على بعض الأساليب الإحصائية و القياسية من خلال الدراسة القياسية

وتطلب التحليل استخدام تقارير وإحصائيات بنك الجزائر و المركز الوطني للمعلومات الإحصائية والجمركية و بالاعتماد على برنامج Eviews-9 لإسقاط الدراسة على الاقتصاد

الجزائري من خلال بناء نموذج قياسي لتحليل أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الميزان التجاري.

## 6- هيكل البحث :

لانجاز هذا الموضوع و للإجابة على إشكالية البحث واختبار الفرضيات، والوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة قسمنا البحث إلى فصلين، تختتم بخاتمة عامة تتضمن ملخص عاما عن الموضوع متبوعا بأهم النتائج المتوصل إليها.

تم صياغة الفصل الأول من البحث كمدخل للأساسيات و مفاهيم عن سعر الصرف و الميزان التجاري، حيث تطرقنا في العنصر الأول الخاص بسعر الصرف إلى الإلمام بالمفاهيم و التعاريف الخاصة به وأنواعه الرئيسية وكذا وظائفه، كما تطرقنا لأسواق الصرف الأجنبي و أهم المتعاملين فيه، ثم بعد ذلك نقوم بعرض بعض الأنظمة و النظريات المحددة لسعر الصرف، وكذا العوامل المؤثرة فيه ومخاطره، أما العنصر الثاني الخاص بالميزان التجاري تطرقنا فيه إلى مفهوم الميزان التجاري و أهميته ثم بعد ذلك نقوم بتقديم أسباب التوازن و الاختلال و العوامل المؤثرة في الميزان التجاري.

وختمنا الفصل بتوضيح العلاقة بين سعر الصرف و الميزان التجاري و ذلك من خلال التطرق لتأثير تقلبات سعر الصرف و دور ه في علاج الخلل في الميزان التجاري وكذا شرح سياسة تخفيض قيمة العملة الخارجية بالنسبة للعملة الوطنية و شروط نجاحها.

أما الفصل الثاني والذي يختص بدراسة تحليلية وقياسية لاثار تقلبات سعر صرف الدينار على ميزان المدفوعات في الفترة 1990-2014 ففي العنصر الأول نتطرق للدراسة التحليلية لتطور سياسة و نظام الرقابة على الصرف وتسعيرة الدينار الجزائري وكذا آليات معالجة تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري أما العنصر الثاني فيتضمن الدراسة التحليلية لتطور الميزان التجاري الجزائري وذلك من خلال تقديم مراحل تطور الميزان التجاري وكذا هيكل الصادرات و الواردات الجزائرية و انفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم الخارجي وأهم شركائه التجاريين وأخيرا نقوم بعرض الدراسة القياسية و محاولة إيجاد العلاقة بين سعر الصرف و الميزان التجاري ومن أجل معرفة مدى تأثر الميزان التجاري بتغيرات سعر صرف

الدينار الجزائري من خلال صياغة نموذج قياسي يضم كل من سعر الصرف كمتغير مستقل و رصيد الميزان التجاري كمتغير تابع وذلك باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة للتكامل المشترك (ARDL) في التقدير من خلال برنامج الـ : Eviews-9 .

و سنتناول في هذا الفصل الإطار النظري لسعر الصرف والميزان التجاري من خلال التطرق إلى المباحث التالية :

الفصل الأول : الدراسة النظرية لسعر الصرف

الفصل الثاني : دراسة تحليلية وقياسية لأثار تقلبات سعر صرف الدينار على ميزان المدفوعات في الفترة 1990 - 2014

## الفصل الاول:

مدخل لسعر الصرف والميزان التجاري



المبحث الأول: الدراسة النظرية لسعر

الصرف

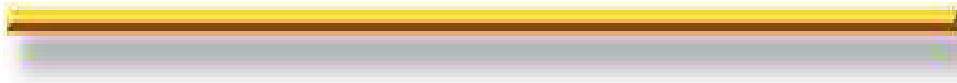
المبحث الثاني : عموميات حول الميزان

التجاري

المبحث الثالث : تأثير تقلبات سعر الصرف

على حركة الصادرات والواردات

خلاصة الفصل



## الفصل الاول :..... مدخل لسعر الصرف والميزان التجاري

### المبحث الأول: الدراسة النظرية لسعر الصرف

يعتبر سعر الصرف من اهم المتغيرات الإقتصادية التي تؤثر على مجال المعاملات الإقتصادية الدولية إذ يعكس العلاقات المترابطة بين الإقتصاديات الدولية كما يعبر عن المكانة الإقتصادية للدول ويتم تحديد سعر الصرف وفقا لقوى السوق (العرض والطلب) في سوق الصرف بدلالة نظام الصرف المعتمد من الأنظمة المتعارف عليها ، ولقد تعددت النظريات المفسرة للتغيرات سعر الصرف بالعديد من العوامل كالتضخم واسعار الفائدة قد تسبب في خسائر كبيرة للصرف، مما استوجب اللجوء إلى مجموعة من التقنيات لتجنب هذه المخاطر وتأثيرها على المبادلات التجارية، وبالتالي على الإقتصاد الوطني للدولة الذي يتأثر مباشرة بمختلف التقلبات من خلال أسعار الصادرات والواردات مما ينعكس على التنمية في هذه البلاد.

### المطلب الأول: ماهية سعر الصرف

إذ أن تزايد عمليات التبادل التجاري بين الدول عن طريق التصدير والاستيراد استوجب وجود نسبة تبادل بين عمليتي الدولتين، أو وجود ثمن لعملة كل دولة مقومة بغيرها من المعاملات وذلك من أجل تقدير اسعار السلع والخدمات في كل دولة وهذا الثمن يسمى سعر الصرف.

### الفرع الأول: مفهوم سعر الصرف

إذ يعرف سعر الصرف بأنه هو ثمن عملة دولة ما مقومة في شكل عملة أخرى<sup>1</sup> ويعرف أيضا بأنه السعر الذي يتم من خلاله مبادلة عملة بأخرى<sup>2</sup>.  
أن الصرف هو سعر عملة بعملة أخرى فأحدى العملتين تعتبر سلعة والعملة الأخرى تعتبر ثمنها لها، فسعر الصرف هو عبارة عن عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى<sup>3</sup>.  
ومن خلال التعريف يمكن القول أن سعر الصرف عبارة عن عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يمكن مبادلتها بوحدة واحدة من العملة الوطنية.

<sup>1</sup> زينب حسين عوض الله، العلاقات الإقتصادية الدولية، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية ، 2003، ص 80 .

<sup>2</sup> السيد محمد أحمد السيريتيني، التجارة الخارجية، الدار الجامعية ، مصر ، 2009، ص 246.

<sup>3</sup> عا دل احمد حشيش ومجدي شهاب، سياسات الإقتصاد الدولي ، منشورات الحلبي ، بيروت ، 2003 ، 17 .

## الفصل الاول :..... مدخل لسعر الصرف والميزان التجاري

### الفرع الثاني: طريقة تسعير العملات

وبوجود طريقتان لتسعير العملات الأجنبية هما:

- طريقة التسعير المباشر:

تبين هذه الطريقة عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية مبلغها ثابت تسمى بعملة الأساس<sup>1</sup>

- طريقة التسعير الغير مباشر:

وتبين هذه الطريقة عدد الوحدات من العملة الجنبية التي تشتري مقابل وحدة واحدة من العملة الوطنية والتي تعتبر في هذه الحالة هي المبلغ الثابت (عملة الأساس) في حين العملة الأجنبية تمثل المبلغ المتغير

### الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في أسعار الصرف

يمكن الإشارة إلى أهم العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى تغير سعر الصرف على النحو التالي:

#### اولا-تغير الأسعار النسبية:

يؤدي انخفاض الأسعار في دولة ما إلى انخفاض الأسعار النسبية في الدول الأخرى فإذا انخفضت الأسعار في إحدى البلدان، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة صادرات ذلك البلد وزيادة الطلب على عملته-مع بقاء العوامل الأخرى المؤثرة في أسعار الصرف الثابتة-فإن زيادة الطلب على العملة النقدية يؤدي إلى رفع قيمة ذلك البلد أو زيادة صرفها مقابل العملات النقدية الأخرى ومن المؤكد أن العكس يكون صحيحا.

وإذا ارتفعت الأسعار في إحدى البلدان فإن الطلب على منتجات ذلك البلد ينخفض، ومن ثم ينخفض الطلب على عملة البلد الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة عملة ذلك البلد أو سعر صرفها.

<sup>1</sup>الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2003، 196.

## الفصل الاول :..... مدخل لسعر الصرف والميزان التجاري

### ثانيا-التغيرات في قيمة الصادرات الواردات:

يتأثر سعر الصرف العملة النقدية بقيمة الصادرات الواردات، فحينما ترتفع قيمة الصادرات بالنسبة إلى الواردات ستتجه قيمة العملة للارتفاع نتيجة لتزايد طلب الأجانب على هذه العملة، وسيعمل ذلك على تشجيع الاستيراد من الخارج، ونتيجة لذلك فإن قيمة عملية المصدرة والمستوردة تتأثر بالارتفاع والانخفاض من خلال حجم صادراته ووارداته.

### ثالثا- تغير معادلات التضخم:

بافتراض ثبات العوامل الأخرى، يؤدي ارتفاع معدل التضخم في الاقتصاديات الوطنية انخفاض قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى في سوق الصرف وهذا ما سيدفع الممتلكين الوطنيين إلى زيادة طلبهم على السلع الأجنبية وبالتالي العملات الأجنبية، وبهذا تستعمل الأسعار المحلية المرتفعة نتيجة التضخم على تقليل استيراد الأجانب من سعة ذلك البلد، وبالتالي يقل عرض العملية الأجنبية في سوق الصرف مقابل تزايد الطلب على هذه العملية، مما يعنيان الحالة التضخم أثر تغير سعر صرف العملات المختلفة.

### رابعا- حركة رؤوس الأموال:

تؤثر حركة رؤوس الأموال في قيمة عملية مقابل العملات الأخرى، أن ترتفع قيمة عملية الدولة المستوردة لرأس المال وتتنخفض قيمة للدولة المصدرة لرأس المال وبناء على ذلك فإن تغير حركة رؤوس الأموال يؤدي إلى تغيير صرف العملات التقليدية.

### خامسا- الديون الخارجية وخدمة الديون:

تعد المديونية الخارجية واحد من الأعباء التي تثقل كاهل الاقتصاد الوطني فضلا عن خدمة المديونية المتمثلة بالنشاط الفوائد السنوية، وقد تلجأ بعض الدول إلى جدولة ديونها مع الدائنين مقابل فوائد عالية، الأمر الذي يجعل هذه الدولة تسد الفوائد لا الأقساط الأصلية وهذا يعني اختلال العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> بلقاسم ليندة، اثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية دراسة قياسية (حالة الجزائر)، أطروحة مقدمة

ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي جامعة الجزائر 2012-

2013، ص 5 .

## الفصل الاول :..... مدخل لسعر الصرف والميزان التجاري

### سادسا - أسعار الفائدة:

تؤثر أسعار الفائدة في أسعار الصرف وبشكل غير مباشر فانخفاض في أسعار الفائدة مع توفر فرص استثمارية يؤدي إلى زيادة الطلب على رؤوس الأموال بهدف استثمارها، فيتحقق الاستثمار وينشط الاقتصاد الوطني ويتضاعف الاستثمار ، مما يؤدي إلى تحسين قيمة العملة

الوطنية تجاه العملات الأخرى ، في حين المستثمرين وينتج عن ذلك انكسار الاستثمار وينخفض النمو الاقتصادي مما يؤدي إلى نتائج عكسية تقلل من الاقتصاد الوطني وينعكس ذلك على قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى<sup>1</sup> .

### الفرع الرابع: أنواع سعر الصرف

إن التصنيف المتعلق بطبيعة التقلبات والتغيرات الحاصلة العملة يجعلنا نفرق من عدة أنواع من سعر الصرف ينهما  
أولا- سعر الصرف الاسمي:

يعرف سعر الصرف الاسمي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية أو العكس أي سعر العملة محلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية يتم تحديد سعر الصرف الاسمي تبعا القوي العرض والطلب في سوق الصرف لحظة زمنية معينة وبدلالة نظام الصرف المتعمد في البلد<sup>2</sup> ويتقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر الصرف الرسمي وهو سم المعمول به فيما بعض المبادلات الجارية الرسمية، رسم الصرف النازي وهو السعر المعمول به نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد.

### ثانيا- سعر الصرف الحقيقي:

سعر الصرف الحقيقي هو اسم الذي يمنح العملة المحلية قمتها الحقيقية ، فهو يعبر عن الواردات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية<sup>3</sup> إذ يقيس

<sup>1</sup> بلقاسم ليندة، اثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية دراسة قياسية (حالة الجزائر)، ص6.

<sup>2</sup> عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية (دراسة تحليلية تقييمية) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 ، ص، 103 .

<sup>3</sup> لزعر علي وايت يحي سمير، معدل الصرف الفعلي الحقيقي وتنافسية الاقتصاد الجزائري ، مجلة الباحث العدد

11 ، جامعة ورقلة ، الجزائر، 2012 ، ص ، 50.

## الفصل الاول :..... مدخل لسعر الصرف والميزان التجاري

قدرة البلد على المنافسة كما يساهم في عملية اتخاذ القرارات فمثلا إذا ارتفعت مداخيل الصادرات لدولة متزامنا مع ارتفاع تكاليف إنتاج الموارد المصدرة بنفس المعدل فهذا ليؤدي إلى ضرورة التفكير في زيادة القدرة التصديرية للبلد ، كون الارتفاع الحاصل في الفوائد التصديرية لم ينعكس ايجابا على أرباح المصدرين حتى وان ارتفعت مداخيلهم الاسمية بنسبة مرتفعة ويتم حساب سعر الصرف الحقيقي وحق المعادلة التالية<sup>1</sup>:

$$TCR=TCN-P*/D$$

TCR:سعر الصرف الحقيقي تنعكس الأسعار الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية

P:سوق الأسعار في البلد المحلية

D:سوق الأسعار في البلد الأجنبي

TCN: سعر الصرف الاسمي

فكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرات التنافسية للبلد المحلي لان سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية مقابل العملة الأجنبية يعكس الفرق بين القوى الشرائية في البلد الاجنبي والبلد المحلي .

إن اتجاه وميل مؤشر سعر الصرف الحقيقي نحو الارتفاع يؤدي إلى ضعف القدرة التنافسية للسلع المصدرة من حيث الأسعار، وبالمقابل فان انخفاض هذا المؤشر يعتبر عامل ايجابي يؤدي الى ارتفاع القدرة التنافسية وبالتالي تشجيع الصادرات ، لهذا فان الاتجاهات المؤثر الحقيقية للصرف أهمية كبير بالنسبة لميزان المدفوعات وكذلك لتطورات ونمو الأسواق السلعية

### ثالثا-سعر الصرف الفعلي

يعتبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر الصرف عملية ما بالنسبة لهذه عملات أخرى في فترة زمنية ما أي أن سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار ثنائية .

ولقد عرفه الاقتصادي الجزائري حميات محمود " أنه عدد وحدات العملة المحلية المدفوعة فعليا أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة، متضمن في التعريفات الجمركية

1 نفس المرجع،ص،103،

## الفصل الاول :..... مدخل لسعر الصرف والميزان التجاري

رسوم وإعانات مالية" وهنا نميز نوعان من سعر الصرف فعلي للواردات وسعر صرف فعلي للصادرات .

-سعر الصرف الفعلي للواردات TCEM: هو عبارة عن وحدات العملة المحلية التي تدفع مقابل ما قيمته دولار واحد من الواردات

-سعر الصرف فعلي للصادرات TCEX : هو عبارة عن وحدات العملة المحلية الممكن الحصول عليها لقاء ما يبلغ قيمة دولار واحد الصادرات.

### رابعا- سعر الصرف الفعلي الحقيقي

هو عبارة عن سعر الصرف الفعلي الاسمي معدل بنسبة مستوى عام للأسعار بين البلد المتعامل والبلد محل الدراسة<sup>1</sup>.

ويعرف كذلك على أنه في الواقع بأنه سعر إسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج لابد أن يخضع هذا المعدل الإسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية.

### خامسا- سعر الصرف التوازني

سعر الصرف التوازني هو السعر الذي تحدده قوى العرض والطلب عند تساوي القيمة المطلوبة مع القيمة المعروضة من إحدى العملات بغض النظر عن أثر المضاربة وحركات رؤوس الأموال غير العادية فسعر الصرف التوازني مثل التوازن لأي سلعة من السلع المتداولة في الأسواق الحرة في وجود المنافسة التامة، ويكون هذا السعر متزامنا مع التوازن في ميزان المدفوعات ، نستنتج من هذا المفهوم أن سعر الصرف التوازني هو سعر الصرف الذي ينسق مع التوازن الكلي كونه يمثل التوازن المستديم في ميزان المدفوعات.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> محمود حميدات ، مدخل التحليل النقدي، الطبعة 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص76.

<sup>2</sup> دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها (دراسة حالة الجزائر) أطروحة مقدمة

لنيل شهادة دكتورا الطور الثالث في العلوم التجارية ، تخصص تجارة دولية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة

## الفصل الاول :..... مدخل لسعر الصرف والميزان التجاري

المطلب الثاني: نظم ونظريات سعر الصرف

الفرع الأول: أنظمة الصرف

بعد تعريفنا لسعر الصرف باعتباره عدد وحدات العملة الأجنبية التي تتبادل بوحدة واحدة من العملة الوطنية أي هو سعر كأي سلعة أخرى ، ويتجدد عن طريق العرض والطلب، ولكن في الواقع كثير من الأسئلة التي تواجهنا وفي مقدمتها هل يكون سعر الصرف ثابتا أو متغيرا؟ وإذا كان سعر الصرف ثابتا أو متغيرا فهل هذا الثبات أو تغير مطلق أم له حدود معينة؟ وماهي الحدود إن وجدت ؟

ترجع أهمية هذه الأسئلة إلى الدور الكبير الذي يلعبه سعر الصرف باعتباره همزة وصل بين مستويات الأسعار في البلاد المختلفة ، وهو أمر مرتبط إلى درجة كبيرة بمصير الاستقرار الاقتصادي لهذا البلد وقضايا النمو والتنمية الاقتصادية لها.

إن العوامل التي تتفاعل في تكيف الطلب على الصرف وعرضه، والتي تتحكم في تحديد سعره إنما تختلف باختلاف سعر الصرف السائد، ويقصد بهذا الأخير مجموعة القواعد والمعروفة باسم قواعد اللعبة التي تحدد دور كل من السلطات والمتعاملين الآخرين في سوق الصرف.

يمكننا أن نفرق بين ثلاثة عناصر مختلفة في أنظمة الصرف التي تهدف كلها إلى تنظيم المبادلات الدولية المتعددة ، فهناك نظام صرف ثابتة، نظام صرف عائم (مرن) ، ونظام الرقابة على الصرف.

وسنحاول التعرف على كل من هذه الأنظمة:

## الفصل الاول : ..... مدخل لسعر الصرف والميزان التجاري

### اولا-نظام الصرف الثابت:

يعرف هذا النظام أيضا باسم قاعدة الذهب الدولية وساد نظام الصرف الثابت في ظل قاعدة الذهب في أواخر القرن التاسع عشر إلى النصف الثاني من عشرينيات القرن العشرين، وتعتبر الدولة على قاعدة الذهب إذ ارتبطت عملتها الوطنية بوزن معين من الذهب ، واحتفاظها بسعر ثابت للذهب بالنقد الوطني أذ يتحقق سعر ثابت للعملات المختلفة إذ أن ثبات سعر الصرف لا يتحقق إلا بشرطين : أولهما أن يكون سعر الشراء وبيع الذهب واحد في كل دولة، وثانيهما أن تكون انتقالات الذهب عديمة النفقة، إلا أن هذا لا يتحقق عمليا ، لهذا يسمح بتقلب هذا السعر بحرية في حدود ضيقة جدا، هي دخول الذهب إلى الدولة وخروجه منها وذلك وفقا لقوى العرض والطلب الخاصة بكل عملة من عملات الدول الأجنبية<sup>1</sup> حيث أن تصديره يخلق نفقات النقل والتأمين ، مما يؤدي إلى اختلاف سعر الصرف عن سعر التعادل بحدود صغيرة ، يطلق عليها حدي دخول وخروج الذهب \* فان تجاوزت الفروق هذا الحدود أدى ذلك لإعادة الأسعار لحدود التعادل إن تقلبات سعر الصرف فيما بين حدي خروج الذهب وخروجه .<sup>2</sup>

كما يمكن حدوث انحراف بين سعر الصرف ونسبة التعادل في ضل قاعدة الذهب بالتأثير موقف ميزان المدفوعات ، فعند حصول عجز فيه ينخفض سعر الصرف العملة لذلك البلد بأقل من نسبة تعادلها ، أما إذ أحدث فائض فيه يرتفع سعر صرف العملة بأعلى نسبة تعديلها وفي ضل هذا النظام تكون أسعار الصرف ثابت أو يسمح لها بالتذبذب في حدود ضيقة جيدا أي ( 1%ارتفاعا ، 1%انخفاضها ) ، أما أكثر من ذلك فإنه يمكن للسلطات النقدية أن تتدخل لإبقائها ضمن الحدود المقبولة

<sup>1</sup> زينب حسين عوض الله مرجع سابق ص 74-75 .

\* يقصد بحدي الذهب ، المجال الذي تحصل فيه تقلبات سعر الصرف الخارجي في البلاد المنتجة لقاعدة الذهب والتي لايمكن لها أن تتجاوز نفقات الذهب

\*\*\* بمجرد أن يصل سعر الصرف سقفه (القيمة العليا المرخصة ) تتدخل السلطات النقدية في سوق الصرف بائعة العملة المحلية لثرائها للعملة الأجنبية ، وبالعكس في حالة وصول سعر الصرف الأدنى (النهاية السفلية المرخصة ) تتدخل السلطات النقدية على مستوى سوق الصرف عن طريق شرائها للعملة المحلية وبيع العملة الأجنبية ، تقادي لهبوط سعر الصرف خارج ألقها مش المرخص

## الفصل الاول :..... مدخل لسعر الصرف والميزان التجاري

عن طريق أحدث توازن بين عرض وطلب العملة المحلية في الوقت المناسب .<sup>1</sup>  
ومع ما تقدم أن سعر الصرف في ضل قاعدة الذهب يكون ثابتا ثباتا نسبيا وليس مطلقا وهو ثابت خارج المدى بين نقطتي (ودخول وخروج الذهب ) ولكنه متغير داخل المدى

ومن أبرز الايجابيات هذا النظام هي:

- يوفر هذا النظام إمكانية التحكم في كمية النقود ، لان الإصدار النقدي محدود بكمية الذهب وهذا يمنع حدوث تضخم.

ومن أبرز عيوب هذا النظام هي:

- في حالة الربط بعملة أجنبية وحيدة يمكن أن يتسبب في إضعاف عمل السلطات النقدية في عملية الرقابة على النقد من خلال زيادة التدفقات الرأسمالية إلى الداخل.

**ثانيا- نظام الصرف العائم (المرن ):**

منذ الحرب العالمية وقاعدة الذهب تفقد مكانتها الدولية ، فقد بدأت الدول الوحدة تلوى الأخرى تتخلى عن قاعدة الذهب وتأخذ بقاعدة أخرى ، هي قاعدة العملة الورقية \*

يمكن قول بأن الدولة تأخذ بقاعدة العملة الورقية ، بتباع قاعدة أهم صفاتها :

-عدم إمكانية تحويل الورقة النقدية إلى الذهب والعكس .

-أن التصدير واستيراد الذهب يخضع إلى قيود جمركية .

-تحديد الورقة النقدية بسعر الرسمي ، وكذا الحال لمحتواها الذهبي .

في ضل هذا النظام يفترض عم تدخل السلطات النقدية في تحديد سعر الصرف إلا أنه نظرا الانعكاسات التغيرات المعتمدة في سعر الصرف على معظم المتغيرات الاقتصادية للدولة فإنه من غير المعقول أن تترك الدولة مصير استقرارها الاقتصادي رهنا لتقلبات قوى العرض والطلب ، لذلك فإن الواقع العملي يؤكد أن السلطات النقدية والمالية تستخدم ما تراها مناسبا من الإجراءات للتأثير على سعر الصرف في الاتجاه الذي ترغب فيه تقايدا لحدوث أزمات داخل اقتصادها وهناك عدة طرق مستعملة في هذا النظام ومنها:

\* وتسمى أيضا بقاعدة الأوراق الالزامية أو نظام ، العملات الورقية المستقلة ، وما يعرف حاليا بالتقويم العملات

## الفصل الاول : ..... مدخل لسعر الصرف والميزان التجاري

### - التقويم الحر (المطلق) :

الذي يستلزم تدخل السلطات النقدية في سعر الصرف العملات بحيث يتغير هذا الأخير على مستوى سوق الصرف يوميا حسب قوى العرض والطلب تتأثر هذه التقلبات بدورها بدورها بالتوقعات و الحاجيات المختلفة للمتعاملين في السوق من جهة وبالمؤشرات الاقتصادية والنقدية للبلاد من جهة أخرى .

### - التقويم المدار ( المقيد ) :

وتقصد به تقييد التعويم من خلال تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف ، بتأثيرها على تحركات معدل الصرف بتواتر على أساس مستوى الاحتياطي لديها من العملات الاجنبية والذهب وعلى اساس وضعية ميزان المدفوعات و يعيب البعض هذا النظام على امكانية تلاعب الحكومات بأسعار الصرف بطريقة تخدم بلدانها على حساب البلدان الاخرى .

اما فيما يخص ابرز ايجابياتها فتتمثل في سعر الصرف العائم يساعد على نجاح سياسات الاستقرار المحلية<sup>1</sup>

### ثالثا- نظام الرقابة على الصرف ( سعر الصرف المدار ، المرونة المقيدة ) :

يقصد بالرقابة على الصرف وضع السلطات النقدية قيود تنظيم التعامل في النقد الاجنبي ، ويكون في ظل هذا النظام تقييد حرية التصدير والاستيراد للنقد للحفاظ على القيمة الخارجية للعملة

ساد نظام الرقابة على الصرف ، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وقد انعكس التحول ، في الرقابة في تزايد دور الدولة في جميع نواحي الحياة الاقتصادية خلال الثلاثينيات ولا يزال هذا النظام منتشر في بعض الدول .

وتعتمد الدولة على تنظيم الرقابة على الصرف في حال رغباتها في التحكم في اسعار العملة المحلية في الاسواق الدولية، فنظام الرقابة على الصرف يتطلب توفر اجهزة تقنية وفنية ذات فعالية عالية ، حتى لا تؤدي الى انتشار الرشوة من اجل تسهيل اجراءات التعامل .

<sup>1</sup> بلقاسم ليندة ، مرجع سابق ، ص 15-16

## الفصل الاول :..... مدخل لسعر الصرف والميزان التجاري

يعتبر نظام الرقابة على الصرف اداة فنية تستخدم لتحقيق العديد من الاغراض التي تخدم تحقيق الخطط الاقتصادية للدولة ، والتي يأتي في مقدمتها الاستيراد الاقتصادي الذي يعتبر توازن ميزان المدفوعات اهم وسيلة له .<sup>1</sup>

لتحقيق الأهداف التي تسعى إليه نظام الرقابة على الصرف ، ترى السلطات النقدية ان سعر الصرف التوازني ليس هو سعر المناسب ، لذلك تقوم بعملية تعين للكمية المتاحة من الصرف الاجنبي ، وتقوم بتحديد سعر الصرف في حدود ما لديها ويطلق على هنا السعر ( سعر الصرف الرسمي )<sup>2</sup>

### الفرع الثاني : بعض النظريات المفسرة لسعر الصرف :

بالرغم من ان سعر الصرف يتحدد من خلال توازن العرض والطلب للعملات ، إلا انه يتأثر بمختلف المتغيرات الاقتصادية والمالية لمعدلات التضخم ومعدلات الفائدة وارصدة ميزان المدفوعات هناك عدة نظريات لشرح كيفية تكوين سعر الصرف نذكر منها ما يلي

### أولاً- نظرية تعادل القوة الشرائية :

ظهرت هذه النظرية عندما اثير التساؤل عن كيفية تحديد اسعار التعادل بين عملات الدول التي تخلت عن قاعدة النهب خلال الحرب العالمية الأولى والفترة التي تلتها ما ادى الى حدوث اضطرابات شديدة من اسعار الصرف وتعود فكرة هذه النظرية إلى الاقتصادي السويدي جوستاف كا سل حيث حاول أن يبحث على أساس جديد لتقييم سعر كل عملة بالنسبة لأخرى بخلاف قاعدة الذهب وتوصل الى " نظرية تعادل القوة الشرائية" إذ أن خلاصة هذه النظرية أن القوة الشرائية للعملة داخل البلد هي التي تحدد قوتها الشرائية الخارجه ، وبالتالي سعر الصرف الخارجي تحدده الأسعار الداخلية .

<sup>1</sup> دوحة سلمى ، مرجع سابق ص 19.

<sup>2</sup> بلقاسم لندة ، مرجع سابق ، ص 18+19

## الفصل الاول : ..... مدخل لسعر الصرف والميزان التجاري

ولي نظرية القوة الشرائية صورتان كالتالي :

• الصيغة المطلقة :

انطلاقاً من قانون السعر الوحيد والذي يستلزم أن وحدة نقدية ، بعد تحويلها بتبادل نفس سلة السلع في الدولة المحلية والأجنبية بي معنا أن القوة الشرائية العملة ما هي ممثلة القوتها الشرائية في بلد آخر ويعبر عنه بالعلاقة البسيطة التالية

$$\frac{\text{مستوي الأسعار المحلية}}{\text{سعر الصرف}} = \text{مستوي الأسعار الأجنبية}$$

تستلزم الصيغة المطلقة لتعادل القوة الشرائية عدة شروط لصحتها :

- كل السلع قابلة للتبادل بدون تكاليف التحويل .
- عدم وجود عراقيل عند القيام بالتبادل (تعريفات جمركية ) .
- كل السلع المحلية والأجنبية تكون متجانسة.<sup>1</sup>

• الصيغة النسبية:

على عكس الصيغة المطلقة فإن الصيغة النسبية تبنى على أساس الفرضيات

التالية:

- الأخذ بعين الاعتبار تكاليف النقل.
  - حرية انتقال المعلومات.
  - إزالة الحواجز التجارية التي تحدد تكافؤ الأسعار معبرا عنها بالعملتين.
- كما اهتمت هذه الصيغة بتحديد سعر الصرف التوازي من خلال إدراج مؤشر التضخم حيث يعمل سعر الصرف الاسمي على إلغاء فوارق التضخم في البلدين، أو بمعنى آخر يتحقق التوازن في سعر الصرف عندما يساوي معدل التغير في سعر الصرف مع التغير في نسبة الأسعار.

<sup>1</sup> بالقاسم ليندة ، مرجع سابق ، ص20

## الفصل الاول :..... مدخل لسعر الصرف والميزان التجاري

فالدولة التي تعني من معدل تضخم عال سوف تفقد التنافسية في الأسواق الخارجية، ويكون العكس بالنسبة للدولة التي يكون معدل التضخم بها منخفضا، وفي هذه الحالة يكون سعر الصرف التوازني الجديد مساويا لسعر الصرف القديم مضروبا في معامل التضخم في كل من البلدين، ويعتبر السعر بمثابة التعادل الجديد ما بين العملتين، أي أن النقطة التي يتأرجح حولها دائما سعر الصرف، وذلك عن بعض التقلبات المؤقتة

وهو ما يسميه **جوستاف كاسل** بتعادل القوة الشرائية، ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

$$\text{سعر الصرف التوازني الجديد} = \text{سعر الصرف القديم} \times \text{نسبة تغير سعر الصرف}$$

$$\text{نسبة تغير سعر الصرف} = \text{نسبة التضخم المحلي} - \text{نسبة التضخم الأجنبي}$$

حيث:

ويمكن حسابه من خلال العلاقة التالية:<sup>1</sup>

$$\frac{\text{الرقم القياسي للأسعار المحلية}}{\text{سعر الصرف القديم}} = \text{سعر الصرف التوازني الجديد} = \frac{\text{الرقم القياسي للأسعار الاجنبية}}{\text{سعر الصرف القديم}}$$

ثانيا - نظرية سعر الفائدة:

يؤدي ارتفاع سعر الفائدة في إحدى الدول إلى تنشيط حركة رؤوس الأموال إلى هذه الدولة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على عملتها ومن ثم ارتفاع سعر الصرف

<sup>1</sup> بلقاسم ليندة، مرجع سابق، ص 22.

## الفصل الاول: ..... مدخل لسعر الصرف والميزان التجاري

لهذه العملة والعكس صحيح في حالة انخفاض أسعار الصرف، ونلاحظ أن تغيرات سعر الفائدة عادة ما يتفاعل مع المعروض النقدي، وقد يؤثر كل منهما في اتجاه مضاد لتأثير الآخر، ومن ثم يلغي كل منهما الآخر وعدم حدوث أي تأثير على سعر الصرف.

### ثالثا - نظرية المرونة السعرية:

تعتبر هذه النظرية أنه إذا زادت قيمة الواردات عن قيمة الصادرات (أي أن هناك عجز في الميزان التجاري) فإن ذلك يؤدي إلى تخفيض سعر الصرف العملة المحلية اتجاه العملات الأجنبية في ظل نظام سعر الصرف مرن، الأمر الذي يجعل أسعار الصادرات متدنية اتجاه العالم الخارجي وأسعار الواردات مرتفعة بالنسبة للمقيمين، وينتج عن ذلك ارتفاع الصادرات وانخفاض الواردات حتى مستوى التوازن في الميزان التجاري، وأن سرعة تعديل سعر الصرف تعتمد على مدى استجابة الصادرات والواردات وهو ما يعرف بالمرونة السعرية لسعر الصرف.<sup>1</sup>

### رابعا - نظرية تعادل سعر الفائدة:

حسب هذه النظرية لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج عن تلك الممكن تحقيقها في السوق الأصلي، عند توظيفهم للأموال في دول أين معدل الفائدة أكبر من ذلك السائد في السوق المحلي، لأن الفارق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الآني وسعر الصرف الآجل، ويمكن أن تتم العمليات على النحو التالي، يمكن للمستثمرين توظيف أموالهم  $M$  في أسواقهم المحلية لمدة سنة مثلا، ويحصلون في نهاية التوظيف على  $M(1+id)$  حيث  $id$  معدل الفائدة) يجب أن يكون هذا المبلغ متساويا للمبلغ المحصل عليه عند تحويل الأموال إلى عملات صعبة أجنبية بسعر الصرف الآني (نقد) وتوظيفها في الأسواق الأجنبية بمعدل فائدة  $ie$  وإعادة

<sup>1</sup> سليمان شيباني، سعر الصرف ومحدداته في الجزائر (1963-2006)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، الجزائر، 2009، ص 75.

## الفصل الاول :..... مدخل لسعر الصرف والميزان التجاري

بيعها لأجل شكل يمكن من الحصول مجددا على مبلغ بالعملة المحلية ويمكن أن نعبر عن ذلك عموما بالعلاقة التالية:

حيث أن:

CC: سعر الصرف الآني (نقدا)

Ct: سعر الصرف الآجل.

le: معدل الفائدة الخارجي الاسمي.

ld: معدل الفائدة الداخلي الاسمي.<sup>1</sup>

$$\frac{CT}{1+ld} = \frac{CC}{1+le}$$

### المبحث الثاني : عموميات حول الميزان التجاري

يعد الميزان التجاري الأداة التي تمكن الدولة من قياس مدى إنخراط إقتصادها في الإقتصاد العالمي وذلك من ناحيتين ، من ناحية الجانب السلعي أي التجارة المنظورة ،ومن ناحية الخدمات أي التجارة غير المنظورة ويتأثر الميزان التجاري بعدة متغيرات التي من شأنها أن تحسن حالته أو تؤثر عليه بالسلب .

### المطلب الأول : ماهية الميزان التجاري

#### الفرع الأول : تعريف الميزان التجاري

**تعريف 1:** يمثل الميزان التجاري نوعا من المعاملات الجارية و المتمثلة في المبادلات من السلع ، فإذا زادت الصادرات السلعية عن الواردات السلعية فإننا نقول أن هناك فائض في الميزان التجاري ، أما إذا زادت الواردات عن الصادرات من السلع فإننا نقول أن هناك

<sup>1</sup> قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 121.

## الفصل الاول :..... مدخل لسعر الصرف والميزان التجاري

عجزا في الميزان التجاري ، غير أننا لا يمكن القول أن الفائض في الميزان التجاري في صالح البلد ، أو العجز في الميزان التجاري غير صالح في البلد قبل التطرق للأهمية النسبية للميزان التجاري في ميزان الحساب الجاري بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية التي يتحقق في ظلها الفائض والعجز في الميزان التجاري .<sup>1</sup>

يمكن تعريفه على أنه الفرق بين قيمة صادرات دولة ما وقيمة وارداتها .<sup>2</sup>

**تعريف 2:** يقصد بالميزان التجاري رصيد العمليات ، أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات ، وهذا المعنى الواسع للميزان التجاري المؤلف إستخدامه حاليا .<sup>3</sup>

**تعريف 3:** الميزان التجاري السلبي يعني أن البلد لا يصدر بالقدر الكافي ، وهذا ما يسمى بـ "العجز التجاري" لا ينبغي بالضرورة أن ينظر إلى هذا المفهوم بنظرة سلبية ، بل كحدث دوري متصل بالدورة الاقتصادية ، البلدان ذات الاقتصاد المتنامي مثل :الولايات المتحدة الأمريكية وهونغ كونغ وأستراليا بها عجز تجاري هذه الدول لها القدرة لمواجهة الطلب المحلي الضخم في فترات التوسع الاقتصادي.

أما الميزان التجاري السلبي فهو أكثر صعوبة في البلدان الفقيرة التي تعتمد في نموها واقتصادها على أيدي الإستثمار الأجنبي .<sup>4</sup>

<sup>1</sup> -محمد محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ،الأردن ، 1993،ص181.

<sup>2</sup> -جمال عبد الناصر ، المعجم الإقتصادي، دار أسامة للنشر والتوزيع ،الأردن ،2006،ص387.

جيمس جوارتي ،ريجارد استروب ، ترجمة وتعريب عبد الفتاح عبد الرحمان ، عبد العظيم محمد ،الاقتصاد الكلي ،دار المريخ ،الرياض،1999،ص543. <sup>3</sup> -

<sup>4</sup> - عبد الجليل هجيرة ، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر،مذكرة ماجستير،مدرسة الدكتوراه التسيير الدولي للمؤسسات ،تخصص مالية دولية ،جامعة أبي بكر بالقائد تلمسان،2012،ص96-97.

## الفصل الاول :..... مدخل لسعر الصرف والميزان التجاري

الفرع الثاني : أقسام الميزان التجاري وأثره الاقتصادي:

ينقسم الميزان التجاري إلى قسمين هما :

### 1/ الميزان التجاري السلعي :

ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة المنظورة ، ويضم كافة السلع والخدمات التي تتخذ شكلا ماديا ملموسا (الصادرات والواردات من السلع التي تتم عبر الحدود الجمركية) .

### 2/ الميزان التجاري الخدمي :

ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة غير المنظورة ،وتضم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول(النقل ، السياحة ، دخول العمل ، رأس المال ) .

ويضم الميزان الخدمي أهم الخدمات المتمثلة في :<sup>1</sup>

**خدمات النقل :** تسجل في الجانب الدائن كل الإيرادات الناتجة عن إستغلال الأجانب لوسائل النقل المحلية بكل تكاليفها ، سواءا برية أو بحرية أو جوية وفي الجانب المدين ، ميزان مدفوعات الدولة للأجانب نتيجة إستغلال وسائل النقل .

**خدمات التعليم :** هي نفقات ومصروفات في الخراج للبعثات الطلابية المقيمة ، ويتم تسجيلها في الجانب المدين ، أما الجانب الدائن فيسجل نفقات البعثات الأجنبية في البلد .

**اتصالات :** تتمثل في خدمات البريد والاتصالات ، حيث تسجل الخدمات المقدمة من الهيئات المحلية للأجانب في الجانب الدائن ، أما المدفوعات للهيئات الأجنبية فتسجل في الجانب المدين .

**السفر والسياحة :** يغطي كافة السلع والخدمات التي يتحصل عليها اللامسافرون والسواح ، من غير المقيمين في اقتصاد بلد ما خلال فترة معينة اقامتهم ، سواءا تم استهلاك هذه

<sup>1</sup> - حنان لعروق ، سياسة سعر لصرف والتوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر ،مذكرة ماجستير، غير منشورة،تخصص

بنوك وتأمينات ، قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة منتوري قسنطينة،دفعة

2004-2005،ص7

## الفصل الاول :..... مدخل لسعر الصرف والميزان التجاري

السلع والخدمات حالاً أو في وقت لاحق ، ويعرف المسافرون لأغراض متعلقة بالعمل و الاستحمام العلاج أو المشاركة في مناسبات رياضية مؤتمرات .... الخ ، يتم تسجيل مصروفات الأجانب في الدولة في الجانب الدائن ، أما مصروفات الأشخاص المقيمين في البلد عند إنتقالهم للخارج فتسجل في الجانب المدين .

**التأمين :** يضم كل مدفوعات التأمين الخاص بنقل السلع ، أو عمليات التأمين على الحياة والحوادث وإعادة التأمين التي تقيد في الجانب المدين ، وفي الجانب الدائن تقيد مدفوعات الأجانب لشركات التأمين المقيمة ، وهذا فيما يتعلق بالأقساط الدورية للتأمين ، أما المبالغ المستحقة عند تحقق الحادث المؤمن عليه ، فالمبالغ المدفوعات إلى الداخل تسجل في الجانب المدين ، والمبالغ المدفوعة كتعويض للخارج فتسجل في الجانب المدين.<sup>1</sup>

**نفقات الحكومة :** هي نفقات الحكومة المحلية بالخارج ، أو الحكومات الأجنبية في البلد وتتمثل في مصروفات السلك الدبلوماسي ، مساهمة الحكومة النفقات الإدارية للمنظمات الدولية ، بالإضافة إلى نفقات السلك العسكري في الخارج المعاشات .... الخ ، تسجل نفقات الحكومة المحلية للخارج في الجانب المدين ونفقات الحكومات الأجنبية في البلد في الجانب الدائن .

**خدمات أخرى :** تندرج تحت هذا البند كل الإيرادات والمدفوعات التي لم تسجل فيما سبق من حسابات ، نذكر منها : نفقات الاعلان و الأفلام ، العملات المختلفة ، عوائد عن الحقوق الأدبية وغير ذلك من الأغراض .

**عائدات الاستثمار :** هو الدخل الذي يعود للمستثمر من ملكيته لأصول مستثمرة ، ويتمثل في:

- الدخل من الاستثمار المباشر أرباح الاستثمارات بما فيها الجزء غير الموزع ، والمعاد استثماره والأرباح الموزعة .

<sup>1</sup> - محمود يونس ، اقتصاديات دولية ،الدار الجامعية ، مصر ، 2007،ص172-173.

## الفصل الاول :..... مدخل لسعر الصرف والميزان التجاري

- الدخل الذي لا يعود إلى المستثمر من ملكيته لأصول مالية أخرى كالودائع المصرفية ، القروض المقدمة إلى الشركات والهيئات ، الأوراق المالية والاكتتاب في أسهم ورأس مال الشركات .

ويكون الدخل الذي تدره هذه الأصول في صورة فوائد وأرباح ، ويتم تسجيل الفوائد المتحصل عليها من شركات أجنبية والأرباح عن الاستثمارات الوطنية بالخارج في الجانب الدائن ، في حين تسجل الفوائد والأرباح التي تدفع للأجانب على القروض والاستثمارات الأجنبية في البلد في الجانب المدين .

أما بالنسبة للأثر الاقتصادي للميزان التجاري ، فنلمس هناك أثرين الأول هو الفائض والثاني هو العجز ، وعلى الرغم من أي الميزان التجاري ليس إلا جزءا من ميزان المدفوعات ولا يشمل صفقات الخدمات والأموال يعد مع ذلك ذا دلالة كبيرة في رصيده الايجابي والسلبي ، فعندما تتجاوز قيمة الصادرات قيمة الواردات في الميزان التجاري هذا يعبر عليه بالعجز ، وهو يعبر عن عوامل صحية في الاقتصاد المعني ، فهو يشير أولا إلى الطاقة الايجابية الإنتاجية الواسعة والفضة عن الحاجات الداخلية ، كما يشير إلى القدرة التراكمية للسلعة المصدرة وهذا يعني أن الكفاءة في عملية الانتاج من حيث التكلفة والجودة والتلاؤم مع الأنواق في السوق الخارجية وبما يفوق السلع المماثلة الآتية من البلدان الأخرى ، كما يعني الفائض حصول البلد المعني على عملة أجنبية يضيفها إلى إحتياجاته من هذه العملة لضمان تمويل مستورداته و تسديد التزاماته الخارجية و تقوية مكانة عملته في أسواق الصرف الدولية والمحافظة على قيمتها الشرائية ، كما يعني تشغيل اليد العلة التي لولا القدرة على التصدير لما أمكن تشغيلها، كما يعني الاستمرار في بناء قدرات إنتاجية جديدة لتوسيع طاقات البلد لتلبية حاجاته وزيادة صادراته .<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - بن طالب فاطمة الزهراء ، اثر سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2010)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية (غير منشورة) ، تخصص مالية اقتصاد دولي ، جامعة بسكرة، 2012-2013، ص57.

## الفصل الاول : مدخل لسعر الصرف والميزان التجاري

### المطلب الثاني : أهمية ميزان التجاري

حيث يمثل الميزان التجاري صافي إيرادات الواردات والصادرات للدولة ، حيث أن أسعار الصادرات تكون بالعملة المحيلة في حين أسعار الواردات تكون بالعملة الأجنبية فالميزان التجاري يمثل الفرق بين قيم الصادرات وقيم الواردات من السلع خلال فترة زمنية عادة ما تكون بين 3 أشهر ، وهكذا تقيم العلاقة بين صادرات وواردات البلد ويعبر عنها بالمعادلة التالية رصيد الميزان التجاري = اجمالي الصادرات (\*) - اجمالي الواردات (\*)

على أنه يمثل أهم جزء في ميزان المدفوعات لدولة ما ، كما يمكن أن يطلق عليه 'الميزان التجاري الدولي ' في هذا البلد .

يضم الميزان التجاري اجمالي الصادرات و الواردات من السلع الذي يسمح بقياس تنافسية البلد تجاه منافسيه ، حيث يدل الرصيد التجاري الايجابي ل (\*) مثلاً على أن الصناعة كفؤة جداً ، أو أن الشبكة التجارية فعالة بصفة خاصة ، و في المقابل فإن الرصيد التجاري السلبي والمستمر يدل على عجز هيكلية أو يدوي للميزان التجاري ، بسبب ضعف تنافسية الصادرات<sup>1</sup> ، وتحاول كل الدول تحقيق فائض في ميزانها التجاري ، أو على الأقل الوصول إلى حالة التوازن فيه ، وذلك ما تحث حالة التساوي بين الواردات السلعية مع الصادرات السلعية للبلد .

يعبر الميزان التجاري الجزء الأساسي في ميزان المدفوعات كونه يبين النشاط الانتاجي وهيكله في الدولة حيث أنه لما يحدث عجز في النشاط الانتاجي للدولة بسبب ضعف درجة تنوعه ، وضعف القدرة الانتاجية فيه ، أو ضعف درجة مرونته عن تلبية احتياجات الاقتصاد تلجأ الدولة للاستيراد لسد احتياجات اقتصادها إلى جانب أن عدم مقدرة الدولة عن توسيع نشاطها الانتاجي وتنويعه لا يتيح لها فرصة توفير فائض في الانتاج من أجل تشجيع عملية التصدير ما يؤدي بدوره إلى عجز في ميزانها التجاري<sup>2</sup> .

<sup>1</sup> - عبد الرحمان يسري أحمد ، الاقتصاديات الدولية ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، 1993، ص207.

<sup>2</sup> فليح حسن خلف ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، الأردن ، ص234. -

## الفصل الاول :..... مدخل لسعر الصرف والميزان التجاري

### المطلب الثالث : التوازن والاختلال في الميزان التجاري

بالرغم من أن حالة الاختلال في الميزان التجاري تحدث بصفة مستمرة وبصورة شائعة ، في حين أن حالة التوازن نادرا ما تتحقق في الواقع ، إلا أن كل دول العالم تحاول الوصول إلى توازن في ميزانها التجاري من خلال محاولات تقبيد واردتها السلعية قدر الامكان ، والعمل على زيادة صادراتها من أجل الوصول إلى حالة التوازن ، وهي الحالة التي يتحقق من خلالها الاستقرار الاقتصادي داخليا و خارجيا .

### الفرع الأول : التوازن في الميزان التجاري

يقصد بالتوازن في الميزان التجاري تساوي كل من الجانب الذائن مع الجانب المدين في الميزان التجاري ، أي تساوي المطلوبات المستحقة على الدول الأخرى مع حقوق الدولة تجاه العالم الخارجي أي أن حالة التوازن تتحقق عندما يكون<sup>1</sup>:

$$\text{الانتاج} + \text{الواردات} = \text{الطلب المحلي} + \text{الطلب الخارجي}$$

  
المنتجات المحلية

معناه :

$$\text{الانتاج المحلي} + \text{الواردات} = \text{الطلب المحلي} + \text{الصادرات}$$

فالصادرات تمثل الطلب الخارجي الفعلي على المنتجات المحلية ، وحالة التوازن هذه تعني عدم اتجاه الأسعار المحلية نحو التغير (ثبات الأسعار) والذي يتحقق من خلاله التوازن الداخلي ، ونتيجة هذا التوازن تتجه أسعار الصرف للثبات وعدم التغير ارتفاعا وانخفاضا ( يتحقق توازن خارجي) وبالتالي تحقيق توازن اقتصادي داخلي وخارجي .

<sup>1</sup>-فليح ، حسن خلف ، التمويل الدولي ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2004،ص124-125.

### الفرع الثاني : الاختلال في الميزان التجاري

يحدث الاختلال في الميزان التجاري في حالة زيادة الجانب المدين على الجانب الدائن ، أي عند زيادة حقوق الدولة المترتبة على مطلوباتها في الدول الأخرى وتسمى هذه الحالة بالفائض في الميزان التجاري ويسمى عجزا عندما يتجاوز الجانب المدين والجانب الدائن في الميزان التجاري ، أي تجاوز المطلوبات المستحقة على الدولة للدول الأخرى (التزامات الدولة على الخارج).

ومن الملاحظ أن المشكلات في الاختلال تبرز بشكل أكبر في حالة العجز ، حيث أن الفائض في الميزان التجاري للدولة يؤدي إلى إرتفاع أرصدة الدولة التي يتحقق فيها الفائض ، وهذا بدوره يؤدي إلى إرتفاع أسعار صرف عملة الدولة في الدول الأخرى ، وبالتالي تتأثر الدولة سلبا وتراجع صادراتها ما يؤثر أيضا سلبيا على الانتاج المحلي والدخل والتشغيل ، ويستمر هذا الأثر السلبي إلى تحقيق التوازن من جديد بين الصادرات والواردات ، من خلال الانخفاض في الصادرات والزيادة في حجم حتى الوصول إلى حالة التوازن بين الصادرات والواردات<sup>1</sup> ، فتتحقق فائض في الميزان التجاري للدولة في ظل ظروف اقتصادية ملائمة يدل دلالة أكيدة على متانة المركز الاقتصادي للبلد ، والمتمثلة في التوظيف التام للموارد الاقتصادية وتحقيق التنمية الاقتصادية واتباع سياسة تجارية محكمة تعمل على تنمية الصادرات اذا تحقق الفائض في ظل ظروف الاقتصادية في الميزان التجاري في هذه الحالة يدل على نجاح البلد وتفوقت في تطبيق احدي السياسات القصيرة المدى وبالتالي حصول المزيد من الاختلال في النشاط الاقتصادي الداخلي للبلد.<sup>2</sup>

في حين تزداد حدة العجز في الميزان التجاري في الدول المتخلفة نتيجة لاتجاهها نحو تحقيق التنمية حيث تزداد نحو تحقيق التنمية حيث تزداد حاجتها الى استيراد السلع الرأسمالية اللازمة لاقامة المشروعات الانتاجية نتيجة لضعف قدرتها على انتاج هذه

<sup>1</sup>-فليح حسن خلف ، مرجع سابق ،ص234.

<sup>2</sup>-عبد الرحمان يسري ، مرجع سابق ،ص207.

## الفصل الاول :..... مدخل لسعر الصرف والميزان التجاري

السلع ، بالإضافة الى احتياجاتها الاستهلاكية في ظل تزايد الطلب ومجمل هذه الأسباب تجعل الدول النامية تعاني من عجز في موازينها التجارية .<sup>1</sup>

فالعجز في الميزان التجاري للدولة يعني انها تعيش في مستويات معيشة أعلى من مستواها ، فالدولة تستورد في هذه الحالة سلعا أكبر من قدرتها ، بما يؤدي إلى زيادة مديونيتها تجاه الخارج ، كما يعني العجز في الميزان التجاري أيضا أن الطلب على عملات الدول المصدرة يزداد مقابل تزايد عرض العملة المحلية ما يؤدي إلى خفض وتدهور قيمتها ، كما أن الطلب على المنتجات الأجنبية يؤدي إلى إنخفاض الانتاج من المنتجات الوطنية وبالتالي حجم البطالة ، والذي يتسبب في فشل السياسات الاقتصادية في تحقيق أهدافها .<sup>2</sup>

### المطلب الرابع : أسباب أنواع الاختلال في الميزان التجاري

تتعدد أنواع وأسباب الاختلال في الميزان التجاري باختلاف الدول والظروف المحيطة بها ، بالإضافة إلى الخصائص المميزة لفترات الاختلال ،ويمكن التمييز بين الأسباب الاقتصادية والأسباب غير اقتصادية :

#### الفرع الأول : أسباب الاختلال في الميزان التجاري

أولا : أسباب اقتصادية : وتتمثل في :<sup>3</sup>

التقييم الخاطيء لسعر صرف العملة المحلية : نظرا لقوة العلاقة الموجودة بين سعر الصرف والميزان التجاري فإنه إذا كان سعر الصرف عملة الدولة أكبر من قيمتها الحقيقية ، فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على هذه السلع وبالتالي حدوث اختلال في الميزان التجاري للدولة ، والعكس صحيح في حالة تحديد سعر صرف العملة المحلية بأقل من

<sup>1</sup>-دوحة سلمى ، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها دراسة حالة الجزائر ، اطروحة دكتوراه

في العلوم التجارية ،تخصص تجارة دولية ، 2014-2015،ص120

<sup>2</sup>-عبد الحميد عبد المطلب ، مرجع سابق ،ص404.

<sup>3</sup>-دوحة سلمى ، مرجع سابق ، ص121.

## الفصل الاول :..... مدخل لسعر الصرف والميزان التجاري

قيمتها ، مما يؤدي إلى توسيع الصادرات مقابل تقلص الواردات وبالتالي يحدث اختلال أيضا في الميزان التجاري للدولة .

**أسباب هيكلية :** هي الأسباب المتعلقة بالمشورات الهيكلية للاقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية سواء صادرات أو واردات ، وهذا ما ينطبق على اقتصاديات الدول النامية ، حيث يتميز هيكل صادراتها بالتركيز السلعي ، أو اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين ، وتتأثر صادراتها بالعوامل الخارجية المؤثرة على الطلب الخارجي لمنتجاتها في الأسواق الخارجية .

**أسباب دورية :** وتشمل على تقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي للدول التي تعاني من خلل في ميزانها التجاري ، أي حسب الدورات الاقتصادية التي تمر بها الدولة<sup>1</sup> ، ومن بين هذه الأسباب نذكر:

**الأزمات الاقتصادية المتكررة :** التي تمس الدول الرأسمالية المتقدمة وانعكاساتها على الدول النامية وتأثير ذلك على حركة الصادرات ، كون أسواق الدول النامية تعتبر أسواق خارجية هامة للدول المتقدمة .

**تغيرت أسواق المستهلكين محليا وخارجيا :** وهذا من شأنه التأثير على ظروف العرض والطلب بالإضافة إلى تأثيره على هيكل التجارة الخارجية .

**العوائق التجارية :** التي من شأنها تعطيل حرية التجارة الخارجية من خلال التعريفات الجمركية ونظام الحصص رغم محاولة بعض الدول التخفيف من حدتها بإنشاء تكتلات اقتصادية فيما بينها لإلغاء كل هذه القيود داخلها ، وهذا سوف يؤثر على القدرة التنافسية للدولة والتأثير على حركة الصادرات والواردات<sup>2</sup> .

<sup>1</sup> - عرفان نقي الحسيني ، التمويل الدولي ، دار النشر والتوزيع ، 2008، ص126.

<sup>2</sup> - زينب حسن عوض الله ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النشر والتوزيع ، مصر ، 2001، ص123.

## الفصل الاول :..... مدخل لسعر الصرف والميزان التجاري

ثانيا : أسباب غير اقتصادية : والمتمثلة في :

أ-عوامل طبيعية : الاختلالات الجوية وما قد ينجر عنه من كوارث طبيعية كالفيضانات التصحر، أو نفاذ الثروات الطبيعية ، مما قد يؤدي إلى إنخفاضات مفاجئة في تصدير بعض السلع الزراعية ، وزيادة وارداتها من السلع الضرورية .

ب-التقدم التكنولوجي: وما يرافقه من اختراعات عالمية ، حيث أن الاختراعات متمركزة في الدول المتقدمة ما يؤدي إلى تخفيض تكاليف ونفقات الانتاج ، وبالتالي انخفاض الأسعار مع بقاء أسعاره منتجات الدول النامية المرتفعة ، كما أن التقدم التكنولوجي يغني عن إستعمال بعض المواد الأولية التي كانت تستوردها الدول المتقدمة من الدول النامية ، وبالتالي انخفاض هذه الأخيرة ، التي تمثل المصدر الرئيسي في تجارتها الخارجية ، مما يؤدي إلى عجز في ميزانها التجاري ، وبالتالي فإن التقدم التكنولوجي يؤدي إلى أضعاف القدرة التنافسية للدول النامية .

ج/الظروف السياسية : كقيام الحروب أو المقاطعات الاقتصادية وما لها من أثر على معادلات الصادرات خاصة اذا كانت احدى هذه الدول تمثل سوق خارجي فعال للدولة .

د/الاضرابات العالمية : التي يكون لها أثر خاصة في المتقدمة الصناعية ، لأنها تؤدي إلى شل العملية الانتاجية وزيادة التكاليف ويؤدي بدوره إلى زيادة الواردات ، وانخفاض الطلب على العملة المحلية ويتجلى تأثيرها أكثر اذا مست هذه الاضطرابات الصناعية الموجه بالدرجة الأولى للتصدير .<sup>1</sup>

<sup>1</sup>زينب حسن عوض الله ، مرجع سابق ، ص102-

### الفرع الثاني : انواع الاختلال في الميزان التجاري

ينقسم الاختلال في الميزان التجاري إلى :<sup>1</sup>

#### أولا : الاختلال الخاطيء

يمكن للاختلال في الميزان التجاري أن يكون وقتيا ، وذلك عندما نفرض أوضاع وظروف معينة ، فقد يحدث العجز في الميزان التجاري عندما نقل صادرات الدولة بسبب ظروف مناخية غير ملائمة تؤدي إلى انخفاض صادرات الدولة من المنتجات الزراعية ، فمثلا اذا كانت الدولة تعتمد على الانتاج الزراعي بشكل أساسي في تكوين صادراتها مع عدم قدرتها على تخفيض الواردات في هذه الحالة الواردات تفوق الصادرات ويحصل العجز في الميزان التجاري ، عندما تتلاءم الظروف والأوضاع المناخية بالشكل الذي يتحقق معه في الانتاج الزراعي فإن الصادرات تفوق الواردات ويتحقق فائض الميزان التجاري ، كما يمكن أن يحدث الاختلال أيضا نتيجة قيام حرب يمكن أن تؤدي إلى تخفيض الصادرات مما ينتج عنه حصول عجز في الميزان التجاري ، أو أي حالات استثنائية أو طارئة.

#### ثانيا : الاختلال الدوري

وهو الاختلال الذي يتحقق أساسا في الدول الرأسمالية المتقدمة ، والمرتبط بالتقلبات في النشاطات الاقتصادية ، حيث تتعرض لها هذه الدول دوريا وبشكل مستمر نتيجة للازدهار والرواج الاقتصادي المميز لدوراتها الاقتصادية ، حيث يزداد انتاج هذه الدول مما يدعم قدرتها التصديرية ما ينتج عنه زيادة الصادرات على الواردات وبالتالي ميزان تجاري ملائم ، وعلى العكس في حالة الكساد والانكماش في نشاطها الاقتصادي حيث تضعف القدرة التصديرية للدولة نتيجة انخفاض انتاجها ما يؤدي بدوره إلى حدوث عجز في الميزان التجاري للدولة ، أي أنها هذا الاختلال مرتبط بحالة الدورة الاقتصادية ويزول بزوالها ، لذا فهو اختلال مرتبط بفترة هذه الدورة .

<sup>1</sup>-فليح حسن خلف ، التمويل الدولي ، ص122-130.

### ثالثا : الاختلال الدائم

وهذا النوع من الاختلال يستمر وجوده لفترات طويلة ، وينطبق على الاختلال الموجود بالدول النامية ويطلق عليه بالاختلال البنيوي أو الهيكلية وهو الاختلال المرتبط أساسا بالهيكل الاقتصادي للدولة ، ويتميز هذا النوع من الاختلال بضعف التنوع في النشاطات الاقتصادية ، وضعف الجهاز الانتاجي للدولة ، ودرجة مرونته ويتميز باعتماد الدولة على الواردات السلعية من الخارج بشكل يفوق الصادرات بكثير وبالتالي حصول عجز في الميزان التجاري وبشكل مستمر .

### المطلب الخامس : العوامل المؤثرة على الميزان التجاري

هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على الميزان التجاري للدولة ، ومن أهم هذه العوامل نذكر ما يلي :

#### التضخم :

يؤدي التضخم إلى إرتفاع الأسعار المحلية التي تصبح أعلى نسبيا من الأسعار العالمية ، فتتخفف الصادرات وتزداد الواردات ، نظرا لكون أن الأسعار الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا ، وبالتالي زيادة الصادرات على الواردات الأجنبية ، وانخفاض الطلب على الصادرات المحلية.<sup>1</sup>

#### معدل نمو الناتج المحلي :

يمثل الناتج المحلي الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع و الخدمات النهائية المقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة ، أو هو عبارة عن القيمة الاجمالية والخدمات التي ينتهجها بلد ما خلال فترة زمنية محددة في السنة ، أي أن ال هو الدخل المكتسب الذي يتحصل عليه البلد خلال السنة بغض النظر عن عناصر الانتاج التي ساهمت في انتاجه في الداخل أي من خلال المساهمة في العملية الانتاجية، سواء كانت داخلية أو خارجية .

<sup>1</sup> بسام الحجار ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، لبنان ، 2003، ص64-

## الفصل الاول : ..... مدخل لسعر الصرف والميزان التجاري

كما ينتج عن زيادة الدخل الوطني في الدولة زيادة الطلب على الواردات ، في حين انخفاض الدخل القومي يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها .<sup>1</sup>

### تغيرات أسعار الفائدة :

إن التغير في أسعار الفائدة له أثر كبير على حركة رؤوس الأموال حيث أن ارتفاع أسعار الفائدة في الداخل تؤدي إلى تدفق رؤوس الاموال الى البلد بهدف استثمارها وبالتالي زيادة الانتاج المحلي ما يؤدي بدوره الى زيادة حجم الصادرات ، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض أسعار الفائدة الى وبالتالي التأثير على الميزان التجاري للدولة ، ويعود السبب في ذلك أن المراكز العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين ، حيث ينتقل رأس المال الى المراكز المالية التي يرتفع فيها سعر الفائدة عن المستوى المطلوب للاستفادة من الفرق بين السعرين .<sup>2</sup>

### سعر الصرف :

يؤدي رفع القيمة الخارجية للعملة الى خفض القدرة التنافسية للسلع المنتجة محليا مما يجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين ، وعلى العكس من ذلك فإن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات ، حيث تصبح أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين .

### المبحث الثالث : تأثير تقلبات سعر الصرف على حركة الصادرات والواردات

يعد سعر الصرف وسياساته من بين الأساليب التي تعتمد عليها السلطات النقدية في معالجة الخلل في الميزان التجاري ، حيث يعتبر سعر الصرف عمل أساسي في تحديد أسعار السلع المتبادلة بين الدول .

ونتيجة للتطورات الاقتصادية والتوجهات الحديثة نحو اقتصاد السوق ، تطورت أنظمة الصرف من التثبيت الى المرونة المطلقة لمواجهة تلك التطورات ، ومع تطور

<sup>1</sup> -برشيش السعيد ، الاقتصاد الكلي ، دار العلوم للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2007،ص69.

<sup>2</sup> -بسام الحجار ، مرجع سابق ،ص64.

## الفصل الاول :..... مدخل لسعر الصرف والميزان التجاري

الفكر الاقتصادي وظهر الأفكار النقدية برزت عدة أفكار نقدية لتحليل أثر تغيرات أسعار الصرف على حركة التجارة الخارجية ،ولقد كان لسياسة التخفيض في قيمة العملة نصيب كبير في هذه التحليلات الاقتصادية نظرا لأهميتها في التأثير على الميزان التجاري وتحسين وضعيته .

### المطلب الأول : تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات

إن زيادة تقلبات أسعار الصرف تؤدي الى زيادة المخاطر التي تواجه المصدرين و المستوردين ، إذ أن زيادة تقلبات سعر الصرف توحى بأن هناك بيئة غير مواتية للسياسات الاقتصادية للدولة ، وبهذا فإن تقلبات سعر الصرف تخفض من حجم التجارة الخارجية ، حيث يمكن أن يكون هذا التأثير سلبي أو ايجابي ، وهذا ينتبع باقي المتغيرات المؤثرة في حجم التجارة الخارجية واتجاهاتها فضلا عن سلوك المستوردين والمصدرين واختلاف هيكل الانتاج ، اذا أن الدول التي تتمتع بهيكل انتاج وتجارة منوعين تعد أكثر قدرة على الاستجابة لتقلبات سعر الصرف ، والعكس في حالة الدول التي تتميز بهيكل انتاج وحجم تجارة أقل<sup>1</sup>.

ويتحدد سعر الصرف في سوق الصرف الأجنبي بتلاقي قوى العرض و الطلب من الصرف الأجنبي والميزان التجاري بجانبه الدائن والمدين (الصادرات والواردات) يعكس لنا قوى سوق الصرف الأجنبي، حيث يساهم تقلب سعر الصرف في احداث تغيرات في أسعار السلع المحلية بالنسبة للأسعار في الدول الأجنبية وهذه التقلبات قد تؤدي الى التأثير على الصادرات وذلك حسب درجة مرونة الطلب السعرية عليها ، حيث يقصد بتقلب سعر الصرف تخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية أو رفعها .

تعتبر صادرات المحروقات الملجأ الوحيد للحصول على النقد الأجنبي ، و المصادر الأخرى تبقى تبقى مساهمتها هامشية ، و لاستخلاص أثر سعر الصرف

على الصادرات سنتطرق الى تحليل النقاط التالية :

<sup>1</sup>-سعدون حسين فرحان، أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي في التجارة لدراسة مقارنة في دول نامية ذوات هيكل انتاج وتجارة مختلفة ،مجلة تنمية الرافدين ،العدد 31،العرق،2009،ص7.

## الفصل الاول :..... مدخل لسعر الصرف والميزان التجاري

ففي حالة تخفيض قيمة العملة المحلية يكون التأثير من خلال أسعار السلع المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية وارتفاعها داخليا وذلك للأسباب التالية:<sup>1</sup>

1- ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة اللازمة للإنتاج المحلي مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع الأسعار.

2- ارتفاع الواردات على بعض السلع الاستهلاكية ، حيث يؤدي ارتفاع أسعارها إلى ارتفاع نفقات المعيشة.

3- بسبب ارتفاع أسعار الواردات نتيجة تحول جزء من الطلب عليها إلى بدائلها من السلع الوطنية.

4- نتيجة توقع المستهلكين ارتفاع أسعار السلع في المستقبل بعد تخفيض قيمة العملة سوف يجعلهم يقبلون على شراء السلع الاستهلاكية قبل حدوث الارتفاع المتوقع في الأسعار، ما يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على هذه السلع و الذي يترتب عنه الزيادة الفعلية في الأسعار.

وتجدر الإشارة إلى أن أهمية الاختلاف بين الأسعار المحلية و الأسعار الأجنبية تعتمد على الكثير من العوامل منها:<sup>2</sup>

- مدى اعتماد الدولة التي خفضت قيمة عملتها على الواردات ، فكلما كان اعتمادها على الواردات كبيرا كلما قلت فاعلية التخفيض.

- طبيعة المنتجات المستوردة هل هي مواد أولية ضرورية للصادرات أو منتجات استهلاكية ، فإذا كانت استهلاكية قلت فاعلية التخفيض.

ولتوضيح ذلك نستعرض المثال التالي:

في حالة انخفاض قيمة العملة المحلية (الدينار الجزائري) فإن السيارة الفرنسية التي يكون سعرها 10000 أورو سوف تكلف المستهلك الجزائري 10000.000 بدلا من

<sup>1</sup> محمد دياب ، التجارة في عصر العولمة ، دار المنهل اللبناني ، لبنان ، 2010 ، ص183

<sup>2</sup> دوحة سلمى ، مرجع سابق ، ص 129.

## الفصل الاول :..... مدخل لسعر الصرف والميزان التجاري

900.000 في حين أن السعر المستورد الألماني الكمية من التمور 500.000 ستخفض من 5555.5556 أورو إلى 5000 أورو عند انخفاض قيمة الدينار من 90 دج مقابل 1 أورو الى 100 دج مقابل 1 أورو .

هذا في حالة رفع سعر الصرف ، أما في حالة تخفيض سعر الصرف (رفع قيمة العملة) فان ذلك يؤدي إلى انخفاض الأسعار المحلية نتيجة انخفاض حجم الطلب الأجنبي على صادرات الدولة ، وبالتالي زيادة المعروض المحلي من السلع بالداخل فتتخفض أسعار السلع المحلية، كما يمكن أن يحدث انخفاض الأسعار

المحلية نتيجة زيادة حجم الواردات من الخارج بعد رفع قيمة العملة المحلية و الذي يترتب عنه زيادة في المعروض السلعي المحلي فتتخفض الأسعار.

### المطلب الثاني :تأثير سعر الصرف على الواردات

ويتحدد عرض الصرف الأجنبي عندما تتلاقى رغبات المصدرين الوطنيين ورغبات المستوردين الأجانب إن تخفيض قيمة العملة المحلية يجعل أسعار الواردات أكثر ارتفاعا داخليا ، أما سعرها مقوما بالعملة الأجنبية فيظل دون تغيير وبالتالي فان حجم الواردات بالتأكد سوف يتقلص، ومنه ستتخفض الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي ، فبالنسبة للسلع الاستهلاكية يؤثر التخفيض على كمية الواردات وبتزايد حجمها من هذه السلع ، فتتخفض قيمة العملة بخفض الدخل الحقيقي المتاح ومن ثم الاستهلاك ما يؤدي إلى اتجاه الواردات الحقيقية من السلع الاستهلاكية إلى التراجع ، أما إذا تعلق الأمر بالسلع الرأسمالية و المواد الأولية المستوردة فعادة ما تشكل نصيبا وافرا في مكونات الناتج المحلي ، ومن ثم تأثير التخفيض على استيرادها يتوقف على مدى قدرة الدول النامية على إحلال المواد الأولية المستوردة وقدرتها على تغيير تقنيات الإنتاج فيها بالشكل الذي يمكن من استغلال الموارد المحلية ، وهذا الأمر ليس بالهين حتى وان توفرت الإمكانيات لذلك فإنها تتطلب فترة من الزمن قد تكون طويلة ومكلفة ،غير أن إمكانية الإحلال تكون كبيرة بالنسبة للمواد الأولية مقارنة بالنسبة الرأسمالية.

## الفصل الاول :..... مدخل لسعر الصرف والميزان التجاري

أما في حالة ارتفاع قيمة العملة أو لجوء الدولة إلى رفعها بغية تقليل أعباء وارداتها على الميزان التجاري يؤدي إلى زيادة حجم الواردات من الخارج مما يؤدي إلى زيادة المعروض المحلي من السلع فتتخفف الأسعار، إضافة إلى خفض تكلفة الإنتاج نتيجة خفض تكلفة الواردات من المواد الخام.

ويتحدد الطلب على الصرف الأجنبي عندما تتلاقى رغبات المصدرين الأجانب (عرض الواردات ورغبات المستوردين المحليين (الطلب على الواردات).<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري

يشكل رصيد الميزان التجاري الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات، فإذا زادت قيم الصادرات على قيم الواردات يكون الميزان التجاري قد حقق فائضا، ويحقق العجز في الحالة العكسية، ويعتبر سعر الصرف أحد محدداته الأساسية، فقد تزيد قيمة العملة عندما تصبح وحدة عملة الدولة تساوي قدرا أكبر من وحدات عملة الدول الأخرى ويساوي الفرق بين الصادرات «X» و الواردات «m» أي

« m - x » وهو جزء من الإنفاق الكلي و الذي يكتب على الشكل التالي:<sup>2</sup>

$$Y=C+I+G(X-M)$$

حيث ( X - M ) C.G.I تمثل كل من الاستهلاك و الاستثمار و الإنفاق الحكومي وقطاع التجارة الخارجية (الصادرات و الواردات على التوالي).

كما أن للصادرات و الواردات أثر مباشر على سعر الصرف لبلد ما ينبغي أن يكون في مستواه الأمثل عند استقرار ميزان المعاملات الجارية.

عندما بلد يستورد منتج، يتم التسديد بالعملة الأجنبية للبلد المصدر للمنتج، البلد المستورد إذا يقوم بشراء العملة الأجنبية للبلد المصدر وبيع عملته المحلية وبالتالي أي تغير في المعاملات الاقتصادية استيراد أو تصدير يؤدي إلى التغير في سعر الصرف.

<sup>1</sup>دوحة سلمى، مرجع سابق، ص132.

<sup>2</sup>تومي صالح، مبادئ والتحليل الاقتصادي، دار أسامة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2004، ص225.

## الفصل الاول :..... مدخل لسعر الصرف والميزان التجاري

في حالة عجز الميزان التجاري بمعنى قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات ،  
الطلب على العملة الأجنبية يتجاوز عرض العملة ، وفي هذه الحالة العملة المحلية تميل  
إلى الخفض أو تقل قيمتها بالمقارنة مع العملات الأخرى المستعملة في المبادلات ، و  
العكس في حالة الفائض في ميزان المبادلات الجارية الواردات من العملة الأجنبية أكبر  
من المخرجات الطلب على العملة من طرف غير مقيمين أكثر أهمية من الطلب على  
الأجنبية من طرف المقيمين ، العملة المحلية إلى الارتفاع أو يعاد تقييمها.<sup>1</sup>

توجد علاقة وثيقة بين الميزان التجاري وسعر صرف عملة البلد، فعندما ترتفع قيمة  
الصادرات نسبة الواردات تنتج قيمة العملة إلى الارتفاع نتيجة طلب الأجانب عليها  
وبالتالي تصبح أسعار سلع البلد مرتفعة بالنسبة للأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب  
الخارجي عليها ، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري، وفي هذه  
الحالة ومن أجل العودة إلى حالة التوازن لا بد من العمل على تشجيع الاستيراد من

الخارج ، أما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه فسيؤدي ذلك  
إلى توسيع الصادرات مقابل تقلص الواردات مما يؤدي أيضا إلى حدوث اختلال في  
الميزان التجاري ، وغالبا ماينتج عن هذه الاختلالات صغوط تضخمية تساهم في استمرار  
في الميزان التجاري.

ومايمكن استنتاجه هو أن سعر الصرف يرتبط بعلاقة طردية بالميزان التجاري ،  
فكلما كان التصدير أكبر من

الاستيراد كلما أدى إلى تحسين الميزان التجاري لصالح الدولة المصدرة وزيادة  
احتياطي الدولة من العملات الأجنبية.

<sup>1</sup> زينب حسين عوض الله ، مرجع سابق ، ص 203-204.

## الفصل الاول :..... مدخل لسعر الصرف والميزان التجاري

### خلاصة الفصل :

يعتبر سعر الصرف مهما للغاية في السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الدولة ، وذلك من خلال تقييم عملة دولة ما بأعلى من قيمتها لا يعني بالضرورة التأثير سلبا على صادراتها ، حيث رفع سعر الصرف يؤثر سلبا على محصلات العملة الأجنبية ، كون جزءا هاما من تكاليف الإنتاج تسدد بالعملة الأجنبية ، بينما تحصل العملات الأجنبية من الصادرات وبالتالي عندما ترتفع أسعار العملة ستقل من قدرة المصدرين على المنافسة و الاستمرار في الإنتاج للأسواق الخارجية بالإضافة إلى تخفيض أسعار الواردات التي قيمت بالعملة المحلية ، فيزيد من تنافسية الواردات.

وفي ظل تدخل الدولة في سعر الصرف ومحاولة التأثير عليه تماشيا مع حالة الميزان التجاري ولمعرفة مدى ارتباط سعر الصرف بالميزان التجاري سيتم تسليط الدراسة على حالة سعر الصرف الجزائري وميزانها التجاري في الفصل الثالث.

## الفصل الثاني:

دراسة تحليلية وقياسية لاثار تقلبات سعر صرف الدينار  
على ميزان المدفوعات في الفترة 1990-2014



تمهيد

المبحث الأول: تطور نظام الصرف وميزان المدفوعات  
في الجزائر

المطلب الأول: تطور سياسة الصرف والوضع  
الاقتصادي في الجزائر

المطلب الثاني: تطور ميزان المدفوعات في الجزائر  
المبحث الثاني: دراسة قياسية لاثار تقلبات سعر صرف  
الدينار على ميزان المدفوعات

المطلب الأول: عرض منهجية الدراسة والمتغيرات  
المطلب الثاني: نتائج الدراسة القياسية باستعمال

نموذج ال ARDL

خاتمة الفصل



## الفصل الثاني : دراسة تحليلية وقياسية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار على ميزان

المدفوعات في الفترة 1990 - 2014

تمهيد :

بعد تطرقنا للجانب النظري حول موضوع أسعار الصرف وميزان المدفوعات والذي تضمنته الفصول السابقة سنحاول في هذا الفصل التطرق للجانب التطبيقي للبحث موضوع الدراسة وهذا من خلال القيام بدراسة قياسية تحدد العلاقة بين تقلبات سعر صرف الدينار وآثارها المحتملة على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة ( 1990 - 2014 ) ، حيث أنه بعد التحليل الوصفي لسعر الصرف وميزان المدفوعات في الجزائر وإبراز بعض الجوانب في هيكلية الإقتصاد الجزائري ناهيك عن تطور بعض المؤشرات المؤثرة على متغيرات الدراسة حاولنا تطبيق نموذج الإنحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة ( نموذج ال ARDL ) على معطيات الإقتصاد الجزائري وذلك بالمرور على الخطوات العملية الخاصة بذلك بدءا بإختبارات الإستقرارية مرورا إلى تشكيل نموذج التكامل المتزامن بين متغيرات الدراسة ( متغيرات النموذج في المدى الطويل ) إضافة إلى تحديد نوع العلاقة في المدى القصير ومعرفة إتجاهات السببية بين هذه المتغيرات بإستعمال إختبار السببية لتودا - يماموتو ، ومن أجل هذا الغرض قسمنا هذا الفصل إلى التالي :

أولا : الدراسة التحليلية لتطور متغيرات الدراسة وبعض المؤشرات الهامة في الإقتصاد الجزائري .

ثانيا : الدراسة القياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري .

### المبحث الأول: تطور نظام الصرف و ميزان المدفوعات في الجزائر في فترة الدراسة

تميزت فترة التخطيط المركزي للاقتصاد الجزائري و التي امتدت من سنة 1967 إلى غاية سنة 1990 بالتدخل الإداري في تحديد الأسعار وهو الأمر الذي ينطبق على أسعار الصرف و بالتالي فقد عرفت هذه الأسعار حالة من الاستقرار تبعاً للرقابة الموجودة على الصرف آنذاك وعرفت هذه المرحلة بسيادة نظام الصرف الثابت للدينار الجزائري، إلا أنه ومع بروز الصدمة البترولية سنة 1986 و انفصال سعر الصرف المحدد إدارياً عن الواقع الاقتصادي تحتم على السلطات الجزائرية اللجوء إلى إعادة النظر في سياسة الصرف لديها والعمل على الاندماج تدريجياً في اقتصاد السوق . بناءً على هذا فقد ارتأينا في هذه الدراسة أن نركز على فترة ما بعد الأزمة البترولية بصرف النظر عن الفترة السابقة والتي تميزت كما قلنا آنفاً باستقرار الأسعار<sup>1</sup> .

### المطلب الأول: تطور سياسات الصرف و الوضع الإقتصادي في الجزائر

إلى غاية سنة 1986 وهي السنة التي شهدت حدوث الأزمة البترولية لم تكن هناك تحولات في سياسة الصرف المنتهجة من طرف الدولة سواء من ناحية الوسائل أو من ناحية الأهداف ، ولكن وبالموازاة مع هذه الصدمة التي تعرض لها الإقتصاد الوطني كان لزاماً على السلطات العمل على إيجاد نظام صرف ملائم بغية تعويض عائدات البترول المتأكلة وتحقيق مستويات نمو مقبولة للنشاط الإقتصادي والسير في سبيل الوصول إلى نظام صرف يناسب السياسات الإقتصادية الموضوعة .

<sup>1</sup> التفصيل أكثر حول تطور النظام المصرفي و نظام الصرف و سياسة الإصلاح الإقتصادي في الجزائر راجع :

- الطاهر لطرش ، تقنيات البوك، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة السادسة، 2007 .

- عبد الرحمن تومي ، الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر : الواقع و الآفاق ، دار الخلدونية ، الجزائر ، 2011 .

1- تطور سياسات الصرف :

1 - 1 - مرحلة تعديل الدينار الجزائري ( 1987 - 1992):

إن الإنخفاض الحاد الذي شهدته أسعار البترول سنة 1986 عرض الإقتصاد الوطني إلى أزمة كبيرة نتج عنها عجز مزدوج في ميزانية الدولة و ميزان المدفوعات و ركود في مستويات النشاط الإقتصادي ، وهو ما حتم على السلطات إجراء تعديلات جوهريّة في نظام الصرف لديها و التي تزامنت مع الإصلاحات الإقتصادية الكبرى و الهادفة إلى وضع ميكانيزمات فعالة للتحوّل من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد يعمل وفق آليات السوق الحر مع مراعاة الجانب النقدي والمالي والعمل على أخذ الدينار الجزائري قيمته الحقيقية والحد من إختلالات التوازنات المالية والنقدية إضافة إلى تقليص الإنحراف الموجود بين سعر الصرف الرسمي والموازي.

تميزت هذه المرحلة بإحداث تعديلات طفيفة في طريقة حساب معدل صرف الدينار إعتقادا على المقاييس التي تم إتخاذها من طرف السلطات النقدية بهدف تخفيض قيمة العملة الوطنية وهو التخفيض الذي أخذ شكلا غير معلن في البداية ( التخفيض الزاحف ) حيث إنتقل سعر صرف الدينار من 4.85 دينار للدولار الأمريكي في ماي 1987 إلى 12.19 دينار للدولار سنة 1990 ( بنسبة 160 % مقارنة مع سنة 1987 ليصبح هذا التخفيض بعد ذلك رسميا إعتبارا من سنة 1991 وهذا بالموازاة مع صدور برنامج التعديل الهيكلي المدعم من طرف صندوق النقد الدولي و هو البرنامج الذي حمل في طياته إجراءات صارمة ومنتشدة لتسيير مستويات التدهور في قيمة الدينار .

هذه الإجراءات كانت تهدف أساسا إلى إعادة توجيه الأسعار بما يتلائم مع متطلبات الإنفتاح الإقتصادي إضافة إلى تحقيق الإستقرار في سعر صرف الدينار و توحيد قيمة على المستوى الداخلي و الخارجي وبناء عليه قامت السلطات النقدية في سبتمبر 1991 بأول تخفيض رسمي للدينار مقارنة مع الدولار الأمريكي بما يعادل 22 % ( الإنتقال من 18.5 دينار للدولار إلى 22.5 دينار للدولار).

## الفصل الثاني : دراسة تحليلية وقياسية لأثار تقلبات سعر صرف الدينار على ميزان

### المدفوعات في الفترة 1990 - 2014

والجدول التالي يوضح تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقارنة مع الدولار الأمريكي في هذه الفترة والذي يظهر جليا فيه أن الصدمة التي شهدتها أسواق النفط قد أُلقت بظلالها على قيمة العملة الوطنية من خلال التدهور الذي عرفه الدينار مباشرة بعد هذه الأزمة .

**الجدول (1) : تطور سعر صرف الدينار مقارنة مع الدولار في الفترة(1987-1991)**

السنوات	1987	1988	1989	1990	1991
AD/U.S.D	4.93	6.73	8.03	12.19	21.39

المصدر : بنك الجزائر ( البيانات في نهاية الفترة ) .

في سنة 1991 تم رفع بعض القيود على التجارة الخارجية و جسدت قابلية التحويل الجزئي للدينار فيما يتعلق بالخدمات الخاصة بالبضائع موضوع التجارة الخارجية وقد تم هذا التحويل المشروط وفق صيغتين :

- قابلية التحويل الجزئي للدينار فيما يتعلق بالإيرادات المتأتية عن الصادرات خارج المحروقات والمعادن بهدف تشجيع هذا النوع من الصادرات إضافة إلى منح حق الحيازة الجزئي أو الكلي لهذه الإيرادات للمصدرين على شكل عملات صعبة ، وتراوحت نسب الحيازة بين 10 % و 100 % تبعا لطبيعة السلعة أو الخدمة موضوع التصدير و تبعا للقيمة المضافة التي تنتجها .

- قابلية التحويل الجزئي للإدخار بهدف تحقيق أهداف معينة لعل أهمها :

أ- تشجيع الإدخار المحلي لتمويل النشاط الإقتصادي ( التمويل غير التضخمي ) .

ب- إتاحة الفرصة أمام الأعوان الإقتصاديين للحصول على وسائل الدفع الأجنبية الحرة للإستعمال .

ج- تصحيح إختلال التوازن النقدي الداخلي .

## الفصل الثاني : دراسة تحليلية وقياسية لأثار تقلبات سعر صرف الدينار على ميزان

### المدفوعات في الفترة 1990 - 2014

د- تضيق الخناق على السوق الموازية للعملات الصعبة . والجدير بالذكر أن ما ميز هذه المرحلة كذلك هو وضع هيئة جديدة على رأس المنظومة المصرفية والتي سميت بمجلس النقد والقرض.

**2 - 1 - مرحلة الإستقرار النسبي للدينار ( 1992 - 1994 ):** هدفت الإجراءات المتخذة في المرحلة السابقة إلى جعل الدينار قابلاً للتحويل و تكوين إحتياطيات كافية للتدخل من أجل حماية معدل الصرف المرغوب فيه و كان من المنتظر أن يتحقق هدف قابلية تحويل الدينار مع نهاية سنة 1993 أو بداية 1994 إلا أن الحكومة الجديدة و المكونة سنة 1992 جاءت ببرنامج إقتصادي جديد و تراجعت بشكل ملحوظ عن الإصلاحات السابقة كما أعطت توجهها آخر للسياسة الإقتصادية ويختص هذا التوجه بإقامة سوق صرف مزدوجة ( جزء منها يعمل وفق معدل صرف ثابت وجزء يعمل وفق معدل صرف عائم مراقب ).

بقي سعر صرف الدينار في هذه الفترة مستقراً عند مستوى 22.5 دينار مقابل الدولار إلى غاية شهر أفريل 1994 أين تم إبرام إتفاق مع صندوق النقد الدولي و الذي قضى بتخفيض قيمة الدينار بنسبة 40.17% ليصل بذلك إلى مستوى 36 دينار للدولار الواحد و هو القرار الذي أقره قانون النقد و القرض في 10 أفريل 1994 .

هدفت سياسة الصرف في هذه المرحلة التي إعتبرت إنتقالية إلى تحقيق قابلية تحويل الدينار بالنسبة للمعاملات الجارية بشكل تدريجي و إستناداً على توفر شروط توازن سوق الصرف ، أما فيما يخص المعاملات الرأسمالية فكانت قابلية التحويل ضمنية وفي الآجال المتوسطة كما إعتبرت مرهونة بمستويات المديونية الخارجية وتوازن حركات رؤوس الأموال .

## الفصل الثاني : دراسة تحليلية وقياسية لأثار تقلبات سعر صرف الدينار على ميزان

المدفوعات في الفترة 1990 - 2014

الجدول (2) : تطور سعر صرف الدينار مقارنة مع الدولار في الفترة (1992-1994)

السنوات	1992	1993	1994
AD/U.S.D	21.84	23.35	35.06

لمصدر : إحصائيات صندوق النقد الدول ( الحساب على أساس المعدل السنوي)  
3 - 1 مرحلة نظام الصرف العائم المدار ( 1994 إلى يومنا هذا ):

فرضت إتفاقية الجزائر مع صندوق النقد الدولي عليها التخلي تدريجيا عن وسائل الرقابة المباشرة على الصرف وبالتالي رفع القيود المفروضة على التجارة الخارجية وهذا بهدف تحقيق قابلية تحويل الدينار ومحاولة تقليص قيمته المغالى فيها إضافة إلى خلق قابلية للمحافظة على التوازن الخارجي على المدى الطويل وإعتبارا من سنة 1995 تم تبني ترتيبات التعويم المدار للدينار الجزائري و عليه فقد عدت هذه المرحلة مفصلية للتحويل الفعلي للدينار وطريقة تحديده وفق قوانين العرض والطلب ، ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى فترتين :

### 1 - 3 - 1 - فترة جلسات التثبيت :

ضمت هذه الجلسات ممثلي البنوك التجارية تحت إشراف البنك المركزي وكانت تقام أسبوعيا ثم أصبحت تقام بشكل يومي وفيها يتحدد سعر صرف الدينار بالنسبة للعمات الأجنبية بناء على العروض المقدمة من طرف البنوك التجارية في كل جلسة حيث يقوم البنك المركزي عند إفتتاح كل جلسة بالإعلان عن سعر صرف سقفي ( يساوي في العادة سعر الإقبال للجلسة السابقة ) والمبالغ المعروضة من طرف البنوك تتحدد وفق الأهداف المرتبطة بسعر الصرف، ويتم تعديل سعر الصرف بصورة تدريجية عن طريق إتقاء عرض العملات الأجنبية من طرف البنك المركزي والطلب عليها من طرف البنوك التجارية ( يتحدد سعر صرف الدينار عند أقل سعر معروض من طرف البنوك التجارية المشاركة في الجلسة ) ويسري هذا السعر التوازني على جميع المعاملات اليومية .

## الفصل الثاني : دراسة تحليلية وقياسية لأثار تقلبات سعر صرف الدينار على ميزان

### المدفوعات في الفترة 1990 - 2014

إن هذه الآلية قد ساهمت بقسط وفير في زوال نظام التحديد الإداري للدينار وإحلال مكانه سعر صرف أقرب للواقع ( شبه حقيقي ) ناتج أساسا عن طريق تفاعل قوى السوق ( العرض و الطلب )، وقد إستمر العمل بهذا النظام إلى غاية ديسمبر 2005 ليحل مكانه نظام آخر عرف بسوق الصرف بين البنوك .

### الجدول (3) : اجراءات نظام الصرف بين 1994 و 1995

1994	-تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي بين شهري أبريل وسبتمبر بما يعادل 50%
1994	-انشاء نظام تعويم موجه عن طريق حصص التثبيت ( جلسات التثبيت) بين البنوك التجارية والبنك المركزي (بنك الجزائر )
1995	- تحويل حصص التثبيت الى سوق الصرف بين البنوك والوسطاء المعتمدين الآخرين.

المصدر : مدني بن شهرة ، ' الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل ' التجربة الجزائرية

، دار الحامد للنشر والتوزيع عمان ، الطبعة الأولى ، 2009 ، ص 148

2. - 3 - 1 فترة بداية تبني سوق الصرف ما بين البنوك :

كانت سياسة الصرف القائمة على تخفيض قيمة الدينار و إنشاء مكاتب الصرف وفتح المجال أمام البنوك أهم سمات برنامج التعديل الهيكلي الهادف إلى جعل الإقتصاد الجزائري أكثر إنفتاحا وعلى إثر ذلك ألغي نظام جلسات تحديد سعر الصرف الأجنبي في بنك الجزائر وهو ما ترتب عنه إنشاء سوق بينية للنقد الأجنبي في نهاية سنة 1995 وهي سوق يتدخل فيها يوميا جميع المتعاملين من بنوك ومؤسسات مالية مختلفة بغرض تبادل ( بيع و شراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل إلى الدينار بشكل حر وآلي وتبعا الظروف العرض والطلب .

وفي شهر ديسمبر من السنة الموالية صرح بنك الجزائر بتدعيم آليات الصرف بمكاتب للصرافة لتمكين المتعاملين من تلبية حاجياتهم من العملات الأجنبية، و ساهمت

## الفصل الثاني : دراسة تحليلية وقياسية لأثار تقلبات سعر صرف الدينار على ميزان

### المدفوعات في الفترة 1990 - 2014

هذه العملية في تعزيز شفافية وفعالية تخصيص النقد وكرست تفعيل آليتي السوق و الأسعار إضافة إلى ترقية مناخ الاستثمار الأجنبي في ظروف مستقرة يسودها سعر صرف حقيقي و فعلي ناهيك عن حصول المستثمرين على ضمانات عالية التحويل عوائدهم إلى الخارج كما إعتبرت الإجراءات السابقة خطوة حاسمة للتحويل نحو نظام صرف معوم وهذا بالانتقال من التسيير الإداري لسعر الصرف نحو التسيير الديناميكي والذي يهدف في الأخير إلى تحقيق قابلية تحويل كلية للدينار في إطار نظام التعويم المدار حيث تتحدد قيمة العملة وفق ظروف العرض والطلب عليها و لكن في نطاق حدود معينة تسمح للسلطات النقدية بالتدخل لغرض حماية العملة الوطنية وهو النظام المستمر إلى يومنا هذا.

ولقد عرف سعر صرف الدينار في هذه الفترة تغيرات كثيرة يمكن توضيحها في الجدول التالي :

الجدول (4) : تطور سعر صرف الدينار مقارنة مع الدولار في الفترة (1995-2014)

200	200	200	200	200	199	199	199	199	199	السنوات
4	3	2	1	0	9	8	7	6	5	
72.	77.	79.	77.	75.	66.	58.	57.	54.	47.	AD/U.
06	39	68	22	26	57	74	71	75	66	S.D
201	201	201	201	201	200	200	200	200	200	السنوات
4	3	2	1	0	9	8	7	6	5	
80.	79.	77.	72.	74.	72.	64.	69.	72.	73.	AD/U.
58	37	54	94	39	65	58	29	65	28	S.D

لمصدر : إحصائيات صندوق النقد الدول ( الحساب على أساس المعدل السنوي)

2 - تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في فترة الدراسة :

ألقت أزمة البترول سنة 1986 بظلالها على الوضع الإقتصادي في الجزائر كبقية الدول التي تعتمد على المحروقات كمورد أساسي لتمويل المخططات الإقتصادية المحلية وهو ما أدى إلى تدهور واضح في توازنات الإقتصاد الكلي مما فرض على أصحاب القرار الإقتصادي القيام بإصلاحات هيكلية و إعادة تنشيط سياسة الصرف والسياسة النقدية والمالية بغرض مجابهة تآكل السيولة الفائضة في الإقتصاد وتقليص معدلات التضخم وتفعيل سياسة سعر الصرف وإعادة توجيه السياسة الإقتصادية ككل .

بناء على هذا نحاول في هذا القسم تسليط الضوء على بعض المؤشرات الإقتصادية الحساسة لتقلبات الصرف ومعرفة مستويات التطور التي شهدتها هذه المؤشرات في تلك الفترة .

2 - 1 تطور أسعار البترول : إن الجزائر كغيرها من الدول النفطية تحقق إيرادات قياسية كلما ارتفعت أسعار البترول وتقلص هذه الإيرادات وتتحصر مصادر التمويل كلما إنخفضت أسعاره وهو الشيء الذي حدث إعتبارا من سنة 1986 حيث هوت أسعار البترول بصورة مفاجئة لتصل إلى 13 دولارا للبرميل إضافة إلى تراجع الدولار أمام بقية العملات الأخرى وهو ما شكل أزمة حادة للإقتصاد الجزائري نتيجة تراجع العائدات البترولية والتي يعتمد عليها الإقتصاد الوطني كإحدى مصادر التمويل الرئيسية ( تراجع الصادرات البترولية بنسبة 50 %) وبفعل هذا التراجع الرهيب في أسعار البترول سارع المنتجون ممثلين في الدول الأعضاء في منظمة الأوبك إلى تبني سياسات للحد من إنخفاض الأسعار لعل أهمها سياسة تقليل المعروض النفطي وهو ما جعل الأسعار ترتفع نسبيا طوال فترة التسعينات .

وفي بداية الألفية الجديدة عرفت سوق النفط إنتعاشا ملحوظا بإرتفاع الأسعار وهو ما إنعكس بصورة إيجابية على تنامي حجم الإيرادات النفطية الجزائرية كسائر الدول المنتجة للنفط وهو الأمر الذي كرس سياسة الإعتماد الكلي على قطاع المحروقات

## الفصل الثاني : دراسة تحليلية وقياسية لأثار تقلبات سعر صرف الدينار على ميزان

### المدفوعات في الفترة 1990 - 2014

كمصدر أساسي لتمويل السياسات الإقتصادية ، ويمكن توضيح التطور الذي شهدته أسعار البترول طوال هذه الفترة في الجدول التالي :

#### الجدول (5) : تطور أسعار البترول في الفترة (1986-2014)

1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	1988	1987	1986	السنوات
					22.26	17.31	14.24	17.73	13.53	Oil price U.S.D
2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	السنوات
50.64	36.05	28.10	24.36	23.12	27.60	17.44	12.28	18.86	20.29	Oil price U.S.D
/	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	السنوات
/	96.29	105.87	109.45	107.46	77.45	61.06	94.45	69.08	61.08	Oil price U.S.D

لمصدر : إحصائيات منظمة الدول المنتجة للنفط Opec الحساب على أساس المتوسط المرجح لسلة أسعار الأوبك)

#### 2 - 2 تطور المديونية الخارجية :

لجأت الجزائر في مرحلة السبعينات إلى القروض العامة ( قروض الخزينة العمومية ) بغية تحقيق أهداف مخططاتها التنموية ونتيجة لإستنزاف نسب عالية من تلك القروض كان لزاما على الدولة اللجوء إلى التمويل الخارجي وهو الأمر الذي جعل حجم الديون الخارجية يزيد إعتبارا من منتصف السبعينات إلى أوائل الثمانينات وكانت أهداف السلطات في هذه المرحلة تخفيض قيمة هذه الديون و تقليص حجم الأعباء المترتبة عنها إلا أن أزمة البترول حالت دون تحقيق ذلك .

## الفصل الثاني : دراسة تحليلية وقياسية لأثار تقلبات سعر صرف الدينار على ميزان

### المدفوعات في الفترة 1990 - 2014

قدر حجم المديونية الخارجية في نهاية سنة 1990 بما يقارب 28.37 مليار دولار ليرتفع سنة 1994 إلى 29.48 مليار دولار ثم إلى 33.65 مليار دولار سنة 1996 وهو الحد الأقصى الذي بلغته قيمة هذه الديون و إعتبارا من سنة 1998 بدأ مؤشر الديون الخارجية في الإنخفاض بالموازاة مع تطبيق سياسة الإصلاحات الإقتصادية حيث وصلت إلى 25.08 مليار دولار سنة 2000 ثم إلى 5.68 مليار دولار سنة 2008 لتستقر عند 3.73 مليار دولار مع نهاية سنة 2014 .

والشكل الموالي يوضح تطور حجم المديونية الخارجية في هذه الفترة والتي ظلت في تناقص مستمر :

#### الشكل (1) : تطور المديونية الخارجية في الفترة (1990-2014)



المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصائيات .

#### 2-3 تطور عرض النقد :

من الواضح أن هناك علاقة تبادلية بين أسعار الصرف و عرض النقود و عليه فإن مستويات هذه الأخيرة تؤثر على سياسة تحديد سعر الصرف في الدولة حيث أن إرتفاع كمية النقد ينعكس على مستوى أسعار السلع والخدمات المحلية بالإرتفاع وهو ما يؤدي إلى إرتفاع أسعار الصادرات المحلية فينخفض الطلب عليها نتيجة زيادة الطلب على

## الفصل الثاني : دراسة تحليلية وقياسية لأثار تقلبات سعر صرف الدينار على ميزان

### المدفوعات في الفترة 1990 - 2014

الواردات الأجنبية وهو الشيء الذي ينتج عنه إنخفاض قيمة العملة الوطنية جراء زيادة الطلب على العملات الأجنبية .<sup>1</sup>

إن الجزائر ونظرا لخصوصية إقتصادها المحلي في فترة السبعينات والثمانينات تميزت بصغر وتجزؤ القطاع المالي فيها حيث أن هذا الأخير كان يعتبر مجرد أداة لتمويل إستثمارات القطاع العام ناهيك عن الغياب الفعلي لمفهوم الأسواق المالية وهو الأمر الذي إنعكس على تطور حجم الكتلة النقدية في تلك الفترة التي تميزت بالإستقرار والإرتفاع المستقر على العموم .

بعد إنهيار أسعار البترول سنة 1986 و إنخفاض قيمة الدولار تراجعت نسبة نمو الكتلة النقدية بشكل ملحوظ ومع صدور قانون النقد والقرض 90 / 10 وتعاطي الجزائر مع لوائح صندوق النقد الدولي أصبحت سياسة عرض النقود مرتبطة بالأوضاع الإقتصادية العالمية . الجدول التالي يبين نسق تطور عرض النقود ومؤشرات الإقتصاد الوطني خلال هذه الفترة :

#### الجدول (6) : تطور عرض النقود ومؤشرا الإقتصاد في الفترة (1990-2014)

السنوات	الكتلة النقدية M2	الناتج الداخلي الخام PIB	سيولة الإقتصاد M2/PIB %	نسبة نمو الكتلة النقدية %
1990	343.00	554.39	61.86	/
1991	415.27	862.13	48.16	21.06
1992	515.90	1074.70	48.00	24.23
1993	627.42	1189.72	52.73	21.61
1994	723.51	1487.40	48.64	15.31
1995	799.56	2004.99	39.87	10.51

<sup>1</sup> بسام حجار ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مرجع سابق ، ص 130.

الفصل الثاني : دراسة تحليلية وقياسية لأثار تقلبات سعر صرف الدينار على ميزان

المدفوعات في الفترة 1990 - 2014

14.44	35.60	2570.03	915.05	1996
18.19	38.90	2780.17	1081.51	1997
47.24	56.26	2830.49	1592.50	1998
12.36	55.25	3238.20	1789.40	1999
13.02	49.04	4123.51	2022.50	2000
22.29	58.51	4227.11	2473.50	2001
17.30	64.15	4522.77	2901.50	2002
15.60	63.86	5252.32	3354.40	2003
11.43	60.78	6149.12	3738.00	2004
11.22	54.98	7561.98	4157.60	2005
18.66	58.03	8501.64	4933.70	2006
21.50	64.09	9352.89	5994.60	2007
16.03	62.98	11043.70	6955.90	2008
03.12	71.96	9968.03	7173.10	2009
15.44	69.05	11991.56	8280.70	2010
19.90	68.06	14588.53	9929.20	2011
10.93	67.95	16208.70	11015.10	2012
08.41	71.74	16643.83	11941.50	2013
14.42	79.41	17205.11	13663.90	2014

المصدر : الحسابات من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات:

- تقارير بنك الجزائر 2002-2014

- احصائيات صندوق النقد الدولي

- Bulletin statistique de la banque d'algerie : statistiques monétaires 1964 - 2011 et statistiques de la balance des paiements 1992 - 2011 .

#### 2 - 4 تطور معدلات التضخم:

تميزت فترة بداية التسعينات بارتفاع معدلات التضخم حيث وصلت إلى 17.9% نهاية سنة 1990 ثم إلى 31.7 % سنة 1992 وهذا راجع إلى الإنخفاض القوي الذي شهدته قيمة الدينار الجزائري إضافة إلى إنتقال ما يقارب 85 % من الأسعار إلى النظام الحر ومع بداية سنة 1993 إنخفض معدل التضخم ليصل إلى 20.5 % ولكن مع بداية سنة 1994 تعمقت الإختلالات على المستوى الكلي كما تدهور الإقتصاد الوطني بفعل تبعات الأزمة البترولية وهو الأمر الذي دفع بالسلطات الجزائرية إلى تبني برنامج التعديل الهيكلي المدعم من طرف صندوق النقد الدولي .

وعلى إثر هذا البرنامج ونتيجة تحرير الأسعار وتخفيض قيمة الدينار إرتفع معدل التضخم إلى 29 % لكنه لم يلبث طويلا لينخفض إلى 18.7 % في نهاية سنة 1996 ليستقر بعد ذلك عند 5 % سنة 1998 ومنذ تلك السنة توجهت جهود السياسة النقدية للسيطرة على التضخم و تحقيق إستقرار الأسعار وهو ما تحقق بتقليص معدل التضخم إلى 2.6% سنة 1999 و لكن مع بداية سنة 2001 عادت الضغوط التضخمية لتظهر من جديد مع إرتفع معدل التضخم إلى 4.23 % نتيجة الزيادة النقدية المرادفة لبداية برنامج الإنعاش الإقتصادي وإرتفاع أجور التوظيف العمومي لكنه إنخفض مع بداية سنة 2003 وتراجعت وتيرته بفعل العمل على تعزيزها من خلال التحكم في محدداته الرئيسية بالإرتكاز على زيادة الإنشاء النقدي خارج المحروقات مع مراعاة خلق التناغم مع النمو الحقيقي إضافة إلى التحكم في زيادة تكاليف عوامل الإنتاج وتحفيز مستويات العرض .

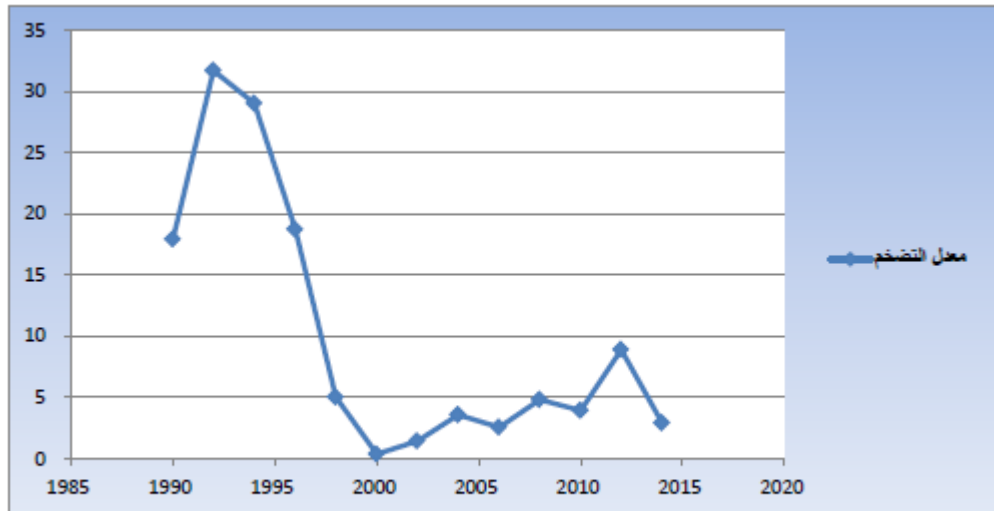
ولقد إستمر الإستقرار في معدلات التضخم إلى غاية سنة 2008 ليرتفع نسبيا في هذه السنة والسنوات اللاحقة ويصل إلى ذروته سنة 2012 بالغا مستوى 8.89% وقد برر هذا بالزيادات المعتبرة في رواتب العاملين في القطاع الحكومي والتي طبقت بأثر رجعي

## الفصل الثاني : دراسة تحليلية وقياسية لأثار تقلبات سعر صرف الدينار على ميزان

### المدفوعات في الفترة 1990 - 2014

إعتبارا من جانفي 2008 ، وبعد سنة 2012 عاد معدل التضخم ليتراجع وهو ما يؤشر بالعودة إلى مستوى الأسعار التي كانت سائدة قبل هذه السنة ويمكن تفسير ذلك بتبني الدولة السياسة الدعم الواسع الأسعار المواد الأساسية و الخدمات ، والشكل التالي يوضح تطور معدلات التضخم في هذه الفترة :

#### الشكل (2) : تطور معدلات التضخم في الفترة (1990-2014)



المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات .

**المطلب الثاني :** تطور ميزان المدفوعات في الجزائر ذكرنا سابقا أن ميزان المدفوعات هو السجل الإجمالي الذي تدون به كل العمليات مع العالم الخارجي وهو ما يكرس العلاقة الوثيقة بينه وبين سعر الصرف بإعتبار هذا الأخير من الآليات البالغة الأهمية في التأثير على وضعية ميزان المدفوعات وهو ما حتم علينا معرفة التطورات التي عرفها ميزان المدفوعات في فترة الدراسة والتي حددت كما قلنا سابقا بالفترة ( 1990 - 2014 ). والجدير بالذكر أن توازن ميزان المدفوعات بالجزائر يعتمد بدرجة كبيرة على المداخيل التي يدرها قطاع المحروقات ( حوالي 97 % من إجمالي الصادرات ) وهو ما أثبتته التجربة بعد أزمة 1986 حيث سجل ميزان المدفوعات أكبر عجز له في تلك السنة نتيجة تناقص حجم الفائض في الميزان التجاري ناهيك عن العجز المسجل في حساب رأس المال .

## الفصل الثاني : دراسة تحليلية وقياسية لأثار تقلبات سعر صرف الدينار على ميزان

### المدفوعات في الفترة 1990 - 2014

**1 - تطور الميزان التجاري :** يعتبر الميزان التجاري من أهم مكونات ميزان المدفوعات وهو يسجل كافة البنود ذات الطابع المادي والخاصة بمجمل حركات السلع من صادرات و واردات الدولة من ونحو الدول الأخرى خلال فترة زمنية معينة تكون غالبا السنة .

إن الميزان التجاري الجزائري لا يختلف في هيكله عن بقية دول العالم إلا فيما يتعلق بإظهاره للدور الإستراتيجي الذي يلعبه قطاع المحروقات في جانب الصادرات البترولية والتي تشكل المورد الأساسي المداخيل الدولة .

والجدول التالي يبين تطور الميزان التجاري الجزائري خلال فترة الدراسة :

#### الجدول (7) : تطور رصيد الميزان التجاري في الفترة (1990-2014)

الوحدة : مليار دولار

السنوات	الصادرات السلعية (f.o.b)	الواردات السلعية (f.o.b)	رصيد الميزان التجاري
1990	12.96	8.78	4.18
1991	12.33	6.86	5.47
1992	11.51	8.30	3.21
1993	10.41	7.99	2.42
1994	8.89	9.15	-0.26
1995	10.26	10.10	0.16
1996	13.22	9.09	4.13
1997	13.82	8.13	5.69
1998	10.14	8.63	1.51
1999	12.32	8.96	3.36
2000	21.65	9.35	12.30
2001	19.09	8.48	9.61

الفصل الثاني : دراسة تحليلية وقياسية لأثار تقلبات سعر صرف الدينار على ميزان

المدفوعات في الفترة 1990 - 2014

6.70	12.01	18.71	2002
11.14	13.32	24.47	2003
14.27	17.95	32.22	2004
36.47	19.86	46.33	2005
34.06	20.68	54.74	2006
34.24	26.35	60.59	2007
40.60	37.99	78.59	2008
7.78	37.40	45.18	2009
18.20	38.89	57.09	2010
25.96	46.92	72.88	2011
20.16	51.56	71.33	2012
9.72	54.98	64.71	2013
0.32	59.67	59.99	2014

المصدر: احصائيات بنك الجزائر

لقد أدى إنهيار أسعار البترول سنة 1986 إلى تهاوي حجم الفائض التجاري بما يقارب نسبة 96 % مقارنة مع سنة 1985 وهو ما كرس جوانب الخلل في الهيكل الإقتصادي الوطني ، هذا الأمر دفع بالسلطات إلى إتخاذ إجراءات من شأنها الحد من إنخفاض مستويات الفائض في الميزان التجاري فلجأت إلى رفع معدلات الإقتراض الخارجي فضلا عن فرض القيود على حركة الواردات .

ويظهر من خلال الجدول تقلص حجم فائض الميزان التجاري إعتبارا من سنة 1990 إلى غاية 1994 و هي السنة التي شهدت عجزا في الميزان التجاري قدر ب 260 مليون دولار و إعتبارا من هذه السنة وبالموازاة مع إتخاذ السلطات بعض الإجراءات التعديلية لعل أهمها تخفيض قيمة الدينار إضافة إلى عقد إتفاق القرض الموسع مع صندوق النقد الدولي و الذي إستفادت الجزائر بموجبه من قرض بقيمة 116928 مليون

## الفصل الثاني : دراسة تحليلية وقياسية لأثار تقلبات سعر صرف الدينار على ميزان

### المدفوعات في الفترة 1990 - 2014

وحدة حقوق سحب خاصة مدة ثلاث سنوات ناهيك عن تحسن قيمة الدولار و عودة أسعار البترول للارتفاع فقد عاد التحسن في وضعية الميزان التجاري الذي سجل عودة الفائض في سنة 1995 ليستمر هذا الفائض إلى غاية سنة 1998 ليتقلص من جديد على إثر إنخفاض أسعار البترول ثم يرتفع مجددا سنة 1999 مع زيادة الصادرات البترولية وهو الأمر الذي إستمر طوال السنوات اللاحقة بإستثناء سنتي 2009 و 2014 اللتان سجل فيهما إنخفاض كبير في حجم الفائض بفعل التدهور في سعر النفط وهو ما يثبت صحة فرضية أن البلدان النامية شديدة الحساسية للتقلبات في أسعار المواد الأولية المصدرة والتي تعتمد عليها بدرجة كبيرة في بنية هيكل صادراتها المحلية . والجدول التالي يبين مساهمة قطاع المحروقات في إجمالي الصادرات خلال هذه الفترة :

**الجدول (8) : تطور صادرات المحروقات الى إجمالي الصادرات في الفترة (1990-2014)**

السنوات	اجمالي الصادرات	صادرات المحروقات	النسبة%
1990	12.96	12.53	96.68
1991	12.33	12.07	97.89
1992	11.51	10.98	95.39
1993	10.41	9.88	94.90
1994	8.89	8.61	96.85
1995	10.26	9.72	94.83
1996	13.22	12.65	95.68
1997	13.82	13.18	95.36
1998	10.14	9.77	96.35
1999	12.32	11.91	96.97
2000	21.65	21.06	97.27

## الفصل الثاني : دراسة تحليلية وقياسية لأثار تقلبات سعر صرف الدينار على ميزان

المدفوعات في الفترة 1990 - 2014

97.06	18.53	19.09	2001
96.79	18.11	18.71	2002
98.03	23.99	24.47	2003
97.92	31.55	32.22	2004
98.40	45.59	46.33	2005
97.93	53.61	54.74	2006
98.38	59.61	60.59	2007
98.21	77.19	78.59	2008
98.31	44.42	45.18	2009
98.30	56.12	57.09	2010
98.32	71.66	72.88	2011
98.39	70.58	71.73	2012
98.37	63.66	64.71	2013
97.28	58.36	59.99	2014

المصدر : احصائيات بنك الجزائر

يتضح جليا من الجدول أعلاه أن الحصة الأكبر من إجمالي صادرات الجزائر من نصيب قطاع المحروقات حيث أن نسبة مساهمته لم تقل عن 96 % وهو ما يعتبر دلالة على الإعتماد الكلي للدولة على هذا القطاع رغم الجهود المبذولة من أجل تشجيع الصادرات خارج المحروقات ، وكما هو معلوم فإن النسب المرتفعة المساهمة قطاع المحروقات في إجمالي الصادرات سيؤثر على رصيد الدولة من العملة الصعبة بإعتبار الدولار عملة المعاملات النفطية وبالتالي فالدولة ليست في منأى عن التقلبات التي تحدث له أمام العملات الأخرى ولعل أهمها اليورو .

## الفصل الثاني : دراسة تحليلية وقياسية لأثار تقلبات سعر صرف الدينار على ميزان

### المدفوعات في الفترة 1990 - 2014

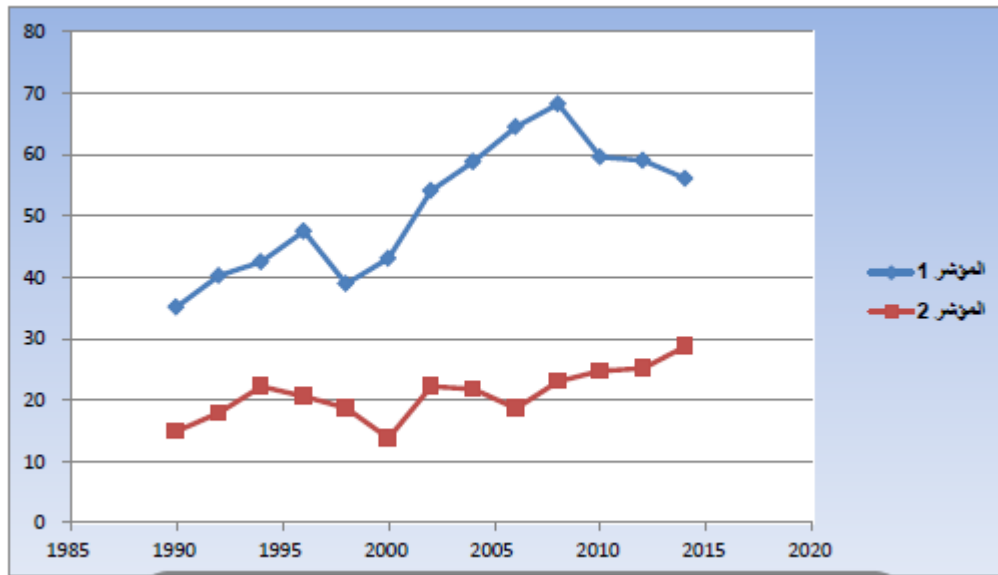
والجدير بالذكر أن إعتقاد الجزائر على قطاع المحروقات يؤثر على مؤشر هام يبين لنا الأهمية النسبية للتجارة الخارجية و درجة إنكشاف الإقتصاد المحلي على الإقتصاد العالمي وهو مؤشر نسبة التجارة الذي يقاس وفق العبارة التالية :

$$\text{درجة الإنفتاح التجاري} = \frac{\text{مجموع الصادرات السلحية} + \text{مجموع الواردات السلحية}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}}$$

وبإعتبار أن الإقتصاد الجزائري إقتصاد نفطي فقد إستعملنا في هذا الصدد مؤشرين ، فالمؤشر الأول يحسب لنا نسبة إجمالي الصادرات و الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي أما المؤشر الثاني فيحسب لنا نسبة الصادرات ( خارج المحروقات ) والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي .

والشكل البياني التالي يوضح لنا تطور هذين المؤشرين في فترة الدراسة :

### الشكل (3) : تطور مؤشرات الإنفتاح التجاري في الفترة ( 1990 - 2014 )



المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجداول 4، 6، 7، 8.

- تم تحويل قيم الناتج الداخلي الخام الموجودة في الجدول 6 من الدينار إلى الدولار على أساس سعر الصرف في متوسط الفترة (معطيات الجدول 4).

## الفصل الثاني : دراسة تحليلية وقياسية لأثار تقلبات سعر صرف الدينار على ميزان

### المدفوعات في الفترة 1990 - 2014

نلاحظ من الشكل السابق أن مؤشر نسبة التجارة ( المؤشر 1 ) قد إستمر في الإرتفاع منذ بداية سنة 1990 إلى غاية سنة 1998 وهي السنة التي شهدت إنخفاض أسعار البترول و بالتالي تقلص حجم الصادرات الإجمالي الذي تشكل فيه صادرات المحروقات النسبة الأهم ، ثم عاد هذا المؤشر للإرتفاع من جديد بداية الألفية الجديدة و إستمر على هذا النسق طوال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014 بإستثناء سنة 2008 التي تزامنت مع حدوث الأزمة المالية العالمية و بالتالي إنخفاض قيمة الصادرات نتيجة تراجع أسعار البترول ويمكن إيعاز أسباب إرتفاع هذا المؤشر في غالبية هذه الفترة إلى الإرتفاع الكبير الذي شهدته أسواق النفط إضافة إلى تفعيل إتفاق الشراكة الأوروبيةمتوسطة الذي إنعكس على حجم الواردات بالإرتفاع وهذا بالتزامن أيضا مع إنطلاق مفاوضات إنضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية .

بالرجوع إلى التحليل السابق يتضح لنا جليا وجود أثر كبير لصادرات المحروقات على درجة إنكشاف الإقتصاد الجزائري على الإقتصاد العالمي التجاري مما يؤثر على مصداقية هذا المؤشر في عكس درجة الإنفتاح التجاري فإذا إستبعدنا صادرات المحروقات في حساب مؤشر نسبة التجارة ( المؤشر 2 ) فإننا نلاحظ أن نسبة هذا المؤشر منخفضة مقارنة مع المؤشر الأول كما أنها مستقرة أكثر إضافة إلى أن قيمته تتأثر بقيمة الواردات من السلع والخدمات بالقدر الأكبر مقارنة مع قيمة الصادرات خارج المحروقات والتي لم تتجاوز هامش ال 1 مليار دولار إلا مع بداية سنة 2006 .

### 2 - تطور حساب رأس المال :

يعتبر الحساب الرأسمالي ثاني أهم مكونات ميزان المدفوعات كونه يمثل صافي الحركات الخاصة برؤوس الأموال و يقصد برأس المال تلك القوة الشرائية التي تنتقل من وإلى الدولة دون أن تخصص للحصول على سلع ذات طابع إستهلاكي أي أنه يسجل جميع المعاملات المتعلقة بالأصول المالية غير المنتجة، وتتشكل هذه المعاملات أساسا من التحويلات المختلفة والقروض قصيرة الأجل والمساعدات والهبات والمنح النقدية وغيرها . إن السمة الأساسية لهذا الحساب في الجزائر هي العجز الدائم خصوصا في

## الفصل الثاني : دراسة تحليلية وقياسية لأثار تقلبات سعر صرف الدينار على ميزان

### المدفوعات في الفترة 1990 - 2014

فترة التسعينات وبداية الألفية الجديدة و قد يعزى السبب في ذلك إلى نقص تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل في مقابل التدفقات الكبيرة الخارجة من الدولة والتي تمثلت أساسا في خدمة الديون أما التحسن في هذا الحساب فلم يتجاوز تقليص حجم العجز فيه. والجدول التالي يبين تطور حساب رأس المال في الجزائر في فترة الدراسة :

#### الجدول (9) : تطور رصيد حساب رأس المال في الفترة (1990-2014)

السنوات	رصيد حساب رأس المال	السنوات	رصيد حساب رأس المال	السنوات	رصيد حساب رأس المال
1990	-	1999	-2.40	2008	2.54
1991	-	2000	-1.36	2009	3.46
1992	-1.07	2001	-0.87	2010	3.18
1993	-0.81	2002	-0.71	2011	2.37
1994	-2.54	2003	-1.37	2012	-0.36
1995	-4.09	2004	-1.87	2013	-0.86
1996	-3.34	2005	-4.24	2014	3.55
1997	-2.29	2006	-11.22	/	/
1998	-0.83	2007	-0.99	/	/

المصدر : احصائيات بنك الجزائر

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن حساب رأس المال ظل يعاني من العجز طوال الفترة الممتدة من سنة 1992 إلى غاية سنة 2008 وهو مايشكل دلالة قوية على أن الجزائر كانت آنذاك دولة مستوردة لرؤوس الأموال في ظل إعتماها على الإقتراض الخارجي لتمويل سياساتها الإقتصادية ، ويمكن إرجاع أسباب هذا العجز إلى ما يلي :

- الإرتفاع الكبير في مدفوعات إستهلاك الديون إضافة إلى الأعباء المترتبة عليها .
- الضغط الكبير الذي تشكله الديون الخارجية على مداخل المحروقات حيث توجه نسبة معتبرة منها إلى تسديد قيمة هذه الديون إضافة إلى إرتفاع نسبة خدمة الدين .

## الفصل الثاني : دراسة تحليلية وقياسية لأثار تقلبات سعر صرف الدينار على ميزان

### المدفوعات في الفترة 1990 - 2014

- ضعف إحتياطيات الصرف الأجنبي لدى الدولة . إعتبارا من سنة 2008 بدأ حساب رأس المال يسجل تحسنا حيث قدر حجم الفائض في تلك السنة ب 2.54مليار دولار و يمكن إيعاز ذلك إلى إرتفاع حجم الإستثمارات الأجنبية الصافية والتي بلغت 3.5مليار دولار في سنة 2010 إضافة إلى زيادة القروض قصيرة الأجل والتي قدرت ب 1.77مليار دولار في نفس السنة .<sup>1</sup>

### 3 - تطور الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات في الفترة 2000 - 2014 :

إن تراكم الإحتياطيات الرسمية للصرف الأجنبي بنسب متزايدة منذ بداية الألفية الجديدة مكنت الدولة من تغطية حجم الواردات المختلفة من السلع و الخدمات كما جعلتها قادرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الديون المترتبة عليها طوال الفترة الممتدة من منتصف سنة 2000 ، كل هذه العوامل ساعدت الدولة على تقوية وضعيتها المالية في مواجهة الصدمات المختلفة وهو الشيء الذي ظهر جليا عند حدوث الأزمة المالية العالمية سنة 2008 وتدهور أسعار البترول سنة 2009 .<sup>2</sup>

يرجع هذا التطور المالي الخارجي بالأساس إلى التحسن المستمر في أسعار البترول حيث إنتقل سعر البترول من 27.6 دولارا للبرميل سنة 2000 ليبلغ الذروة سنة 2012 مسجلا سعر 109.45 دولارا للبرميل وهو الأمر الذي رفع صادرات الدولة من المحروقات من 21.06 مليار دولار إلى 70.58 مليار دولار ولكنها ما لبثت حتى تراجعت سنة 2014 إلى 58.36 مليار دولار بسبب إنخفاض أسعار البترول وهو ما يبين أن إستقرار ميزان المدفوعات الجزائري يرتبط بصورة وثيقة بالوضع الإقتصادي الدولي كما أنه يمتاز بحساسية شديدة لإرتفاع أو إنخفاض أسعار النفط وتقلبات الصرف. أما فيما يخص الصادرات خارج قطاع المحروقات فإن نسبها هامشية إذا ما قورنت

<sup>1</sup> دريس رشيد ، إنعكاس الإنفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة 2000-2012 ، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية - قسم العلوم الإقتصادية و القانونية ، جامعة الجزائر ، العدد 11 ، 2014 ، ص 29 .

<sup>2</sup> Banque d'algerie , rapport 2014, p 44

## الفصل الثاني : دراسة تحليلية وقياسية لأثار تقلبات سعر صرف الدينار على ميزان

### المدفوعات في الفترة 1990 - 2014

بالصادرات الناتجة عن مداخل البترول حيث أنها بقيت تتراوح بين ال 500 مليون دولار وال 1 مليار دولار طيلة الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنوات 2008 و 2012 و 2014 أين سجلت مستويات 1.4 مليار دولار و 1.15 مليار دولار و 1.63 مليار دولار على التوالي وهو ما يدل على محاولة الدولة تنويع صادراتها خارج المحروقات بالموازاة مع دخولها إتفاق الشراكة الأوروبيةمتوسطية وسعيا منها كذلك لإستيفاء الشروط الخاصة بإنضمامها لمنظمة التجارة الدولية .

وفيما يتعلق بالواردات فيلاحظ أنه قد زادت فاتورتها بنسب متسارعة حيث أنها إرتفعت سنة 2014 بنسبة 538 % مقارنة مع ما كانت عليه سنة 2000 و بنسبة 8.5% مقارنة مع سنة 2013 وهو ما يشكل دلالة قوية على إنفتاح الجزائر على السوق الدولية إضافة إلى إرتفاع مستويات الطلب المحلي على السلع والخدمات الأجنبية و المرتبطة أساسا بتغطية حجم الإستثمارات القائمة و تلبية حاجات الإستهلاك المحلي .

أما بالنسبة إلى حساب رأس المال فقد عرف عجزا متواصلا طوال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2008 بسبب ضعف إحتياطيات الصرف الأجنبي و إستعمال الدولة لرؤوس الأموال للوفاء بالتزاماتها الناجمة عن تسديد قيمة الديون المتركمة و هو الشيء الذي تحقق بنسبة معتبرة بدءا من سنة 2008 وهي السنة التي بدأ فيها حساب رأس المال يسجل فائضا قدر ب 2.54 مليار دولار تلك السنة وهي الوضعية المستقرة التي إستمرت إلى غاية سنة 2014 أين سجل هذا الحساب فائضا قدر ب 3.55 مليار دولار. أما فيما يخص الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات فقد بدأ في تسجيل الفائض منذ بداية سنة 2000 و الذي قدر ب 7.57 مليار دولار و هو المستوى الذي إستقر عنده إلى سنة 2003 ثم تضاعف 5 مرات تقريبا ليصل إلى أعلى مستوى له على الإطلاق مسجلا فائضا قدر ب 36.99 مليار دولار سنة 2008 ثم تراجع بشكل كبير سنة 2009 وهي السنة التي شهدت تدهور أسعار البترول مسجلا مستوى 3.86 مليار دولار و لكنه ما لبث حتى إرتفع من جديد في السنوات اللاحقة بالغا مستوى فائض قدر ب 12.05 مليار دولار سنة 2012 ثم إنخفض هذا الفائض إلى 134 مليون دولار سنة

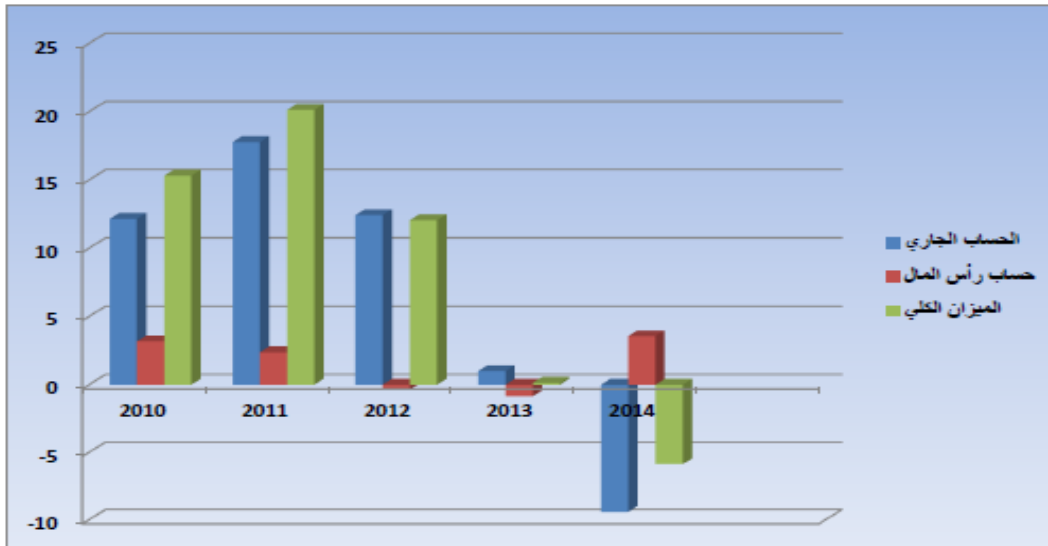
## الفصل الثاني : دراسة تحليلية وقياسية لأثار تقلبات سعر صرف الدينار على ميزان

### المدفوعات في الفترة 1990 - 2014

2013 و سجل عجزا بقيمة 5.88 مليار دولار سنة 2014 وهو الشيء الذي قد يعزى إلى تناقص حجم الفائض في الحساب الجاري ( الميزان التجاري ) ناهيك عن وجود مؤشرات فعلية لدخول الجزائر مرحلة إستنزاف إحتياطيات الصرف بهدف تغطية إرتفاع فاتورة الواردات وتراجع حجم الصادرات بفعل إنخفاض أسعار البترول .

والشكل التالي يبين لنا تطور رصيد ميزان المدفوعات بمختلف مكوناته خلال الفترة 2010 - 2014:

الشكل (4) : تطور رصيد ميزان المدفوعات في الفترة ( 2010-2014)الوحدة : مليار دولار



المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات بنك الجزائر .

## الفصل الثاني : دراسة تحليلية وقياسية لآثار تقلبات سعر صرف الدينار على ميزان

المدفوعات في الفترة 1990 - 2014

المبحث الثاني : دراسة قياسية لآثار تقلبات سعر صرف الدينار على ميزان المدفوعات تطرقنا في الجانب النظري إلى تحليل العلاقة التي تربط سياسة الصرف بالوضعية العامة لميزان المدفوعات وكذلك عن الآثار التي من الممكن أن تتركها تقلبات أسعار الصرف على رصيد هذا الميزان حيث أنه وبالرجوع إلى التحليل القائم على وجهة النظر التقليدية فإن أي تخفيض لقيمة العملة من شأنه أن يعمل على تحسين ميزان المدفوعات وهو الرأي الذي يعتبر أساس منهج التوازن الجزئي والساكن لميزان المدفوعات والذي يعرف بمقاربة المرونات وجوهر هذا الرأي هو أثر الإحلال بين الإستهلاك والإنتاج الناجم عن تغير السعر النسبي ( المحلي مقابل الأجنبي ) نتيجة القيام بتخفيض قيمة العملة وهذا النموذج شرطاً يعتبره كافياً لتحسين الميزان التجاري عند خفض أسعار الصرف وهو ما يعرف إقتصادياً بشرط مارشال - ليرنر للمرونات .<sup>1</sup>

المطلب الأول : عرض منهجية الدراسة و المتغيرات

### 1 - عرض المتغيرات :

نحاول في هذه الدراسة القياسية معرفة حجم تأثير التقلبات التي عرفها سعر صرف الدينار الجزائري على وضعية الميزان التجاري بإعتباره المكون الأساسي لميزان المدفوعات الجزائري في ظل الإقتصاد المحلي القائم على مداخل المحروقات خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2014 وبالتالي سنستخدم البيانات السنوية التي تغطي هذه الفترة والتي تم الحصول عليها من مختلف المصادر الرسمية والمتمثلة أساساً في بنك الجزائر وصندوق النقد الدولي ومنظمة الدول المصدرة للبترول . تمثل البيانات محل هذه الدراسة مجموعة من السلاسل الزمنية ذات الطابع السنوي للميزان التجاري وسعر الصرف الإسمي وسعر البترول والتي تأخذ شكل المعادلة الموسعة التالية :

$$X/M = f( ER,PT)$$

<sup>1</sup> خالد محمد السواعي ، محددات الميزان التجاري الأردني : نموذج الإتحاد الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ' ، المؤتمر العلمي الدولي العاشر، جامعة الزرقاء، الأردن ، 2014 ، ص 07.

## الفصل الثاني : دراسة تحليلية وقياسية لأثار تقلبات سعر صرف الدينار على ميزان المدفوعات في الفترة 1990 - 2014

يعبر في العادة على رصيد الميزان التجاري بالفرق بين إجمالي الصادرات وإجمالي الواردات إلا أننا في هذه الدراسة فضلنا الإعتماد على النسبة بينهما ( X / M ) حيث أن هذه النسبة تعبر بشكل أفضل عن الميزان التجاري الإسمي والحقيقي كما أنها ليست حساسة لوحدة القياس اللوغاريتمية .<sup>1</sup>

أما بالنسبة للمتغيرات التفسيرية فهي سعر الصرف الإسمي ( ER ) وسعر البترول ( PT ) وكل المتغيرات معروضة بصيغة اللوغاريتم النيبييري.<sup>2</sup> بناء على هذا يمكن إعادة صياغة النموذج اللوغاريتمي وفق الصيغة الآتية :

$$\ln (X/M) = a_0 + a_1 \ln(ER) + a_2 \ln(PT) + v_t$$

---

<sup>1</sup> هذه النسبة مدعمة من طرف الكثير من الدراسات الخاصة بعلاقة سعر الصرف بالميزان التجاري مثل دراسة خالد محمد السواعي 2014 ، و دراسة Anil K . Lowinger . Lal and Thomas C . 2001 و دراسة Onafowara (3 . 2003)

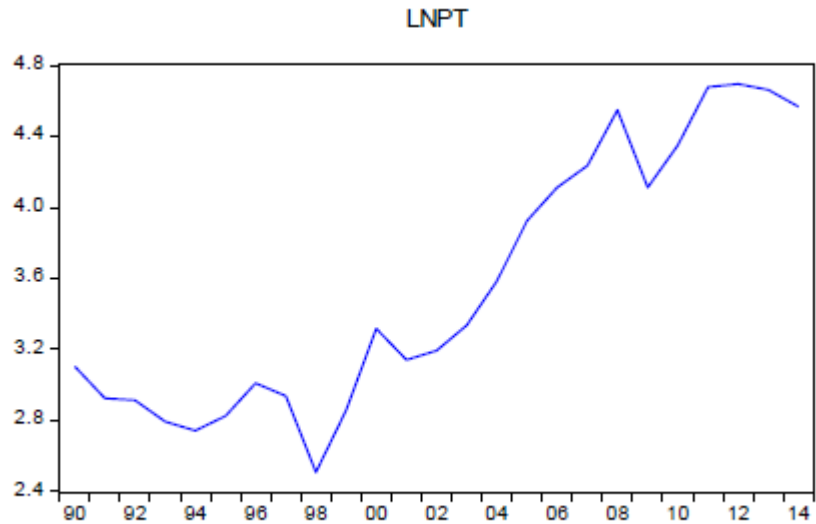
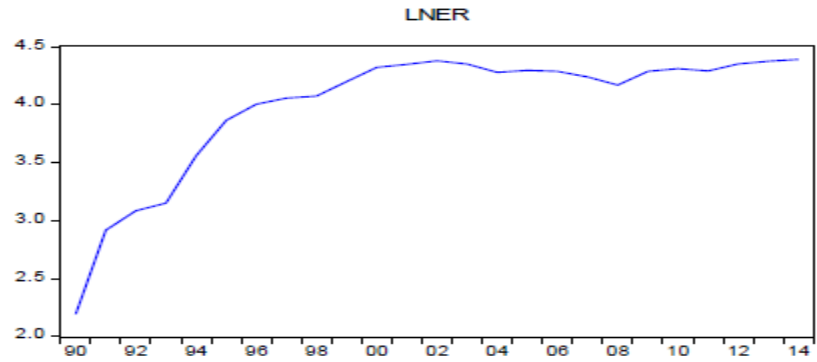
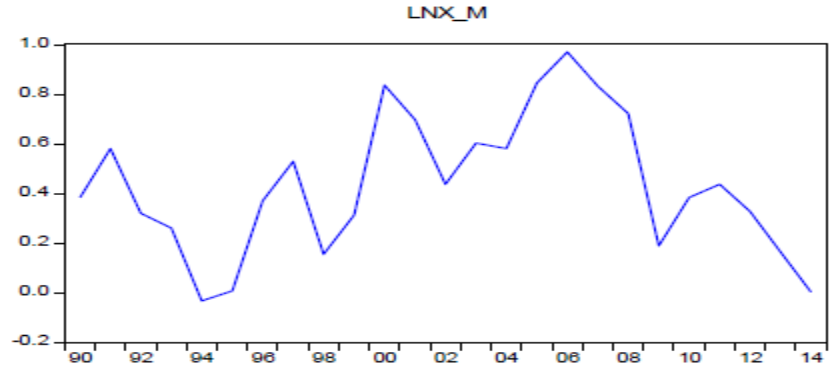
<sup>2</sup> تحول البيانات الوحدة اللوغاريتم لأن هذا الأخير له قدرة كبيرة على التفسير المباشر لمعاملات المتغيرات التابعة كما يستوعب بشكل كبير مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ .

## الفصل الثاني : دراسة تحليلية وقياسية لأثار تقلبات سعر صرف الدينار على ميزان

المدفوعات في الفترة 1990 - 2014

والشكل التالي يبين تطور السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة :

الشكل (5) : تطور السلاسل الزمنية للمتغيرات في فترة الدراسة



المصدر : مخرجات برنامج EViews 9 .

## الفصل الثاني : دراسة تحليلية وقياسية لأثار تقلبات سعر صرف الدينار على ميزان

المدفوعات في الفترة 1990 - 2014

نستنتج من خلال الأشكال البيانية السابقة ما يلي :

- نلاحظ من الشكل البياني الممثل للسلسلة الميزان التجاري أنه كان يشهد إرتفاعا في بداية الفترة بفعل الإجراءات التي اتخذت من طرف السلطات لتلافي تبعات الصدمة البترولية سنة 1986 ( رفع معدلات الإقتراض وفرض القيود على الواردات ) إضافة إلى التحسن النسبي التي شهدته أسعار المحروقات لكن ذلك لم يستمر طويلا حتى بدأ حجم الفائض في التقلص إلى أن تم تسجيل العجز في رصيد هذا الميزان بمقدار 260 مليون دولار سنة 1994 كما أن أثر هذا التخفيض لم يكن واضحا على المدى القصير حيث أن وضعية الميزان لم تتحسن بصورة كبيرة ( سنة 1995 بلغ حجم الفائض 160 مليون دولار فقط ) ، ومع بداية 1996 بدأ حجم الفائض في التحسن بسبب إرتفاع أسعار النفط ليعود للانخفاض من جديد جراء أزمة البترول سنة 1998 ثم بدأ في الإرتفاع سنة 1999 إلى غاية سنة 2008 ( مع العلم أنه شهد تذبذبات نسبية بفعل تقلبات أسعار النفط في هذه الفترة) و هي السنة التي عرفت حدوث الأزمة البترولية و بالتالي تأثر رصيد الميزان التجاري بشكل كبير ثم عاد للإرتفاع موازاة مع تحسن أسعار النفط طوال الفترة الممتدة من 2009 إلى غاية 2014 ( بين الإرتفاع و الإنخفاض الطفيف ) وهو الأمر الذي يبين لنا إرتباط الإقتصاد الجزائري الوثيق بأسعار البترول .

- بالنسبة لسلسلة سعر الصرف الإسمي يظهر جليا الإرتفاع المتواصل لسعر صرف الدينار الجزائري حيث أنه عرف إنخفاضا مستمرا منذ بداية الفترة ( أي سنة 1990 ) بالموازاة مع إعتداد برنامج التعديل الهيكلي حيث إنخفض بنسبة 26 % تقريبا خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 1994 وهي السنة التي صادفت تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40.17% و إستمر الإنخفاض حتى أصبح سعر الدولار يعادل 54.75 دينار سنة 1996 و هي السنة التي عرفت الخطوات الأولى اتجاه تعويم العملة ( إنشاء السوق ما بين البنوك وإلغاء نظام الحصص ) أما الفترة ما بين 1997 و 2001 فقد شهدت إستقرارا نسبيا لسعر صرف الدينار ولكن بعد هذه الفترة بدأت قيمة الدينار في الإنخفاض

## الفصل الثاني : دراسة تحليلية وقياسية لأثار تقلبات سعر صرف الدينار على ميزان

### المدفوعات في الفترة 1990 - 2014

بفعل السياسات المتعمدة لتخفيض قيمة العملة إضافة إلى الإجراءات المتخذة لتحرير التجارة الخارجية .

- أما فيما يخص سعر البترول فنلاحظ أنه في بداية فترة الدراسة قد تميز بعدم الإستقرار و التدهور في أوقات كثيرة بفعل تبعات الأزمة البترولية سنة 1986 ، ولكنه ما لبث أن بدأ في الإرتفاع النسبي طوال السنوات الأولى للتسعينات لينخفض مجددا بفعل الإنكماش الإقتصادي العالمي سنة 1998 و يبلغ مستويات قياسية في التدهور (12.28 دولارا للبرميل ) ، ثم إرتفع مع زيادة الطلب العالمي بداية من سنة 2000 وواصل إرتفاعه طوال أغلب فترات بداية الألفية الجديدة حيث كسرت الأسعار حاجز 100 دولار للبرميل إلى أن حدثت الصدمة البترولية سنة 2008 بالموازاة مع الأزمة المالية العالمية حيث شهدت الأسعار مرة أخرى إنخفاضا محسوسا لتسجل مستوى 61.06 دولارا للبرميل سنة 2009 ، و لكنها عادت للإرتفاع مجددا منذ بداية سنة 2010 وواصلت على هذه الوتيرة إلى غاية سنة 2014 أين سجلت إنخفاضا نسبيا حيث بلغت مستوى 96.26 دولارا للبرميل في متوسط الفترة .

**2 - عرض منهجية الدراسة :** إعتدنا في هذه الدراسة على منهج الحدود للتكامل المشترك المستندة على نموذج الإنحدار الذاتي للمتباطئات الزمنية الموزعة ARDL الذي وضعه و طوره كل من (Pesaran and Shin (1995 ثم (Pesaran (1997 بهدف تحديد إتجاهات العلاقات السببية بين المتغيرات قيد الدراسة حيث أن هذا النموذج لا يشترط درجة تكامل نفسها للمتغيرات أي أنه يمكن إجراء الإختبارات بغض النظر عما إذا كانت السلاسل مستقرة عند المستوى  $I(0)$  أو مستقرة عند الفرق الأول ( متكاملة من الدرجة الأولى )  $I(0)$  أو مزيج من الإثنين معا .

## الفصل الثاني : دراسة تحليلية وقياسية لأثار تقلبات سعر صرف الدينار على ميزان المدفوعات في الفترة 1990 - 2014

- ويتميز هذا النموذج عن النماذج التقليدية التكامل المشترك بما يلي:<sup>1</sup>
- عدم التحيز و الكفاءة ( المقدرات ) حيث أنه يجنب الوقوع في الكثير من المشاكل القياسية عند تحليل السلاسل الزمنية خاصة في العينات الصغيرة .
  - القدرة على التمييز بين المتغيرات التفسيرية و المعتمدة .
  - يحل مشكلة الارتباط الذاتي في البواقي و مشكلة المتغيرات المفسرة الداخلية .
  - تقديراته فائقة الإتساق مقارنة مع الطرق الأخرى ( أنجل غرانجر ، جوهانسن - جوسليوس ) .
  - مفيد في التعرف على مدى وجود تكامل مشترك بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة في الأجلين القصير و الطويل .
  - القدرة على تقدير معاملات المتغيرات المستقلة في المديين القصير و الطويل و معرفة حجم تأثير كل واحد منها على المتغير التابع .

---

<sup>1</sup> فوزية محمد الهادي و آخرون ، أثر المؤشرات الإقتصادية على البطالة في الجزائر : دراسة تجريبية باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة ، المؤتمر الدولي في القيادة الإسلامية و العلوم الإنسانية و العقيدة و الأعلام ، 2015 ، ص 04.

- نورة بنت عبد الرحمن اليوسف ، العلاقة السببية بين كمية النقود و بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية في المملكة العربية السعودية ، السلسلة العلمية لجمعية الإقتصاد السعودية ، العدد 20 ، 2013 ، ص 21 .

- دحمانى محمد ادريوش و ناصور عبد القادر ، دراسة قياسية لمحددات الإستثمار الخاص في الجزائر بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ، الملتقى الدولي لجامعة سطيف 1، 2013 ، ص 16

- على عبد الزهرة حسن و عبد اللطيف حسن شومان ، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل بإستعمال إختبارات جذر الوحدة و أسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء 'ARDL' ، مجلة العلوم الإقتصادية ، جامعة بغداد، العدد 34 ، 2013 ، ص 185 - 186 .

## الفصل الثاني : دراسة تحليلية وقياسية لأثار تقلبات سعر صرف الدينار على ميزان

المدفوعات في الفترة 1990 - 2014

تتضمن منهجية ال ARDL صياغة النموذج تصحيح الخطأ المشروط ECM وفق العلاقة التالية :

$$\Delta \ln(X/M)_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^j \phi_i \Delta \ln(X/M)_{t-i} + \sum_{i=0}^j \theta_i \Delta \ln(ER)_{t-i} + \sum_{i=0}^j \lambda_i \Delta \ln(PT)_{t-i} \\ + \beta_1 \ln(X/M)_{t-1} + \beta_2 \ln(ER)_{t-1} + \beta_3 \ln(PT)_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث أن :

-  $X / M$  و  $\ln ( ER )$  و  $\ln ( PT )$  هي الميزان التجاري و سعر الصرف الإسمي و سعر البنترول بصيغة اللوغاريتم النيبييري على التوالي .

A- هو الفرق الأول .. ج

- زهو طول فترة الإبطاء الأمثل .

بهدف إختبار وجود علاقة طويلة المدى بين متغيرات الدراسة نستخدم إختبار الذي يهدف إلى إختبار معاملات العلاقة طويلة المدى إن كانت مفسرة إحصائيا أو لا و هذا وفق الفرضيتين التاليتين :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = 0 & \text{لا توجد علاقة تكامل مشترك} \\ H_1 : \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq 0 & \text{توجد علاقة تكامل مشترك} \end{cases}$$

حيث تشير الفرضية الأساسية ( العدمية ) إلى عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات ، و بما أن توزيع إختبار F غير معياري كما أن حجم العينة صغير نسبيا سنلجأ إلى إستخدام إختبار والد Wald test و بالتالي سيتم إستعمال القيم الجدولية ( الحرجة ) ل Pesaran et al. 2001 و 2004

Narayan ومقارنتها مع القيم المحسوبة ( F - Stat ) و لهذا الغرض تم إنشاء مجموعتين من القيم الحرجة: قيم الحد الأعلى (1) و قيم الحد الأدنى (0).

يدعي هذا الإختبار كذلك بإختبار الحدود Bounds test و تكون نتائجه كالتالي :

إذا كانت القيمة الإحصائية المحسوبة F - Stat أكبر من قيمة الحد الأعلى ( Upper Bound ) فإننا نرفض الفرضية العدمية ( عدم التكامل المشترك ) مما يشكل دلالة على

## الفصل الثاني : دراسة تحليلية وقياسية لأثار تقلبات سعر صرف الدينار على ميزان

### المدفوعات في الفترة 1990 - 2014

وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات وإذا كانت  $F - Stat$  أصغر من قيمة الحد الأدنى ( Lower Bound ) فلا يمكننا رفض الفرضية العدمية أما إذا كانت قيمتها بين الحدين فإنه لا يمكننا إجراء الإختبار دون معرفة رتبة تكامل المتغيرات التفسيرية الأساسية.<sup>1</sup>

في حالة ما إذا وجد دليل على أن هناك علاقة طويلة بين متغيرات الدراسة فإننا سنلجأ لتقدير هذه العلاقة وفق المعادلة التالية :

$$\ln (X/M)_t = \alpha_1 + \sum_{i=1}^j \phi_{1i} \ln(X/M)_{t-i} + \sum_{i=0}^j \gamma_{1i} \ln(ER)_{t-i} + \sum_{i=0}^j \theta_{1i} \ln(PT)_{t-i} + \mu_t$$

يتم تقدير نموذج ال ARDL المحدد وفق طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) و لكن قبل ذلك لابد من إختيار رتبة الإبطاء المثلى ( Optimal Lag ) و ذلك بالإعتماد على معيار Akaike ( AIC ) أو معيار Schwarz (SBC) .

أما فيما يخص تقدير مختلف العلاقات في المدى القصير فيتم عن طريق بناء نموذج تصحيح الخطأ المشروط التالي :

$$\Delta \ln(X/M)_t = \alpha_2 + \sum_{i=1}^j \phi_{2i} \Delta \ln(X/M)_{t-i} + \sum_{i=0}^j \theta_{2i} \Delta \ln(ER)_{t-i} + \sum_{i=0}^j \lambda_{2i} \Delta \ln(PT)_{t-i} + \psi ECT_{t-1} + Z_t$$

حيث يعبر  $ECT_{t-1}$  عن حد تصحيح الخطأ والذي يأخذ الشكل التالي :

$$ECT_{t-1} = \sum_{i=1}^j \phi_{1i} \ln(X/M)_{t-i} + \sum_{i=0}^j \gamma_{1i} \ln(ER)_{t-i} + \sum_{i=0}^j \theta_{1i} \ln(PT)_{t-i}$$

أما  $\nu$  فتمثل سرعة التكيف أو سرعة تعديل النموذج في المدى الطويل .

وبناء على كل ما ذكر فإنه يمكننا إختبار علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات إستناداً على نموذج ال ARDL وفق الخطوات العملية التالية :

<sup>1</sup> خالد محمد السواي ، محددات الميزان التجاري الأردني: نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ، مرجع سابق ، ص 08 .

## الفصل الثاني : دراسة تحليلية وقياسية لأثار تقلبات سعر صرف الدينار على ميزان

### المدفوعات في الفترة 1990 - 2014

- 1- إجراء إختبارات جذر الوحدة ( Unit Root test ) للتأكد من عدم وجود أي متغير متكامل من الدرجة الثانية (2) و هو الشرط الأساسي الذي يقوم عليه نموذج ال ARDL
  - 2 - تكوين نموذج أولي لتصحيح الخطأ غير المقيد ( Unrestricted ECM ) وتحديد عدد التباطئات الأمثل لهذا النموذج وفق المعايير المعروفة ( AIC ،..... )
  - 3 ، ( SC -التأكد من خلو الأخطاء في هذا النموذج من المشاكل القياسية المعروفة إضافة إلى التأكد من إستقرار النموذج بشكل عام .
  - 4- إجراء إختبار الحدود ( Bounds test ) للتأكد من وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات .
  - 5- في حالة التوصل إلى نتيجة إيجابية في الإختبار السابق ( وجود تكامل مشترك ) لابد من تقدير علاقة الأجل الطويل و تكوين نموذج تصحيح الخطأ المقيد ( RESTRICTED ECM ) .
  - 6- إستعمال نتائج التقدير في الخطوة السابقة لقياس التأثيرات الديناميكية في الأجل القصير إضافة إلى العلاقات التوازنية طويلة المدى بين المتغيرات .
- 3 - إختبارات إستقرارية السلاسل الزمنية : على الرغم أن نموذج ال ARDL لا يتطلب درجة تكامل نفسها للمتغيرات إلا أن إجراء إختبارات جذر الوحدة سيوضح لنا ما إذا كان هذا النموذج ينبغي أن يستخدم أم لا بإعتباره يستوجب عدم وجود أي متغير متكامل من الدرجة الثانية (2) .
- وكما هو معلوم فإن إختبارات الإستقرارية تهدف إلى معرفة خواص السلاسل الزمنية محل الدراسة والتأكد من مدى سكونها و تحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة ( الميزان التجاري ، سعر الصرف الإسمي وسعر البترول ) فإذا كانت السلسلة مستقرة في المستوى ( عدم وجود جذر وحدة ) فنقول عنها أنها متكاملة من الدرجة الصفرية (0) أما إذا إحتوت على الجذر الوحدوي ( غير مستقرة في المستوى ) فإننا نعيد إختبار الإستقرارية

## الفصل الثاني : دراسة تحليلية وقياسية لأثار تقلبات سعر صرف الدينار على ميزان

المدفوعات في الفترة 1990 - 2014

عند الفرق الأول فإذا إستقرت هناك فنقول عنها أنها متكاملة من الدرجة الأولى (1) ا وهو الشيء الغالب في السلاسل الزمنية المستخدمة في التحليل الإقتصادي .

بناء على هذا سنستخدم إختبارين معروفين لجذر الوحدة ( تحديد درجة التكامل ) هما إختبار ديكي - فولر الموسع

Augmented Dickey - Fuller ( ADF ) وإختبار فيليبس - بيرون ( PP ( Perron- Phillips

تستند هذه الإختبارات على تقدير النماذج الثلاثة الآتية :

$$\begin{cases} \Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{i=1}^j \theta_{i+1} \Delta Y_{t-i} + \varepsilon_t & \text{بدون قاطع و بدون إتجاه عام} \\ \Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{i=1}^j \theta_{i+1} \Delta Y_{t-i} + c + \varepsilon_t & \text{بقاطع و دون إتجاه عام} \\ \Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{i=1}^j \theta_{i+1} \Delta Y_{t-i} + c + bt + \varepsilon_t & \text{بقاطع و إتجاه عام} \end{cases}$$

الهدف الأساسي هو إختبار الفرضيات الآتية :

$$\begin{cases} H_0 : \lambda < 0 & \text{السلسلة غير مستقرة ( وجود جذر وحدة )} \\ H_1 : \lambda = 0 & \text{السلسلة مستقرة} \end{cases}$$

كما هو معروف أنه الإجراء الإختبار لا بد من تحديد عدد التباطئات الأمثل بإستعمال المعايير المعروفة في هذا الصدد Akaike و Schwarz وإختبار العدد الأمثل يكون بإعتماد عدد التباطئات الذي يحقق أصغر قيمة للمعيارين السابقين .

الوصول إلى نتيجة فيما يخص إختبار الإستقرارية يكون بالمقارنة بين القيمة الإحصائية المحسوبة والقيم الحرجة ( الجدولية ) والمطورة من طرف 1991 Mackinnon فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيم الجدولية عند مستويات المعنوية المختلفة فإن القرار يكون بسكون السلسلة الزمنية ( مستقرة ) و بالتالي عدم قبول فرضية العدم ( وجود جذر وحدة ) والعكس صحيح في حالة ما إذا كانت القيمة المحسوبة أصغر من القيمة الجدولية حيث نقبل فرضية العدم بوجود جذر الوحدة والقرار يكون بعدم سكون السلسلة الزمنية الخاصة بالمتغير محل الدراسة ( غير مستقرة ) و لتحويلها إلى سلسلة

## الفصل الثاني : دراسة تحليلية وقياسية لأثار تقلبات سعر صرف الدينار على ميزان

### المدفوعات في الفترة 1990 - 2014

مستقرة لابد من إعادة الإختبار عند الفرق الأول لهذه السلسلة وإن كانت النتيجة بعدم إستقرارها نعيد الإختبار عند درجات أعلى من الفروق وهكذا دواليك .

بعد إجراء الإختبارات السابقة و بالإعتماد على مخرجات برنامج EViews9 توصلنا إلى النتائج التالية :

#### أولا : نتائج إختبار ADF

يوضح الجدول التالي النتائج المحصل عليها بعد تطبيق إختبار ديكي - فولر الموسع :

#### الجدول (10) : نتائج استقرارية السلاسل الزمنية باستعمال اختبار ADF

المتغيرات	النموذج	احصائية ADF	عدد فترات الإبطاء	درجة التكامل
اختبار ADF في المستوى Level				
Ln(X/M)	بدون قاطع وبدون اتجاه	-1.259	0	/
Ln(ER)	بقاطع وبدون اتجاه	-7.413***	0	I(0)
Ln(PT)	بقاطع واتجاه	-2.840	0	/
اختبار ADF عند الفرق الأول First difference				
Ln(X/M)	بدون قاطع وبدون اتجاه	-4.752***	1	I(1)
Ln(ER)	بدون قاطع وبدون اتجاه	-5.519***	0	I(0)
Ln(PT)	بدون قاطع وبدون اتجاه	-4.534***	0	I(1)

المصدر : مخرجات برنامج EViews 9 -

-تش ر \* ، \* \* ، \* \* \* إلى رفض فرض ة العدم (عدم السكون) عند مستوى معنوية

01، 12، 10 ، على التوالي.

سنتد رفض فرض ة العدم على المقارنة بين القيمة الاحصائية المحسوبة والقيمة

الحرجة ل Mackinnon -

أن اختبار عدد فترات الإبطاء تم وفق مع آر شوارز SC

## الفصل الثاني : دراسة تحليلية وقياسية لأثار تقلبات سعر صرف الدينار على ميزان

المدفوعات في الفترة 1990 - 2014

بعد إجراء إختبار ديكي - فولر المطور لإختبار الإستقرارية سنلجأ لإختبار فيليبس - بيرون و هذا بغرض تأكيد النتائج حيث أن هذا الإختبار أكثر دقة خاصة فيما يتعلق بالعينات الصغيرة نسبياً .

ثانياً : نتائج إختبار PP

يوضح الجدول التالي النتائج المحصل عليها بعد تطبيق إختبار فيليبس - بيرون :

الجدول (11) : نتائج استقرارية السلاسل الزمنية باستعمال اختبار PP

عدد فترات الابطاء	احصائية ADF	النموذج	المتغيرات
<b>اختبار PP في المستوى Level</b>			
/	-1.175	بدون قاطع وبدون اتجاه	Ln(X/M)
I(0)	-22.068***	بقاطع وبدون اتجاه	Ln(ER)
/	-2.851	بقاطع واتجاه	Ln(PT)
<b>اختبار PP عند الفرق الأول First difference</b>			
I(1)	-5.112***	بدون قاطع وبدون اتجاه	Ln(X/M)
I(0)	-5.238***	بدون قاطع وبدون اتجاه	Ln(ER)
I(1)	-4.531***	بدون قاطع وبدون اتجاه	Ln(PT)

المصدر : مخرجات برنامج Eviews 9

## الفصل الثاني : دراسة تحليلية وقياسية لأثار تقلبات سعر صرف الدينار على ميزان

المدفوعات في الفترة 1990 - 2014

- تشير \* ، \*\* ، \*\*\* إلى رفض فرضية العدم (عدم السكون) عند مستوى معنوية 10 % ، 05 % ، 01 % على التوالي . . يستند رفض فرضية العدم على المقارنة بين القيمة الإحصائية المحسوبة و القيم الحرجة ل (Mackinnon 1996) .

من خلال الجداول السابقة تظهر النتائج متوافقة إلى حد كبير أين تبين أن السلاسل الزمنية المتعلقة بالميزان التجاري وسعر البترول (  $M$  ,  $\ln PT / \ln X$  ) ليست ساكنة في المستوى و لكنها تصبح كذلك في الفروق الأولى أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى (1) أما فيما يخص السلسلة الزمنية المتعلقة بمتغير سعر الصرف الإسمي فإنها ساكنة في المستوى أي أنها متكاملة من الدرجة الصفرية  $I(0)$  ، مما يعني إختلاف درجات التكامل ونتيجة لذلك ولإختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات سألنا نستطيع استخدام منهج الحدود للتكامل المشترك بالإعتماد على نموذج الإنحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة ARDL وهذا بالمرور على الخطوات العملية السابقة الذكر.

**المطلب الثاني :** نتائج الدراسة القياسية باستعمال نموذج ال ARDL بعد تحقق شرط درجات التكامل في السلاسل الزمنية موضوع الدراسة نستطيع الانتقال إلى تطبيق نموذج الإنحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة ARDL ، وهو الشيء الذي يسمح لنا بتقدير علاقات الأجل القصير والطويل بين المتغيرات في حالة ما إذا كان هناك تكامل متزامن بينها وبالتالي سنعمد إلى إجراء إختبار الحدود كأول خطوة في هذا النموذج .

**1 - إختبار التكامل المشترك بين المتغيرات باستعمال إختبار الحدود ( Bounds test):** كنا قد ذكرنا أنه لإختبار وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وفق هذا المنهج لا بد من اللجوء إلى إختبار الحدود Bounds test أو إختبار Wald ولكن و كما هو معلوم أنه قبل هذا الإجراء لا بد من تحديد عدد التباطئات الأمثل بالإستناد على المعايير المعروفة في هذا المجال (  $LR$  ,  $HQ$  ,  $SC$  ,  $AIC$  ,  $FPE$  ) وعدد التباطئات الأمثل هو الذي يحقق لنا أصغر قيمة للمعايير السابقة ( نقصد هنا معيار أكيك AIC و معيار شوارز SC ) .

## الفصل الثاني : دراسة تحليلية وقياسية لأثار تقلبات سعر صرف الدينار على ميزان

المدفوعات في الفترة 1990 - 2014

الخطوة التالية الآن تتمثل في تقدير معادلة نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد السابقة الذكر ( النتائج في ملحق الدراسة ) ثم نختبر معاملات العلاقة طويلة الأجل لمعرفة معنويتها الإحصائية ، و كانت نتائج هذا الإختبار كالتالي :

الجدول (12): نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال اختبار الحدود لنموذج ARDL

عدد التباطؤات max lag =4						
المتغير التابع	قيمة المحسوبة	F	الحد الأدنى I(0)	الحد الأعلى I(1)	النتيجة	
Ln(X/M)	7.55		3.17	4.14	وجود علاقة	
			%10	% 10	تكامل مشترك	
			3.79	3.79	بين المتغيرات	
			%5	%5		
			5.15	5.15		
			%1	%1		

المصدر : مخرجات برنامج Eviews 9

- إختيار عدد التباطؤات الأمثل يتم بصفة آلية بالإعتماد على برنامج EViews في إصداره التاسع .

يظهر جليا من خلال نتائج الجدول أعلاه أن قيمة (F) المحسوبة أكبر من الحد الأعلى للقيمة الجدولية عند مختلف مستويات المعنوية و بناءا عليه لا يمكن قبول فرضية العدم مما يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل .

الفصل الثاني : دراسة تحليلية وقياسية لأثار تقلبات سعر صرف الدينار على ميزان المدفوعات في الفترة 1990 - 2014

2 - تقدير العلاقات في المدى الطويل ونموذج تصحيح الخطأ :

3-1 تقدير معاملات العلاقة طويلة الأجل :

بناء على نتائج التكامل المشترك المحصل عليها ( وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات ) يتم الآن تقدير العلاقة طويلة الأجل في النموذج ( 1 ، 0 ، 2 ) ARDL والنتائج معروضة في الجدول التالي :

الجدول (13) : نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل باستعمال نموذج الـADN

المتغير التابع $\ln(X/M)_t$		
t-Stat	المعاملات	المتغيرات المستقبلية
-0.0628	-0.019	الثابت C
5.8168	0.6321***	$D(\ln(X/M)_{t-1})$
1.2387	0.1069	$D(\ln(ER)_t)$
6.0320	0.7078***	$D(\ln(PT))_t$
2.8392	0.3639***	$D(\ln(PT))_{t-1}$
-3.3849	-0.3678***	$ECT_{t-1}$
	$R^2 = 0.8657$	معامل التجديد

المصدر : مخرجات برنامج EViews 9

- اختبار تركيبة التباطئات تم وفق معيار SC -

- القيم بين قوسين تشير الى قيم t-Stat -

تشير \* الى المعنوية عند 10

إن النتائج التي يمكن عرضها في المعادلة أدناه ( معادلة الأجل الطويل ) تشير إلى أن العوامل المؤثرة في الميزان التجاري في الجزائر هي سعر البترول بالدرجة الأكبر مع الأخذ بعين الاعتبار أن معامل العلاقة

## الفصل الثاني : دراسة تحليلية وقياسية لأثار تقلبات سعر صرف الدينار على ميزان

المدفوعات في الفترة 1990 - 2014

طويلة الأجل الخاص بمتغيرة سعر الصرف غير معنوي في كل المستويات ( 10% ، 5% ، 1% ) كما أن إشارته تتفق مع الدراسات النظرية في هذا الجانب حيث أن زيادة سعر الصرف ( إنخفاض قيمة العملة ) من شأنها أن تحسن الميزان التجاري أي أن سعر الصرف يؤثر بشكل إيجابي على رصيد هذا الميزان فحسب نظرية المرونات إن الزيادة في سعر الصرف ( تخفيض قيمة العملة مثلا ) من شأنها أن تنعكس بالإيجاب على القدرة التنافسية للإقتصاد المحلي ( زيادة الصادرات و إنخفاض الواردات و بالتالي تحسين موقع الميزان التجاري و هذا بالأخذ بعين الإعتبار مقدار المرونة الخاص بالصادرات و الواردات إضافة إلى الحجم النسبي لعمليات التصدير و الإستيراد .

أما فيما يخص متغيرة سعر البترول فإنها ترتبط سلبيا بالميزان التجاري ( إشارة سالبة ) و هو ما يؤيد وجهة النظر الكينزية حيث أن الزيادة في أسعار البترول تؤثر على رصيد الميزان التجاري ( إرتفاع سعر البترول بنسبة 1 % يكرس العجز التجاري بنسبة 0.29% ) من منطلق أنها تعمل على زيادة حجم الناتج الداخلي الخام و هو الشيء الذي يشجع المقيمين على زيادة إستيراداتهم من السلع و الخدمات أي زيادة حجم الواردات الشيء الذي يؤثر سلبا على رصيد الميزان التجاري و هو الشيء الذي ثبت بالتجربة في الإقتصاد الجزائري .

$$\ln(X/M) = - 0.053 + 0.29 \ln (ER) - 0.27 \ln(PT)$$

2 - 2 تقدير نموذج تصحيح الخطأ :

بعد التأكد من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة و تقدير معادلة العلاقة طويلة الأجل نستطيع الآن تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM للميزان التجاري و النتائج معروضة في الجدول التالي :

الجدول (14) : نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل باستعمال نموذج الADN

المتغير التابع $\ln(X/M)_t$		
t-Stat	المعاملات	المتغيرات المستقبلية

الفصل الثاني : دراسة تحليلية وقياسية لأثار تقلبات سعر صرف الدينار على ميزان المدفوعات في الفترة 1990 - 2014

الثابت C	-0.019	-0.0628
$D(\ln(X/M))_{t-1}$	0.6321***	5.8168
$D(\ln(ER))_t$	0.1069	1.2387
$D(\ln(PT))_t$	0.7078***	6.0320
$D(\ln(PT))_{t-1}$	0.3639***	2.8392
$ECT_{t-1}$	-0.3678***	-3.3849
معامل التجديد	$R^2 = 0.8657$	

المصدر : مخرجات برنامج Eviews 9

تشير \*\*، \*\*\* الى معنوية المعامل عند مستوى معنوية 5 % 1 % على التوالي .

تظهر نتائج نموذج تصحيح الخطأ للميزان التجاري الجزائري أن بعض المعاملات يتمتع بالمعنوية عند مستوى معنوية 5 على الأقل ( الفرق الأول لسلسلة سعر البترول و الفرق الأول للتباطؤ الأول للسلسلة نفسها ) كما أنها ترتبط إيجابيا بالميزان التجاري ( إشارة موجبة ) ، حيث أن أي زيادة في أسعار البترول من شأنها أن تنعكس إيجابا على رصيد الميزان التجاري ( زيادة مداخيل صادرات المحروقات ) بنمو حجم الفائض فيه و لكن هذه الآثار تلاحظ في المدى القصير فحسب ، وأما متغيرة سعر الصرف فالمعامل ليس معنوي عند مختلف مستويات المعنوية .

أما حد تصحيح الخطأ (ECTE-1) فهو سالب ومعنوي عند مختلف المستويات وهو ما يعتبر مؤشرا على قوة العلاقة طويلة الأجل و مصداقيتها و بالتالي يمكن الجزم أن العلاقة السببية موجودة في إتجاه واحد على الأقل ، أما فيما يخص المعامل (0.3678) فهو يعطينا فكرة عن معدل التقارب إلى التوازن ( سرعة التعديل في المدى الطويل ) ونسبته مقبولة إلى حد ما في هذا النموذج حيث أنه من المتوقع أن تصل مدة التعديل إلى حوالي الثلاث سنوات .

## الفصل الثاني : دراسة تحليلية وقياسية لأثار تقلبات سعر صرف الدينار على ميزان

### المدفوعات في الفترة 1990 - 2014

أما فيما يخص قيمة معامل التحديد فهي مرتفعة ( $R^2=0.8657$ ) و هو ما يعني إرتفاع القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة حيث أنها تمثل المتغير التابع بنسبة 86.57% أما النسبة المتبقية ( 13.43 % ) فهي متعلقة بمتغيرات أخرى لم يمكن إدراجها في النموذج.

**2- 3 إختبار جودة النموذج المدروس :** للتأكد كذلك من جودة النموذج المدروس سنلجأ كذلك إلى إجراء بعض الإختبارات التشخيصية للتأكد من خلوه من المشاكل القياسية المعروفة ( عدم ثبات تباين الأخطاء Heteroscedasticity ، الإرتباط المتسلسل للأخطاء Serial Correlation و التوزيع الطبيعي للأخطاء Normal Distribution ) أما النتائج فهي موضحة في الجدول التالي :

#### الجدول (15) : إختبار النموذج المدروس

الاختبارات التشخيصية		
لا وجود لمشكلة عدم ثبات التباين	0.669 (0.651)	إختبار Breusch-pagan -godfrey
لا وجود لمشكلة الارتباط المتسلسل	2.242 (0.140)	إختبار Breusch -Godfrey :LM test
الاطء الموزعة توزيعا طبيعيا	0.386 (0.824)	إختبار Jarque -Bera

المصدر : مخرجات برنامج 9 Eviews

- القيم بين قوسين تشير الى قيم prob.f

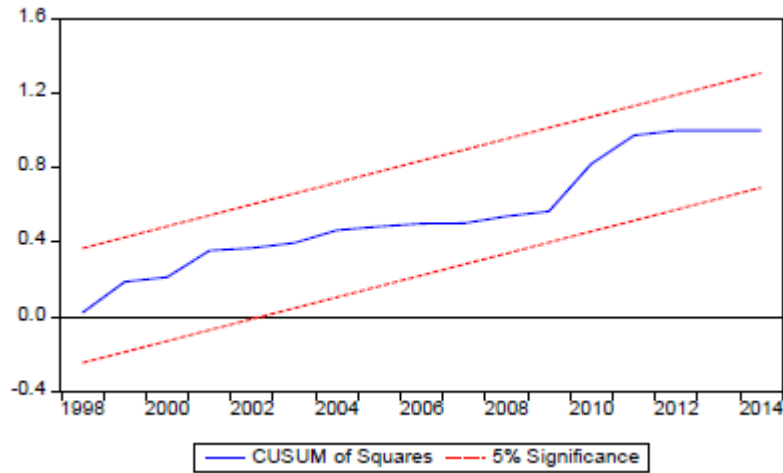
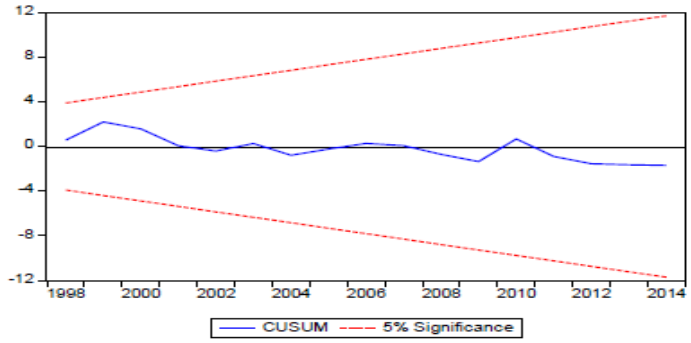
بعد تأكدنا من خلو نموذج الدراسة من كل المشاكل الإحصائية ننتقل الآن إلى الإختبارات الخاصة بالجانب الديناميكي لمعادلة الميزان التجاري ( إختبار إستقرار المعادلة و التوصيف الجيد للنموذج) و نقصد هنا إختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة

## الفصل الثاني : دراسة تحليلية وقياسية لأثار تقلبات سعر صرف الدينار على ميزان

المدفوعات في الفترة 1990 - 2014

CUSUM و إختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM of Squares و النتائج هي التالية :

الشكل (6) : نتائج اختبار استقرار معادلة الميزان التجاري



المصدر : مخرجات برنامج Eviews 9

من خلال الشكلين السابقين يظهر جليا أن المعلمات المقدره الخاصة بنموذج تصحيح الخطأ لنموذج ال ARDL مستقرة هيكليا و بالتالي فالنموذج موصف بشكل مثالي وهو ما تظهره الأشكال البيانية والتي وقعت داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5 % .

2 - 4 إختبارات السببية :

بناء على نتائج المراحل السابقة ( تقدير العلاقة طويلة الأجل و نموذج تصحيح الخطأ ) سوف ننتقل الآن إلى إختبارات السببية لمعرفة إتجاهاتها المختلفة و ذلك بالإعتماد على إختبار تودا - ياماموتو للاسببية ( Toda - Yamamoto Granger non-causality test ) .

يقوم هذا الإختبار المطور من طرف Hiro Y . Toda و Taku Yamamoto سنة 1995 على تقدير متجه إنحدار ذاتي مطور ( Augmented VAR ) و يختلف هذا الإختبار عن الإختبارات العادية للسببية ( سببية غرانجر ) في كونه لا يأخذ بالإعتبار درجة تكامل المتغيرات (0) | ( 1 ) ، | (2) و بغض النظر عما إذا كانت هناك علاقة تكامل مشترك أو لا . (1)

تستعمل مقارنة تودا - ياماموتو إختبار والدمعدل ( MWALD ) بهدف إختبار القيود المفروضة على معاملات متجه الإنحدار الذاتي المطور ( VARI ) حيث أن هذا الإختبار يتبع توزيع كاي تربيع ( Chi - squared ) مع عدد k درجات حرية . (2)

يمكن القول أن هذه المقاربة طورت لتقضي على أوجه القصور التي عانى منها إختبار السببية التقليدي ( Granger causality ) و لعل أهمها مشكلة توصيف النموذج و عدد فترات الإبطاء إضافة إلى العيب الأبرز المتمثل في الإنحدار الزائف ( مشكل عدم الإستقرارية ) . (3) من مزايا هذه الطريقة أيضا جعلت الإختبار التقليدي للسببية أكثر مرونة و سهولة ، و ذلك لأنها لا تتطلب إختبارات مسبقة للتكامل المشترك أو تحويل متجهات الإنحدار الذاتي VAR إلى نماذج تصحيح الخطأ ECM .

نموذج متجه الإنحدار الذاتي المعدل و الذي يقدره هذا الإختبار هو التالي :

$$\begin{aligned} \ln(X/M)_t = & \alpha_0 + \left( \sum_{i=1}^k \alpha_{1i} \ln(X/M)_{t-i} + \sum_{i=k+1}^d \alpha_{2i} \ln(X/M)_{t-i} \right) \\ & + \left( \sum_{i=1}^k \beta_{1i} \ln(ER)_{t-i} + \sum_{i=k+1}^d \beta_{2i} \ln(ER)_{t-i} \right) \\ & + \left( \sum_{i=1}^k \gamma_{1i} \ln(PT)_{t-i} + \sum_{i=k+1}^d \gamma_{2i} \ln(PT)_{t-i} \right) + \varepsilon_t \end{aligned}$$

الفصل الثاني : دراسة تحليلية وقياسية لأثار تقلبات سعر صرف الدينار على ميزان المدفوعات في الفترة 1990 - 2014

يشار إلى هذا النموذج ب ( k , dmax) VAR حيث أن :

هي معاملات النموذج ، و dmax تمثل الدرجة الأعلى لرتبة التكامل ( متغيرات الدراسة ) و k هو عدد فترات الإبطاء المتلى أما ع فهي حد الخطأ في النموذج ( البواقي ) .

كمثال لصياغة الفرضيات فيما إذا كانت هناك علاقة سببية من سعر الصرف باتجاه الميزان التجاري  $\ln ( X / M ) - \ln ( ER )$  نستعمل التالي :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_{ii} = 0 & \text{لا وجود لعلاقة سببية} \\ H_1 : \beta_{ii} \neq 0 \forall i & \text{يوجد علاقة سببية} \end{cases}$$

بعد إجراءنا لمختلف الإختبارات كانت النتائج كالتالي :

الجدول (16) : نتائج الاختبارات السببية ل (Granger non toda-yamamot causality test)

المتغير التابع	المتغيرات التفسيرية	احصائية $x^2$	p-value	نتيجة الاختبار	اتجاه العلاقة
Ln(X/M)	Ln(ER)	5.8489	*0.0537	وجود سببية	Ln(X/M) / Ln(ER)
Ln(X/M)	Ln(PT)	9.4181	***0.0090	وجود سببية	Ln(X/M) / Ln(PT)
Ln(ER)	Ln(ER)	1.9508	0.3770	لا وجود سببية	/
Ln(PT)	Ln(PT)	02157	0.8977	لا وجود سببية	/
Ln(PT)	Ln(ER)	1.4456	0.4854	لا وجود سببية	/

## الفصل الثاني : دراسة تحليلية وقياسية لأثار تقلبات سعر صرف الدينار على ميزان

المدفوعات في الفترة 1990 - 2014

	لا وجود / سببية	0.5193	1.3104	Ln(PT)	
--	--------------------	--------	--------	--------	--

المصدر : مخرجات برنامج Eviews 9

تشير \* ، \*\*\* الى معنوية ( رفض الفرضية العدمية ) عند 10% و 5%

اختبار فترة الايطاء المثلي ( k ) تم حسب معيار شوارز ( sc )

تشير نتائج الجدول أعلاه إلى وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من سعر البترول إلى الميزان التجاري وهي علاقة قوية حيث كانت النتائج معنوية في مختلف المستويات أما بالنسبة لسعر الصرف فكانت هناك علاقة سببية اتجاه الميزان التجاري ولكنها تظل ضعيفة نسبيا ( المعنوية عند 10 % فقط ) .

خاتمة الفصل :

تعرضنا في هذا الفصل إلى الإلمام بالجانب التطبيقي لموضوع الدراسة حيث أننا لجأنا في البدء إلى التحليل الوصفي لتطور المؤشرات الخاصة بالإقتصاد الجزائري خلال الفترة التي واكبت الإصلاحات الإقتصادية الكبرى وفترة تبني برامج التعديل الهيكلي ثم فترة الإنفتاح الإقتصادي والتجاري وهو الشيء الذي مثل لنا دعامة أساسية للمرور إلى الجانب القياسي الخاص . فيما يتعلق بالجانب التحليلي الوصفي خلصنا إلى أن الإقتصاد الجزائري يتميز ببنية هيكلية خاصة حيث أن السياسات الإقتصادية تبني اعتمادا على تطور أسعار البترول في الاسواق الدولية و بالتالي فالنسبة الأكبر من الصادرات الوطنية يمثلها قطاع المحروقات وهو ما يعرض ميزان المدفوعات والميزان التجاري خصوصا إلى إختلالات قد تكون مزمنة في كثير من الأحيان كما أن الإنفتاح التجاري يبقى ضعيفا إذا ما إستثنينا القطاع السابق عند حسابنا للمؤشرات الخاصة بالإنفتاح الإقتصادي. كما أن البطئ في التحرير الفعلي لسعر الصرف ناهيك عن الرقابة المفروضة عليه من طرف السلطات النقدية كرسست إنعدام الثقة من طرف المتعاملين الإقتصاديين في العملة الوطنية التي عانت إنخفاضات سريعة الوتيرة وهو ما إنعكس سلبا على الإقتصاد الوطني . قمنا كذلك في هذا الفصل بقياس أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات و الذي مثله الميزان التجاري خلال الفترة ( 1990 - 2014 ) ، حيث أظهرت الدراسة القياسية أن السلاسل الزمنية الخاصة بالمتغيرات تحمل توليفة من درجات الإستقرارية ( بعضها مستقر في المستوى و البعض الآخر مستقر في الفرق الأول ) ، وهو ما مكنا من تطبيق نموذج التكامل المشترك المستند على منهج الإنحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة ARDL و الذي كانت نتائجه كالآتي : - وجود علاقة تكامل مشترك في النموذج قيد الدراسة و هو ما يبعد إمكانية الإنحدار الزائف في تحديد العلاقة بين المتغيرات أي أنها مرتبطة باتجاهات مشتركة أو علاقة توازن طويل المدى . - على عكس سعر الصرف فإن سعر البترول يلعب دورا رئيسيا في تحديد العلاقة طويلة المدى وكذلك السلوك قصير المدى

## الفصل الثاني : دراسة تحليلية وقياسية لأثار تقلبات سعر صرف الدينار على ميزان

المدفوعات في الفترة 1990 - 2014

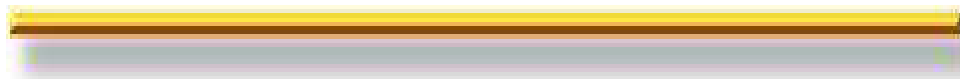
---

للميزان التجاري حيث أن له تأثيرا قويا على سلوك الميزان التجاري وهذا بعكس سعر الصرف الذي يبقى تأثيره ضعيفا وهامشيا .

- توافق النتائج النظرة التقليدية للميزان التجاري ( منهج المرونات ) وهذا على المدى الطويل حيث أن إرتفاع أسعار البترول يعمل على زيادة حجم الناتج الداخلي الخام وهو ما يحفز المتعاملين الإقتصاديين على زيادة الواردات و هو ما ينعكس سلبا على الميزان التجاري ( تقلص حجم الفائض أو العجز ) .

- النتيجة السابقة تدعم إختبارات السببية والتي بينت وجود علاقة سببية من أسعار البترول نحو الميزان التجاري بدرجة كبيرة ولكنها تبقى ضعيفة إذا ما كان مصدرها سعر الصرف .

خاتمة



## الخاتمة:

أردنا من خلال بحثنا هذا محاولة الكشف عن أثر سياسة سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر حيث تعتبر سياسة سعر الصرف من أهم السياسات التي تعتمد عليها الدولة من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي وعلى رأسها التوازن في ميزان المدفوعات. وبناء على هذا اعتمدت الجزائر على سياسة سعر صرف الدينار من أجل تحقيق الأهداف المرجوة و ذلك لأن الصادرات الجزائرية عديمة المرونة لاعتمادها على منتج واحد ألا وهو النفط، أما الواردات فهي كذلك غير مرنة لأن غالبيتها سلع ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها، فسياسة سعر صرف الدينار الجزائري تعد وسيلة مهمة لمعالجة اختلال ميزان المدفوعات وعليه فإن التوازن والفائض المحقق في ميزان المدفوعات الجزائري في أغلب السنوات لا يعود فقط إلى سياسة سعر صرف الدينار الجزائري بقدر ما هو متعلق بأسعار النفط .

## اختبار الفرضيات :

لقد عرضنا في مقدمة الدراسة مجموعة من الفرضيات لخصت فيما يلي :

تقضي النظرية الاقتصادية بأن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري من خلال زيادة حجم الصادرات و تخفيض حجم الواردات في المدى الطويل، و عليه تقترض الدراسة مايلي:

- يؤدي تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري في المدى الطويل إلى زيادة حجم الصادرات وانخفاض حجم الواردات ومنه تحسين وضعية الميزان التجاري أي توجد علاقة في المدى الطويل.

- بإمكان سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية لوحدها من إزالة اختلال الميزان التجاري دون اللجوء إلى إجراءات و سياسات تكميلية.

أبرز النتائج:

- بينت الدراسة ان آلية الصرف تعتبر من اهم الاليات التي تعمل على اعادة التوازن الى ميزان المدفوعات وهو ما جاءت كل النظريات التي درست العلاقة بين سعر الصرف والميزان المدفوعات .
- توجد علاقة طويلة المدى بين متغيرات الدراسة والمتمثلة في الميزان التجاري وسعر الصرف .
- سياسة سعر الصرف تعد أداة لإعادة توازن المدفوعات من خلال آليات السوق وتدخل الدولة.
- إن المصادر الرئيسية للصدمات الخارجية غير المواتية للاقتصاد الجزائري وانعكاساتها علي ميزان المدفوعات.

أبرز التوصيات:

- العمل على تنويع الصادرات حيث تكون ذات جودة نوعية.
- البحث عن بديل لقطاع المحروقات.
- يتحقق توازن ميزان المدفوعات إلا في وجود اقتصاد قوي.

قائمة  
المصادر  
والمراجع



## قائمة المصادر والمراجع : .....

### قائمة المصادر والمراجع :

اولا : المراجع باللغة العربية :

الكتب :

- 1- برشيش السعيد ، الاقتصاد الكلي ، دار العلوم للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2007،
- 2- بسام الحجار ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، لبنان ، 2003.
- 3- بلقاسم ليندة، اثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية دراسة قياسية (حالة الجزائر).
- 4- تومي صالح، مبادئ والتحليل الاقتصادي ، دار أسامة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر ، 2004.
- 5- جمال عبد الناصر ، المعجم الإقتصادي، دار أسامة للنشر والتوزيع ،الأردن ، 2006.
- 6- جيمس جوارتي ، ريجارد استروب ، ترجمة وتعريب عبد الفتاح عبد الرحمان ، عبد العظيم محمد ، الاقتصاد الكلي ، دار المريخ ، الرياض، 1999.
- زينب حسن عوض الله ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النشر والتوزيع ، مصر ، 2001..
- 7- زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية ، 2003.
- 8- السيد محمد أحمد السيريتيني، التجارة الخارجية، الدار الجامعية ، مصر ، 2009.
- 9- الطاهر لطرش ، تقنيات البوك'، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة السادسة، 2007 .
- 10- الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ط2 ، 2003 .

## قائمة المصادر والمراجع : .....

- 11- عادل احمد حشيش ومجدي شهاب، سياسات الاقتصاد الدولي ، منشورات الحلبي ، بيروت ، 2003
  - 12- عبد الرحمان يسري أحمد ، الاقتصاديات الدولية ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، 1993
  - 13- عبد الرحمن تومي ، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر : الواقع و الآفاق ، دار الخلدونية ، الجزائر ، 2011 .
  - 14- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية (دراسة تحليلية تقييمية) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 .
  - 15- عرفان تقي الحسيني ، التمويل الدولي ، دار النشر والتوزيع ، 2008
  - 16- فليح ، حسن خلف ، التمويل الدولي ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2004
  - 17- محمد دياب ، التجارة في عصر العولمة ، دار المنهل اللبناني ، لبنان ، 2010
  - 18- محمد محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ،الأردن ، 1993.
  - 19- محمود حميدات ، مدخل التحليل النقدي، الطبعة 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
  - 20- محمود يونس ، اقتصاديات دولية ،الدار الجامعية ، مصر ، 2007
- الرسائل والاطروحات :**
- 21- بلقاسم ليندة، اثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية دراسة قياسية (حالة الجزائر)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي جامعة الجزائر 2012-2013.
  - 22- بن طالب فاطمة الزهراء ، اثر سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2010)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية (غير منشورة) ،تخصص مالية اقتصاد دولي ،جامعة بسكرة، 2012-2013.

## قائمة المصادر والمراجع : .....

- 23- حنان لعروق ، سياسة سعر لـصرف والتوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر ،مذكرة ماجستير،غير منشورة،تخصص بنوك وتأمينات ، قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة منتوري قسنطينة،دفعة 2004-2005.
- 24- دوحة سلمى ، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها دراسة حالة الجزائر ، اطروحة دكتوراه في العلوم التجارية ،تخصص تجارة دولية ، 2014-2015
- 25- دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها ( دراسة حالة الجزائر) أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورا الطور الثالث في العلوم التجارية ، تخصص تجارة دولية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ،2014/2015.
- 26- سليمان شيباني، سعر الصرف ومحدداته في الجزائر (1963-2006)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، الجزائر، 2009.
- 27- عبد الجليل هجيرة ، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر،مذكرة ماجستير،مدرسة الدكتوراه التسيير الدولي للمؤسسات ،تخصص مالية دولية ،جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان،2012.
- المجلات :**
- 28- دريس رشيد ، إنعكاس الإنفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة 2000- 2012 ، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية - قسم العلوم الإقتصادية و القانونية ، جامعة الجزائر ، العدد 11 ، 2014 .
- 29- سعدون حسين فرحان ،أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي في التجارة 'دراسة مقارنة في دول نامية نوات هيكل انتاج وتجارة مختلفة ،مجلة تنمية الرافدين ،العدد 31،العرق،2009.
- 30- على عبد الزهرة حسن و عبد اللطيف حسن شومان ، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال إختبارات جذر الوحدة و أسلوب دمج النماذج

## قائمة المصادر والمراجع : .....

المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء ARDL' ، مجلة العلوم الإقتصادية ، جامعة بغداد، العدد 34 ، 2013 .

**31-** لزعر علي وايت يحي سمير، معدل الصرف الفعلي الحقيقي وتنافسية الاقتصاد الجزائري ، مجلة الباحث العدد 11 ، جامعة ورقلة ، الجزائر، 2012 .

**32-** نورة بنت عبد الرحمن اليوسف ، العلاقة السببية بين كمية النقود و بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية في المملكة العربية السعودية ، السلسلة العلمية لجمعية الإقتصاد السعودية ، العدد 20 ، 2013 .  
ثانيا المراجع باللغة الفرنسية :

**33-** Banque d'algerie , rapport 2014

الدوريات :

**34-** خالد محمد السواعي ، محددات الميزان التجاري الأردني : نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ' ، المؤتمر العلمي الدولي العاشر، جامعة الزرقاء، الأردن ، 2014 .

**35-** دحماني محمد ادريوش و ناصور عبد القادر ، دراسة قياسية لمحددات الإستثمار الخاص في الجزائر بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ، الملتقى الدولي لجامعة سطيف 1، 2013 .

**36-** فوزية محمد الهادي و آخرون ، أثر المؤشرات الإقتصادية على البطالة في الجزائر : دراسة تجريبية باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة ، المؤتمر الدولي في القيادة الإسلامية و العلوم الإنسانية و العقيدة و الأعلام ، 2015 .

## الملخص :

هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين تقلبات سعر الصرف ورصيد ميزان المدفوعات من خلال تحديد تهدف مختلف الجوانب النظرية الخاصة بألية الصرف ومكونات ميزان المدفوعات إضافة إلى التطرق للعلاقة التفاعلية بينهما ، وهذا بالإعتماد على الأسلوب القياسي من خلال إستعمال إختبار الحدود للتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ المستند على مقارنة الإنحدار الذاتي للمتباطئات الزمنية الموزعة وهذا للتحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة المتمثلة في الميزان التجاري وسعر الصرف وسعر البترول في الجزائر خلال الفترة ( 1990 - 2014 ) ، وأشارت النتائج التطبيقية إلى وجود علاقة جوهرية بين رصيد الميزان التجاري وسعر البترول نظرا لطبيعة الإقتصاد الجزائري ولكن هذه العلاقة كانت ضعيفة فيما يخص سعر الصرف ، وهو الأمر الذي ينطبق كذلك على الإختبارات الخاصة بدراسة السببية حيث بينت النتائج أن هذه العلاقة موجودة بين الميزان التجاري وسعر البترول لكنها تكاد تكون معدومة فيما يخص سعر الصرف . الكلمات المفتاحية : سعر الصرف ، سعر البترول ، الميزان التجاري، مقارنة الإنحدار الذاتي للمتباطئات الزمنية الموزعة ، إختبارات السببية ، الجزائر .

### **Abstract:**

This study aims to analyze the relationship between exchange rate fluctuations and balance of payments by selecting various theoretical mechanism of exchange rate and balance of payments components in addition to address the interactive relationship between them, this is based on the econometric method through the use of bounds test of co-integration and error correction model (ECM based on autoregressive distributed lag (ARDL). The objective is to verify a long term relationship between all variables of the study ( the trade balance , exchange rate and the price of oil ) in Algeria during the period ( 1990 - 2014). The applied results indicated a relationship between balance of trade deficit and oil price due to the nature of the algerian economy, but this relationship was weak with respect to the exchange rate , which applies also to study causality tests where results showed that this relationship exists between trade balance and price of oil but is virtually non-existent in terms of exchange rate . Keywords: Exchange rate , Price of oil , The trade balance , The autoregressive distributed lag approach ( ARDL), Causality tests , Algeria .